

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

إشراف الأستاذ:

د. علي ربيع

إعداد الطالب:

جمال الدين بوشقرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ أمحمد برقوق.....رئيسا.....أستاذ التعليم العالي/م و ع ع س

أ/ربيع علي مشرفا ومقررا.....أستاذ محاضر أ/ م و ع ع س

أ/ غريب حكيم.....عضو مناقش.....أستاذ مساعد أ/م و ع ع س

السنة الجامعية : 2014/2013

شكر و تقدير

بعد الشكر لله سبحانه و تعالى الذي قدّرنى على إنهاء هذا العمل
أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "ريّج علي" الذي أشرف على
هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى الوالدين الكريمين على تشجيعهما لي
إلى شقيقتي العزيزات.
إلى كل أصدقائي بالأخص عبد الرحمن، عبد الكريم، موسى
عبد الرؤوف

مقدمة

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن وفق المنظورين العقلاني والتأملي

الفصل الثاني: منطقة

الساحل الإفريقي : دراسة

ايمولوجية

الفصل الثالث: المقاربة

الجزائرية في الساحل

الافريقي: المرجعيات،

الابعاد والعراقيل

الختامة

الملاحق

قائمة المصادر و المراجع

الفهارس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، التي أضحت من بين أهم المناطق التي تحوي ديناميكية كبيرة للتهديدات الأمنية بنمطها التقليدي والجديد (نزاعات إثنية ، هشاشة اقتصادية ، غياب التنمية ، انهيار الأنظمة السياسية، حركات إرهابية متعددة، وكذا زيادة نشاط الجريمة المنظمة بمختلف مظاهرها..)، الأمر الذي أثر على أمن واستقرار الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا بالأخص الجزائر. ونظرا لمحورية الجزائر في هذا الفضاء الجيوسياسي تبنت في إطار مواجهتها لديناميكية التهديدات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة مقاربة شاملة محورها الأمن، السلم والتنمية، انطلاقا من مرجعيات تاريخية ودستورية، وكذا تكيفا مع حركية العلاقات الدولية .

تبنت الجزائر من خلال مقاربتها ذات البعد التنموي والأمني، ميكانيزمات متعددة لمواجهة التهديدات الأمنية النشطة كالإرهاب والجريمة المنظمة وكذا الهجرة الغير شرعية، خاصة مع تزايد الاضطرابات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي نتيجة انهيار الدولة في ليبيا والأزمة في مالي، وهذا بدوره فرض على الجزائر من خلال مقاربتها العمل على إعادة بناء الأمن وفق جهود لدعم الحل السياسي والحوار بين أطراف النزاع لحفظ الوحدة الترابية، واسترجاع الاستقرار السياسي لمالي، إضافة إلى بعث التنمية الشاملة وتعزيز التعاون الإقليمي البيئي وتكثيف الجهود المشتركة من خلال مبدأ التنسيق الأمني.

إلا أنه وفي ظل الجهود الجزائرية في إطار مقاربتها الشاملة والميكانيزمات التي حددتها في مواجهة التهديدات الأمنية ، تباينت العراقيل المثبطة لدور الجزائر كلاعب إقليمي يسعى إلى تحقيق الأمن والسلم والتنمية، مما جعل الجزائر أمام رهان حقيقي للتخفيف من وطأتها ومسايرة الوقت لإعادة مراجعة سياساتها لكي يمكن تجاوز الفشل الأمني في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، المقاربة الجزائرية، منطقة الساحل الإفريقي، التهديدات الأمنية

Abstract

This dissertation sought to delve into the vital role of the Algerian approach in the reconstruction of security along the African sahel, which has become one of the most controversial areas as it is incorporated into the traditional and contemporary security threats (ethnic conflicts, the economic dependence, absence of progress and development, the collapse of political regimes, the rise of terrorist movements and the organized crime as well). It is the fact which effectively influenced the sense of security and stability either at the level of African coast or North African countries in general and Algeria in particular. It is the state emphasis on the Algerian instrumental impact on this geopolitical sphere that broadly drawn the attention to this question and becomes worth dealing with.

In its way for overcoming the various security threats especially after the cold war, Algeria adopted certain approaches that specifically based on security, peace and development, which are deeply rooted in the historical and constitutional ingredients and parallel the mobility of the international relations. Through the use of double dimension approach that combines development and security, Algeria tends to treat those security threats such as terrorism, the organized crime and illegal immigration especially with the growing insecurity in the African sahel.

The fall of the authority in Libya and the crisis of Mali form the core of those security threats as they impose on Algeria the necessity for rebuilding security through its efforts to support the political settlement and talks between the conflict sides, in order to save the territorial integrity and retrieve the political stability of Mali. Algerian approach aims at realizing such territorial development and reinforcing the intra-regional cooperation.

Despite the Algerian efforts against the security threats, several obstacles restricted the Algerian attempts for further political achievements and imprisoned Algeria into the enigma of reviewing its policies so as to overcome this security failure.

Key Words : Algeria, Algerians Approach, The African Sahel Region, The Security Threats .

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'approche de l'Algérie à renforcer la sécurité dans la région du Sahel de l'Afrique , qui est devenu parmi les zones les plus importantes qui contiennent de grandes dynamiques pour les menaces sécuritaires de types tant traditionnelles que modernes (conflits ethniques , la faiblesse économique , et le manque de développement , l'effondrement des régimes politiques, des mouvements terroristes multiples ainsi que l'activité accrue du crime organisé dans diverses manifestations) , ce qui a influencé sur la sécurité et la stabilité du littoral africain et les pays d'Afrique du Nord , notamment l'Algérie .

L'Algérie étant une plaque tournante dans cet espace géopolitique, elle a adopté, dans le cadre de sa lutte contre la dynamique de ces menaces sécuritaires, surtout après la fin de la guerre froide , une approche globale centrée sur la sécurité , la paix et le développement , sur la base de références historiques et constitutionnelles , tout en s'adaptant avec la mobilité des relations internationales .

L'Algérie a adopté, à travers l'approche de la dimension du développement et sécuritaire, des mécanismes multiples pour lutter contre les menaces sécuritaires actives telles que le terrorisme et la criminalité organisée , ainsi que l'immigration clandestine , en particulier avec l'accroissement des troubles en matière de sécurité dans la région du Sahel en Afrique à la suite de l'effondrement de l'Etat en Libye et la crise au Mali , ce qui a imposé à son tour à l'Algérie, à travers son approche, de se pencher sur la reconstruction de la sécurité en conformité avec les efforts visant à soutenir la solution politique et le dialogue entre les parties en conflit pour sauver l'intégrité territoriale et la stabilité politique pour le Mali, outre la relance du développement global et le renforcement de la coopération intra- régionale et à intensifier les efforts communs à travers le principe de la coordination de la sécurité .

Cependant, à la lumière des efforts de la partie algérienne, dans le cadre de son approche globalisante et des mécanismes qu'elle a définis pour lutter contre les menaces sécuritaires, les obstacles se sont intervenus dénigrer le rôle de l'Algérie comme un acteur régional visant à assurer la sécurité, la paix et le développement, mettant l'Algérie devant un réel défi pour l'amortissement de leurs impacts et être au diapason, pour revoir sa politique afin de surpasser son échec en matière de sécurité dans la région.

Mots Clé: L'Algérie, L'approche Algérienne, La Région Du Sahel De l'Afrique, Les Menaces Sécuritaire

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول محوري في مسار العلاقات الدولية بصفة عامة ، والدراسات الأمنية والإستراتيجية بصفة خاصة ، نظرا لما أفرزته من تغيرات جذرية في جميع المجالات. وباعتبار الأمن من المواضيع التي تتميز بالحساسية والتعقيد ، فقد عرفت القيم الأمنية تهديدات كبيرة مست جميع المستويات ، شهد خلالها الأمن تطور مفاهيمي-نظري من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني ، وهذا ما أدى إلى تغير مصدر التهديد الأمني من إطار ضيق يتجسد في النزاعات والحروب المباشرة بين طرفين (دولتين)، إلى إطار أوسع يشمل تهديدات جديدة كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية (السرية) وأصبحت هذه الأخيرة تؤثر على الأمن الإنساني قبل أمن الدولة .

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو-سياسية التي شهدت تهديدات أمنية بأنماطها الجديدة والتقليدية ، نظرا لخصوصية المنطقة من جهة ، وكونها قائمة على دعائم لتوترات أمنية سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية من جهة أخرى ، وهذا ما جعل من الصعب على الحكومات المركزية لدول الساحل التحكم فيها ، والتنبؤ بالمسار المستقبلي لها .ولكون الجزائر أحد أهم الوحدات الدولية المتواجدة في ظل هذا المجال الجغرافي المنكشف ، وجدت نفسها مرتبطة أمنيا بهذا الإقليم الغير المستقر المهدد لأمنها واستقرارها الداخلي ، مما جعل تحركها أساسي وضروري لإقامة ترتيبات للتصدي لهذه التهديدات التي تواجهها انطلاقا من مقاربتها الشاملة المترجمة في توجهاتها وسلوكياتها الداخلية والخارجية، خاصة تجاه التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، وكذا لتأكيد تواجدها واستمرار دورها الريادي على مستوى القارة الإفريقية بصفة عامة و الساحل الإفريقي بصفة خاصة، ولعل ديناميكية الانكشاف الأمني وفق انهيار الدولة في ليبيا والأزمة في مالي، فرض على الجزائر تحديات تستلزم أخذها بعين الاعتبار لمراجعة مكامن الخلل تماشيا مع المحددات الأوسع لمفهوم الأمن .

1. مبررات اختيار الموضوع:

تتعدد هذه المبررات بين موضوعية و أخرى ذاتية وهي :

أ- مبررات موضوعية:

كون هذا الموضوع يزواج بالدرجة الأولى بين مسألتين تهم الدول ككيانات ودارسي العلاقات الدولية في الوقت الراهن، خاصة في بعده الأمني الذي عرف توسع وتطور على مستوى المفهوم والمحددات، وتأکید وجود تهديدات أخرى غير عسكرية للأمن، مما اشتدت أهميته وتعززت مكانته ضمن أولويات

الدول، وهذا ما أكدته التقرير الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 1999 " عولمة ذات وجه إنساني " **globalisation with human face** .

دراسة وتحليل المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، انطلاقا من محورية الجزائر في محيطها الإقليمي، وكذا تكييفها في مواجهة تنامي التهديدات التقليدية و الجديدة في هذه المنطقة، وبالتركيز خاصة على الرهانات الحالية، انطلاقا من المحددات و الثوابت التاريخية والدستورية، وفي المقابل التوجه البراغماتي المتبني في التعامل مع القضايا التي تهدد أمن واستقرار ووحدة الدولة، وكذا الميكانيزمات التي توظف لترجمة أبعاد المقاربة الشاملة المتبناة في صبغتها الدولانية والتعاضدية المؤسساتية، ما يضمن تحقيق الأهداف والمصالح بأقل الخسائر.

ب- مبررات ذاتية:

العمل كمحاولة لإشباع رغبة علمية ملحة من خلال الإجابة على الأسئلة المقلقة والمحيرة التي يتم طرحها حول طبيعة الدور الجزائري في الامتدادات الجيوستراتيجية لأمنه الوطني، ومدى إمكانية مجابهة الانكشافات التي يعانيتها.

تعدد الدراسات هو محاولة لترك البصمات العلمية التي يستنتجها القارئ من خلال تحليل وتفسير الباحث لموضوعه، وحججه التي يدعم بها أفكاره ، وانطلاقا من دراستنا هذه، فإن العمل جاء كمحاولة لتدعيم تراكمية البحث العلمي، انطلاقا من رصد محددات وأبعاد تفاعل الجزائر كوحدة محورية مع الفواعل الدولانية والغير دولانية في الفضاء الإقليمي والدولي، خاصة مع ديناميكية التطورات الأمنية في المنطقة الساحلية.

2. أدبيات الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع التي تتسم بالحدثة والديناميكية في متغيراتها فقد تم التوصل من خلال عمليات التققيب، إلى مراجع معينة كان لها السبق في دراسة متغير ما من الموضوع دون آخر ومنها:

أ- كتاب للأستاذ "عبد النور بن عنتر"، المعنون بـ "البعد المتوسطي للأمن الجزائري:أوروبا و الحلف الأطلسي"، المنشور في 2006، حيث اقترب فيه بشكل كبير في دراسة التحولات التي عرفها الأمن القومي الجزائري في بعده الخارجي من خلال تحليل العقيدة الأمنية للجزائر ومحاولة تحديد البيئة الأمنية للجزائر وإدراكها للتهديد المتوسطي و الإفريقي، بالإضافة لمكانتها في الاستراتيجيات الأجنبية انطلاقا من النظرة الشاملة للأمن .

ب- مقالة للأستاذ "Bagger Thomas" بعنوان: "Security In The Sahel: Call For Articles" المنشورة في 08 فيفري 2013، حيث ركزت على تشخيص دقيق لطبيعة التهديدات الأمنية المنتشرة في الساحل الإفريقي، وموقع المبادرات الجهوية من هذا الانكشاف الأمني، خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي، وانهيار لنظام في ليبيا، ثم بعد ذلك ليعرج على أهم التوصيات التي من خلالها تجاوز الاستعصاء الأمني في المنطقة بالتركيز على الجزائر .

ج- مذكرة ماجستير من إعداد الباحث: "ظريف شاكر" بعنوان: "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية (التحديات والرهانات)" المناقشة بتاريخ 10 جوان 2010، والذي انطلق في دراستها من الإطار النظري لفهم الأمن في إفريقيا لتحديد طبيعة تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وتأثير مختلف الإشكاليات الأمنية فيها (فشل الدول ،الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة. . إلخ) على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل والجزائر بصفة خاصة، ثم ليتوصل من خلالها لضرورة تكثيف الجهود الإقليمية وتعزيز المبادرات الجزائرية لمواجهة هذه التهديدات .

3. إشكالية الدراسة:

انطلاقا من التوسع الذي شهده الأمن في محدداته ومستوياته، وتلازمه مع للظروف و المتغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية بأنماطها المختلفة (التقليدية والجديدة) منذ نهاية الحرب الباردة ، وكذا تزايد حدة الفوضى الأمنية نتيجة انهيار النظام في ليبيا والأزمة المالية الحالية، وطبيعة تداعياتها على الدور الجزائري في المنطقة بين الفترة 1990-2013، تبرز لنا معالم الإشكالية والتي تتم صياغتها على الشكل التالي:

- كيف استطاعت المقاربة الجزائرية استيعاب تداعيات حركية أنماط التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي طبيعة التحولات التي لازمت مضامين الأمن ؟
- كيف أثرت الطبيعة الجيوسياسية وتنامي مصادر التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في رسم و معالم مقاربة جزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وتوجيها ؟

- كيف تم توظيف ميكانيزمات المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل جدلية العلاقة بين المبادئ المرجعية والمصلحة المتغيرة ؟

4. فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

- التوسع في مفهوم الأمن وتزايد حركية التهديدات وطبيعة أنماطها في منطقة الساحل الإفريقي، دفع بالجزائر إلى تبني تصور للأمن من منظور شامل .

- الطبيعة الجيوسياسية المعقدة وتنامي تأثير مصادر التهديدات الأمنية الممتدة في منطقة الساحل الإفريقي، لعبت دور محوري في رسم وتوجيه معالم المقاربة الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي.

- كلما وظفت الجزائر ميكانيزمات ذات أبعاد متعددة، ووفق منطلقات مرجعية وواقعية في مواجهة التهديدات الأمنية الممتدة في منطقة الساحل الإفريقي، كلما زادت إمكانية تجاوز تلك التهديدات وبناء الأمن في المنطقة.

الإطار النظري للدراسة :

لدراستنا هذا الموضوع سنركز على مايلي:

مقاربة الأمن الإنساني: ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994، والذي حرره كل من الباكستاني "محبوب الحق" و الهندي "أماريتا صن" انطلاقا باستخدام ترابط عضوي بين مصفوفة قيمية تحمل عدة متغيرات معقدة* تساعد على الإجابة على بعض الأسئلة التقليدية الثلاثة المرتبطة بالنقاش حول مفهوم الأمن: لمن الأمن؟ ، الأمن مماذا؟ ، وبأي الوسائل يحقق الأمن؟¹

إلا أن تطور انتشار مفهوم الأمن الإنساني بين أوساط الأكاديميين والدول ، بالإضافة إلى البحث في المجالات التي يمكن أن تشكل خطرا وتهديدا لأمن الأفراد والاجابة الدقيقة على السؤال الثاني(الأمن مماذا؟)، دفع بالباحثين إلى الانقسام في تحديد مفهوم الأمن الإنساني و مداه التحليلي و تطبيقه في الواقع

* هذه المتغيرات المتعددة والمعقدة فسحت المجال لإعطاء تصور وإدراك مشترك بين الفواعل الدولية لمقاربة الأمن الإنساني كونها تحدد مستويات ومنطلقات التقاطع بين أمن الدولة و الأمن الدولي ، للمزيد أكثر: أمحد برقوق، الأمن الإنساني: مقاربة إيتمو-معرفية، تم تصفح الموقع يوم 2012/02/12 ، نقلا عن: [Http // :Www. Barkouk-MhandYolacite.Com/A_K](http://www.Barkouk-MhandYolacite.Com/A_K)
¹ أمحد برقوق، الأمن الإنساني: مقاربة إيتمو-معرفية، مرجع سابق ، ص05.

العملي، وتم إفراز مفهومين الأول: المعنى الواسع والذي تم فيه الجميع بين مظاهر التنمية البشرية و والتي توجزه العبارة التي وردت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 "التحرر من الحاجة"، ومن أهم رواده "هامبسون"، "دانيال كولار"، "كوفي عنان".

أما المفهوم الضيق: والذي يمثل مجموعة أخرى من الأكاديميين خاصة "كراوز"، "ماك"، "وماكفارلان" و كذلك الحكومة الكندية، وتقتصر أبعاده على مظاهر العنف، فهو بالنسبة إليهم يعني: "التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق و سلامة و حياة الأفراد".¹ إلا أن "سابينا ألكير" و "تايلور اوون" حاولوا اعطاء تعريف اجرائي للأمن الإنساني من خلال: "الأمن الإنساني يهدف لحماية وصيانة العناصر الحيوية لكل فرد ضد التهديدات الخطيرة التي تتميز بالاستمرارية وطول المدى".²

من خلال هذا الإطار كتصور شمولي و نقدي للمقاربة الواقعية، والذي بني على التصورات الموسعة و الضيقة للأمن الإنساني، وتوفير المرونة اللازمة للتحليل، وتحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت طائلة التهديدات والمخاطر، يمكن الاعتماد الإطار العام لمقاربة الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن، إذ أنه لا يقتصر فقط على التهديدات المرتبطة بالمجالات العسكرية والاقتصادية فحسب، بل يتعداه للتهديدات النابعة عن عجز الدول على مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي، أي أنها ترتبط بضعف حركات صناعة الاستقرار السياسي، والحفاظ على التجانس الاجتماعي، في ظل عولمة التحديات و المخاطر مع بروز مجموعة من المظاهر البنوية و النسقية العابرة للأوطان (الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة السرية، التلوث، الأوبئة... إلخ) التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، وعليه فمقاربة الأمن الإنساني، من هذا المنظور توسع مجال البحث ليشمل نمطين من التهديد في منطقة الساحل الإفريقي و هي: ما يتعلق بأمن الفرد وأمن الدولة.

برر الاعتماد على هذه المقاربة نتيجة تجاوز أبعاد المقاربة الجزائرية لبناء الأمن للمستويات والمحددات التقليدية من خلال ميكانيزمات مواجهة التهديدات الأمنية، وكذا تمسك صانع القرار الجزائري بكل ما من شأنه تحقيق الأمن والسلم والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

¹ رضا دمدوم، "قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، - واقع وأفاق - ، قسنطينة: جامعة منتوري، 29/30 أبريل 2008، ص. ص 08-09.

² Sabina Alkire, a conceptual framework for human security, a valaibal at : <http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf>>>P 04, (04/01/2014)

- نظرية الدور الإقليمي: ترجع جذورها إلى الدراسات السيكولوجية والاجتماعية ، فالدور هو: "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا والمرتبطة بوظيفة معينة"¹

دخل مفهوم الدور إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية، استعملت نظرية الدور "Role theory" كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول على المستويين الإقليمي و الدولي، انطلاقا من منهج سلوكي، وكان أول من أدرجها ضمن أدبيات العلاقات الدولية "ك.ج. هولستي" "K.j Holsti" بعد نشره لدراسته المعنونة بـ "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" "National Role Conception In The Study Of Foreign Policy" سنة 1970 ، وقد عرف من خلال ذلك مفهوم الدور القومي بأنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات و الالتزامات و القواعد و السلوكات التي تصدر عن دولهم، و للوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي، و بالتالي فهو صورة (image) لتوجهات و وظائف دولهم ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية"².

أما "ستيفن ج. وولكر" Stephen G. Walker "من خلال كتابه بـ "نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية" "Role Theory And Foreign Policy Analysis" سنة 1987، حدد الفوائد المتعلقة بنظرية الدور والتي تتمثل في أنها وصفية و تنظيمية و ذات قيمة تفسيرية³، مما أحدث تحولا جذريا في مجال السياسة الخارجية و العلاقات الدولية.⁴

بالنسبة لنظرية الدور الإقليمي فهي ترجع من حيث الممارسة إلى فلسفة السياسة النازية، وتطورها تلازم مع وظيفة النظرية كإطار تحليلي الذي استعمل في فهم السياسة الخارجية للدول تجاه بيئتها الخارجية و تميز هذه النظرية في التركيز على المستوى الإقليمي، في إطار التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، والتعاضد في دور القوى الإقليمية، وعليه ارتبطت "بالسياسة الإقليمية" "Régional Policy" التي

¹ موسى حسين ، " البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية "، (مذكرة ماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013) ، ص ص 18-19.

² Cameron G. Thies. Role Theory and Foreign Policy , avalabal In: http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy.html

³ عبد القادر دندن، " نظرية الدور و تحليل الأدوار الإقليمية للدول"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي:- المحددات والأبعاد- ، تبسة ، جامعة تبسة، 28 و 29 أبريل 2014 ص.ص 08-07.

⁴ Cameron G. Thies. Op. Cit, p. p02-03.

تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها، و يمكن أن تعرف على أنها: "السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموماً عن أهداف و مصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقاً من تركيبة الاهتمامات و المحددات الإقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي".¹

وعليه فالعلاقة بين دور الدولة الإقليمي ومحيطها الخارجي هي علاقة ذات أهمية محورية لتحديد دور الدولة ، والذي يرتبط حسب "هيرمان" و "روزنو وكيجلي" بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، بالإضافة إلى المتغيرات القيادية، وما يرتبط بها من مفاهيم إدراكية حول دور الدولة خارجياً على الصعيدين الإقليمي، والدولي، كما إن السياسات الداخلية تنعكس بدورها على دور الدولة خارجياً.²

ساعد اعتمادها كإطار للتحليل في توضيح سلوكيات وتوجهات الجزائر من خلال مقاربتها تجاه التهديدات الأمنية في المنطقة الساحلية الأفريقي، وكذا تحليل طبيعة هذا الدور انطلاقاً من المتغيرات تحكمه وتحدد مكان تحقيق المصلحة الوطنية.

5. الإطار المنهجي للدراسة :

للتمكن من إخضاع الموضوع لدراسة علمية موضوعية تتماشى وطبيعته، كان ولا بد من اعتماد نوع من التكامل المنهجي، بمعنى استعمال أكثر من منهج واحد كمحاولة للاقترب من الإشكالية محل الدراسة.

أ- **المنهج التاريخي** : لا يمكن فهم ظاهرة بمعزل عن ماضيها، فوظيفة هذا المنهج هو المساعدة على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركات الظاهرة في وضعها الحالي³، وعليه فتوظيفه ساعد على إدراك وفهم تطورات السلوكية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي كدليل موجّه من أبعاد المقاربة الشاملة، وكذا المراحل التي صاحبت تفعيل أبعادها، بالإضافة إلى أنه ساعد في ضبط مسارات تجاوب الجزائر مع تطورات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل كمسألة الطوارق والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية، وكذا الميكانيزمات المعتمدة في ظل الحركية التي تشهدها المنطقة.

¹ عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص.ص 10-12

² موسى حسين، مرجع سابق، ص 21.

³ عبد الناصر جندلي، "منهجية إعداد البحث العلمي"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006) ، ص.95.

ب- **المنهج الوصفي التحليل:** والذي يساعد على تحديد المعطيات حول التفاعلات بين متغيرات الدراسة ثم تحليلها ودراستها كما هي في الواقع العملي ، ووصفها وتحليلها كمياً أو كيفياً، إضافة لفهم حركية الظاهرة الأمنية من خلال وصفها وتحليل تداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، وفي نفس الوقت تحليل طبيعة المقاربة الجزائرية من خلال مرجعياتها، وأبعادها والميكانيزمات المنتهجة وكيفية تعاملها في ظل الديناميكية الجديدة في المنطقة .

ج- **المنهج الإحصائي:** ساعد من خلال الاعتماد عليه في قراءة وتحليل الإحصائيات والمؤشرات وكذا الأرقام العديدة المعتمدة في البحث، ومحاولة ترجمتها في نفس الوقت إلى بيانات كيفية تعكس طبيعة العلاقة بين متغيرات الظواهر و مخرجات تفاعلها.

6. الإطار المفاهيمي للدراسة :

تم استخدام العديد من المفاهيم في هذه الدراسة، إلا انه يمكن تحديد أهم المفاهيم المفتاحية من خلال:

- **السياسة الخارجية: "Foreign Policy"** رغم تطور السياسات الخارجية للدول خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانعتاق اهتمامها عن الجانب العسكري ورصد التطورات التاريخية، والانتقال لتركيز الاهتمام بالأهداف والوسائل وطبيعة الدور، إلا أن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية، ودولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية.

في هذا الصدد حدد الباحثون مشكلتين تحول دون التوصل الى تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية وهي كونها لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات على اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس، وهذا بحسب وجهات النظر كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي ودرجة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

وعليه وبالرغم من هذه الصعوبات فقد قدم جيمس روزنو James Rosenau تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "بأنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"¹.

- الأمن: "Security" لقدت تعددت الطروحات والتصورات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، وهذا التعدد نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع الدراسة والتحليل، وكذا حركية التهديدات الأمنية التي تواجهها المنظومة الدولية.

حاول "باري بوزان" Barry Buzan "إعطاء تعريف شامل للأمن من خلال أنه: "العمل على التحرر من التهديد والخطر"، ففي إطار النظام الدولي يتعلق الأمر بقدرة الدول والمجتمعات في حفظ هويتها المستقلة و تماسكها العملي، أما على المستوى الوطني فالأمن يعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية².

أما روبرت ماكنمارا Robert Macnamara، فعرّفه على أنه: "التطور والتنمية، سواء كان اجتماعي، اقتصادي، سياسي، أو ثقافي، أي تحقيق أمن الدولة يكمن في المعرفة الشاملة العميقة في المصادر التي تهدد قدرتها في التنمية، ومواجهتها لمنح الفرصة لتنمية قدراته".

- التنمية الإنسانية: "Développement humain" ارتبط هذا المفهوم في السنوات الأخيرة بالإنسان باعتباره جوهر العملية التنموية، فحسب تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية 2010، فإن التنمية الإنسانية هي: "مفهوم لا يخضع لأي قيد ويتمتع بما يكفي من القوة والحيوية كما أنه مفهوم لكل عصر وينطبق على جميع الإيديولوجيات والثقافات والطبقات الاجتماعية فالإنصاف والاستدامة واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق الأمن هي مبادئ أساسية تعني التنمية الإنسانية وتحقيقها عبر الزمن".

- الأزمة: "The Crisis" تعرف على أنها: "المواقف التي تعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدولي، تكون مصحوبة عادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في

¹ مصباح عامر، "معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، (ط1، الجزائر، المكتبة الجزائرية، 2005)، ص. 106.
² Barry Buzan, "Regional power: the structure of international relations", (UK: Cambridge university press, 2003), p. 45.

نهاية المطاف إلى اندلاع حرب فعلية". وتتسم الأزمات الدولية بمجموعة من الخصائص التي يحددها تشالز هيرمن "Charles F.Hermann" في 3 ميزات هي : التهديد ، ضيق الوقت و المفاجأة.¹

أما كيجلي "Kegley" و وتكوف "Wittkoff" فيضيفان خاصية المخاطرة .²

إن الأزمة تضغط على عملية صنع القرار في ثلاث مستويات :

- المستوى الذاتي : حيث تسبب الأزمة القلق ، الخوف و الإحباط ، عدم الاتساق .

- مستوى البيئة الداخلية : إلحاح عامل الوقت على اتخاذ قرارات حاسمة

- الخوف من الحرب ونتائجها بالنسبة لصانع القرار

- مطالب جماعات الضغط

- مستوى البيئة الخارجية : ضغط الأزمة يؤثر أساسا على عملية جمع المعلومات حول أهداف ونوايا الخصم.³

7. هندسة البحث - الخطة:-

من أجل معالجة هذا الموضوع ، وبغرض الإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية المطروحة، جاء تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية كمايلي : **الفصل الأول** تم تخصيصه لدراسة الأمن مفاهيميا و نظريا ضمن ثلاث مباحث بالتدرج الأول خصص لمفهوم الأمن و التهديدات الأمنية والثاني لدراسة الأمن وفق التصور الوضعي العقلاني والثالث لدراسة الأمن وفق التصور التأملي ما بعد الوضعي.

أما الفصل الثاني فتضمن دراسة ايتمولوجية لمنطقة الساحل الافريقي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث جاء الأول: لإبراز جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي، والثاني تم من خلاله معالجة أهم التهديدات الأمنية التقليدية، أما الثالث فتناولنا التهديدات الأمنية الجديدة كرهانات مستعصية تعاني منها المنطقة ككل.

¹ ناصيف يوسف حتى ، " النظرية في العلاقات الدولية" ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص 183.

² مصطفى عبد الله أبو قاسم ، "قصايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية و التطبيق" ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1997) ، ص 23.

³ مصباح عامر ، "الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية" ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006) ، ص. ص 373،373.

و الفصل الثالث والأخير فقد تم التطرق إلى المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في المنطقة من خلال مبحثين، فالأول تم معالجة فيه المرجعيات المستند إليها في هذه المقاربة ثم أبعادها، في حين في المبحث الثاني حاولنا من خلاله إبراز الميكانيزمات التي نتجت عن التصور الجزائري لبناء الأمن في المنطقة وتطبيقاتها في مواجهة حركية التهديدات بأنماطها التقليدية والجديدة، والخاتمة فهي عبارة عن استنتاجات حول ما تم التوصل إليه، مع محاولة الإجابة عن الإشكالية واثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة من خلال الدراسة.

يعتبر الأمن من بين الحقول المعرفية الأكثر زخما في الوقت الراهن، نظرا لما يمثله من أهمية لكل من الأفراد و الشعوب والدول، لذا وجب على المهتمين بهذا المجال الرجوع لأصول الحقل، وبداياته المعرفية وذلك عبر دراسة مختلف السياقات التاريخية والمفاهيمية التي تطور ضمنها بغرض تكوين صورة متكاملة عن الحقل ، وأهم النقاشات النظرية التي هيمنت عليه بداية بالمفهوم التقليدي القائم على أسس عسكرية وصولا للأمن الإنساني، وفق مقاربات نظرية عديدة (وضعية ومابعد وضعية وتوسعية) ، بهدف إعطاء نظرة متكاملة للمفهوم تشمل جميع المتغيرات ،وفق متطلبات العلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الإستراتيجية والأمنية بصفة خاصة، حيث شهد مفهوم الأمن جملة من التغيرات ، أما التهديدات الأمنية هي الأخرى شهدت جملة من التحولات والتطورات نظرا لارتباطها الوثيق بالأمن خاصة أن جل الدراسات تجمع بين المفهومين ، وتبرز هذه التطورات في طبيعة عناصر التحليل، مصادر التهديدات الأمنية، تبعا للتوجهات الجديدة في حقل الدراسات الأمنية، ونجد كل هذا مجسدا في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث:

تناولنا في المبحث الأول مفهوم الأمن حيث تطرقنا في لبعض التعاريف الخاصة بالأمن إضافة مفهوم التهديدات الأمنية نظرا لطبيعة العلاقة التبادلية بينهم ، في حين تطرقنا في المبحث الثاني لتطور مفهوم الأمن وفق المنظور العقلاني وتفسيره للواقع الأمني وذلك من خلال الاتجاه الواقعي و الليبرالي للأمن، أما في المبحث الثالث فتم دراسة تطور مفهوم الأمن وفق المنظور التأملي وذلك بالتركيز على الاتجاه البنائي والنقدي ثم إسهامات باري بوزان ومدرسة كوبنهاغن، من خلال الأمن الموسع على أساس أن الأمن الإنساني إستراتيجية شاملة تتعدد أبعاده ومستوياته .

المبحث الأول : مفهوم الأمن

يعد الأمن من أبرز القضايا الدولية أهمية في العلاقات الدولية منذ بداية النواة الأولى للجماعة السياسية، وعلى اعتبار أنه ظاهرة مرتبطة بمكونات النفس البشرية ، وبوجود كل فرد وبقاءه ، وقضية مرتبطة بالفرد والجماعة قبل الدولة والأمة ، حظي بنصيب كبير من الدراسات التي شهد من خلالها العديد من التطورات، مست مختلف جوانبه الإبتيمولوجية والأنطولوجية ، وتماشيا مع التطورات في المنظومة الدولية، انتقل من خلالها من الجانب الصلب إلى اللين.

المطلب الأول : تعريف الأمن

إن كثافة وغنى حقل الأمن بإسهامات المفكرين وعلب التفكير المتعددة، دفعت إلى بروز تعددية بين التعاريف التقليدية والحديثة ، مما سمح بدراسة مسحية موجزة لأبرز التعريفات المقدمة سواء اللغوية أو الاصطلاحية على الشكل التالي:

أولا : التعريف اللغوي للأمن: يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف لقوله تعالى : "وَإِذْ جَعَلْنَا هَذَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا" سورة (البقرة)، الآية (124)، وطبقا لهذه الآية فالأمن يعني صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي وحفظ نظامها داخليا .

كما اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى وهي "الإيمان" لقوله تعالى : فاعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع(3) وآمنهم من خوف (4). "سورة (قريش)، الآية (3-4)¹.
وقوله عز وجل : "وَلْيَبْذُلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا" سورة (النور) ، الآية (55) ، وهذا تأكيد على أن الأمن ضد الخوف².

وفي اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الإنجليزية "Security" إلى أصلها اللاتيني : "Sine" وتعني "دون" و "Cura" وتعني إضطراب = دون اضطراب .

وردت في القاموس الإنجليزي "Oxford" بمعنيين :

المعنى الأول : الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة وله عدة شروط من بينها أن يكون دائما .

¹ رياض حمدوش ، " تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وأفاق - ،قسنطينة :جامعة منتوري ،2008، ص.02.

² والخوف في هذا الصدد : معناه التهديد الشامل "Global Threat".

² سعود الشريم ، مفهوم الأمن في الإسلام ،تم تصفح الموقع يوم :2012/12/01. نقلا عن : <http://www.Islamdoor.com>

المعنى الثاني: الأمن وسيلة لتوفير بيئة آمنة ، ووسيلة للحفاظ على القوة والمكانة وتحقيق الحماية ووسيلة لتأمين الأفراد¹.

ثانيا : التعريف الاصطلاحي: سيتم التطرق لبعض التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية سعيا للتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح .

يعتبر الأمن مطلباً طبيعياً للإنسان وغريزة نشأت مع نشأته وتطورت مع تطور نمط ونظام حياته ، وفي هذا الصدد قسم الأمن وفق إتجاهين :

1- الاتجاه الأول : مفهوم عسكري يتضمنه الربط بين الأمن القومي* والقوة العسكرية ، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه تقليدي إلا أنه لا يزال بمؤيديه من أمثال ، والتر ليبمان "Walter Lippman".

2- الاتجاه الثاني: مفهوم وظيفي يربط الأمن القومي والوظائف التي يؤديها بما يحقق رفاهية الدولة. لكن هناك اتجاه يمزج بينها بمعنى أن الأمن هو القدرة على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والاستقرار في كل المجالات السياسية ، الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ضد كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء إقليمياً أو دولياً².

كثيراً ما إرتبط الأمن لدى الدراسيين بمتغير التهديد أو اللأمن ، لذا لا يمكن تصور مفهوم للأمن دون اللأمن و العكس صحيح ، بمعنى أننا لا يمكن أن نتصور حالة اللأمن دون القضاء عليها، وفي هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون" "Micheal Dillon" الأمن على أنه:

مفهوم مزدوج (وسيلة للتحرر من الخطر ، ووسيلة للحد من نطاق انتشاره) ، لذا لابد من القيام بإجراءات مضادة للتحكم احتواء ، وتحييد الخوف³.

وعرف "ولتر ليبمان" "Walter Lippman" "الأمن من وجهة نظر موضوعية بأنه: "عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ومن وجهة نظر ذاتية يعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".⁴

¹ Michel DILLON, "politics of security", (London :Routledge, 1996), p.121.

* الأمن القومي: هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية

² عبد المعطي زكي، مفهوم الأمن القومي وعلاقة بالأمن المائي، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/10، نقلاً عن:

<http://www.alamotonline.net/13php m/>

³ عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي "، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1، 2005) ، ص. 14.

⁴ جون بيليس وستيف سميث ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، "عولمة السياسة العالمية "، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط 1 ، 2004) ، ص. 414.

كما يعرف بعض الدراسيين الأمن انطلاقاً من مفهوم التهديد "Threat" ونجد مثلاً كنيث والتز "Kenneth Waltz" الذي اعتبر الدراسات الأمنية دراسات خاصة بالتهديد.¹

وانطلاقاً مما سبق سيطرت فكرة الأمن القومي في فترة الحرب الباردة على معظم المؤلفات وغلب عليها الطابع العسكري ، إذا انحصر الإهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها للتصدي للتهديدات التي تواجهها.²

لذا أورد "صباح محمود محمد" مجموعة من التعاريف الخاصة بالأمن القومي مفادها أن الأمن القومي هو: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"

كما أنه: "حالة من الاستقرار يجب أن تشمل المنطقة بعيداً عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج". وهو: "التنمية ، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن".³

وفي هذا الصدد عرفه "روبرت مكنمار" بأنه: "هناك حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية ، إذا أن هناك علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول ، والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى".⁴

ونظراً لتوسع مفهوم الأمن عرفته "أكاديمية ناصر العسكرية العليا" بأنه: "الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي بما يتلائم والتزاماتها الدولية سياسياً ، جغرافياً ، وتاريخياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتدعيم القوة العسكرية لتوسعها لتصل لمكانة مرموقة في المجتمع الدولي بناءً على تخطيط علمي مدروس لتحقيق الأهداف المرجوة".⁵

في حين أكد "أرلوند وولفرز" "Arnold Walfers" : "أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائراً على السعي لتحرير من التهديد ، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".

¹ محمد العربي ، "الدفاع و الأمن ، إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو - إستراتيجية" ، مجلة العالم الاستراتيجي ، (03) ، ماي 2008 ، ص. 12.

² جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص. 412.

³ عامر مصباح ، " نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية " ، (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط1، 2010) ، ص. 10.

⁴ روبرت مكنمارا ، ترجمة يوسف شاهين ، "جوهر الأمن" ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970) ، ص. 125.

⁵ جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص. 12.

ومن أحدث التعريفات التي تأخذ بالحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان " **Barry Buzan** " الذي من الصعوبة ضبط تعريفه بسبب الطابع السياسي وكذا المعرفي الخاص و المتصل به لأنه يتميز بالعديد من المقاربات النظرية التي أحيطت به كالواقعية ،البنوية ، مابعد الحداثة ...الخ ، بهدف توسيع مفهوم الأمن وتجديده¹.

حاول " باري بوزان " إعطاء تعريف الأمن كونه : " العمل على التحرر من التهديد "

بمعنى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ، فالتهديدات تبرز في أي منطقة من العالم سواء كانت تهديدات عسكرية **Military** أو غير عسكرية " **Non Military** " ².

ومن هنا تبرز أهمية الأمن باعتباره محور بحث أساسي في اهتمامات وكتابات دارسي العلاقات الدولية وذلك من خلال:

1- **مستوى أكاديمي** : من جراء مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقتربات النظرية الكلاسيكية و المعاصرة للعلاقات الدولية.

2- **مستوى تطبيقي** : يتمثل في إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا .³ ، لذا ظل مفهوم الأمن مفتقرا لإجماع اصطلاحي رغم ثراء وتجدد الدراسات ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على القطيعة المعرفية التي تصل لحد الصراع الوجودي* بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية.

لكن فيما بعد سعى " باري بوزان " في دراسته المعنونة ب: " **People, States And Fear** " "الشعب، الدول والخوف" لإيجاد رؤية معمقة للأمن تشمل الجوانب السياسية الإقتصادية ، المجتمعية ، البيئة والعسكرية من منطلقات دولية أكثر اتساعا .

وعليه يمكن القول أن الأمن لا يعني فقط الأمن العسكري بل كافة الجوانب السياسية الإقتصادية ، الثقافية ، والاجتماعية ، فالأمن القومي إن كان يفترض التعامل مع كيان سياسي موحد فإنه لا يقتصر في تعامله على حماية أمن الدولة فقط بل أيضا حماية أمن المواطنين أي تحقيق الموازنة بين مطالب الدولة من جهة ومطالب المجتمع من ناحية أخرى خاصة في ظل توسع مفهومه فبرز مفهوم الأمن

¹ جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص. 412.

² عبد النور بن عنتر ، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي " ، مرجع سابق ، ص. 14.

³ خالد معمري ، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 " ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات دولية، جامعة باتنة ، 2008)، ص.31.

المجتمعي¹، الأمن الكامل ، الأمن المركب ، الأمن الجماعي ...الخ ، وهذا راجع لتجدد وتطور الدراسات الأمنية وتغير طبيعة التهديدات الأمنية من مستوى أمني عسكري تجسد في النزاعات والحروب مثلما كان ذلك مجسد في منطقة الساحل الإفريقي إلى مستوى أوسع تجسد في الأمن الإنساني والمجتمعي نتيجة بروز متغيرات تهدد الأمن :كالإرهاب ،الهجرة غير شرعية ، الجريمة المنظمة بكل أنواعها.

وانطلاقاً من التحليل السابق نستنتج وجود ارتباط وثيق بين الأمن والأمن القومي ، فعلى الرغم من وجود عدة تعاريف إلا أنه يمكن التوصل إلى تعريف شامل يجمع بين مختلف الآراء إنطلاقاً من أن الأمن هو: "مجموعة من التدابير والاحتياجات النظرية والعلمية الخاصة لحماية المجال الإقليمي لدولة ما على أن المجال الإقليمي لا يعني فقط الرقعة الجيوبوليتكية للدولة بل يشمل الثروات الاقتصادية ، الإيديولوجية ، والسياسية الخاصة بنظام الحكم في تلك الدول والأهداف الوطنية المختلفة لخصوصيتها القومية والحضارية"².

ومما لا شك فيه أن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية يتداخل مع بعض المفاهيم ذات الصلة كالدفاع ،المصلحة والرفاهية...

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية

إن التطور الذي صاحب مفهوم الأمن لازم هو الآخر مفهوم التهديدات الأمنية ، وهذا نظراً لطبيعة العلاقة التفاعلية بينها.

أولاً : تعريف التهديد الأمني: من الناحية اللغوية على أنه: "ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر. والتهديد هنا يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن وما يشكل له من هواجس في مجالات عديدة، كالإقتصاد ، المجتمع، الثقافة والإنسان .

أما من الناحية الاصطلاحية ووفقاً للبعد الإستراتيجي فهو: " بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها إتحاد سلمي يوفر للدول، الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

^{*} وفي هذا الصدد برز مفهوم الأمن الدولي كأحد المستويات الخاصة بالدولة بشكل مكثف في فترة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة تطور أحداث الصراع الدولي ووصولها لدرجة يستحيل معها على أية دولة عزل نفسها عن الأحداث و التفاعلات السياسية الدولية التي تمس أمنها القومي بطريقة غير مباشرة .
² محمد العربي ، مرجع سابق ، ص. 12 .

والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة للجوء إلى استخدام القوة العسكرية بغرض تعريض الأطراف الأخرى للتهديد¹.

وعليه فدراسة التهديدات يعني بها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد الفردي ، الجماعي، القومي ، الإقليمي ، والعالمي ، مروراً بتحديد مصادر التهديد الداخلية والخارجية ووصولاً للسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها ، وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر التهديدات فقد يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في مخالقات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع مثل: "الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، الأمن المركب"، كما يمكن المزج بين مجموعة من الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها و تبعا للبيئة الأمنية التي تتأثر بها²، وكل هذا في إطار تطور مفهوماتي- نظري لهذا المفهوم من النظريات الوضعية حتى المبعد وضعية.

توازيا مع انتشار المد التحرري في النصف الثاني من القرن 20 وحصول الدول النامية على إستقلالها، و التي وجدت نفسها في مواجهة تهديدات جديدة تجسدت عموما في غياب الأمن الاقتصادي، وأصبحت فيه في حالة تبعية للدول المتقدمة ما يضعف من سيادة الدولة الأولى، إضافة لظهور أزمات كأزمة 1987م عقب انهيار أسعار البترول واستعمال سلاح الحصار الاقتصادي، وظهور تهديدات جديدة لا يمكن حسمها بالحروب: كالتضخم، والانفجار السكاني....الخ.

قدمت الواقعية مفاهيم متعددة للتهديدات الأمنية تقوم أساسا على تشخيص طبيعة التهديد من الناحية العسكرية لارتباط الأمن في هذا الصدد بالقوة، ولكنها تعرضت لجملة من الانتقادات في سياق تطور نظري و من أبرزها:

-عدم أخذها بالنظريات المعروفة في العلوم الاجتماعية الأخرى، والتي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية: كالاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع.

¹ عمر بغزوز ، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، مجلة الفكر البرلماني ، (06) ، جويلية 2004، ص.17.

² سليمان عبد الله الحربي ، "مفهوم الأمن - مستوياته وصيغ تهديداته- "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (21)، 2009 ، ص. ص. 28-27.

-الإهتمام فقط بالمجال الأمني السياسي في تحليل السياسة الدولية مع إهمال عوامل أساسية في الحياة الدولية كإزدياد الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية، إضافة لتداخل المجال الاقتصادي مع الأمني¹.

وواصلت التهديدات الأمنية تطورها في سياق المقاربات النظرية الوضعية ومابعد الوضعية، ذلك أن ظروف فترة مابعد الحرب الباردة استدعت إعادة النظر في نوع التهديدات الجديدة وهي تهديدات تمس بالدرجة الأولى المجتمع خاصة فيما يتعلق بظاهرتي الانفصال والانقسام.

فمع التغير الحاصل في طبيعة الحروب من حروب خارجية إلى حروب داخلية تغير نوع التهديدات وبدا جليا أن النظريات التقليدية باتت عاجزة عن تفسير المفهوم، وللتعامل مع هذا الوضع الدولي ظهرت "مدرسة كوبنهاجن" التي تجاوزت النظرة التقليدية للتهديدات الأمنية، وركزت على الصراعات العرقية الإثنية كتهديد مباشر لبقاء الدولة².

ثانيا: طبيعة التهديدات الأمنية: هناك صعوبة كبيرة في تحديد طبيعة مصادر التهديدات بسبب تعقدها وتداخل متغيراتها، فقد يتضمن متغير التهديد للدول أنواع عديدة تبرز كتهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية.

1- التهديدات التقليدية: ويمكن تحديدها في مايلي:

أ- التهديدات العسكرية: وهي قلب الاهتمامات التقليدية في الأمن القومي، على اعتبار أن هذا التهديد سوف يشمل جميع مكونات الدولة وبنائها السوسولوجي، الرمزي والسياسي، كما يصنف التهديد العسكري ضمن الأولوية العليا لاهتمامات الأمن القومي، لأن العمل العسكري يمكن أن يحول عمل الشعوب لمئات السنين إلى دمار كبير، إضافة إلى المعنى المتضمن في العمل العسكري وهو عدم العدالة، وهناك العديد من صور الإعتداء العسكري في تاريخ العلاقات الدولية تبدأ بتدمير الرومان لقرطاج، مروراً باحتلال النازيين لبولندا إلى أن نصل: لتدمير الأمريكيين للعراق عام 2003.

هناك حالات أخرى من الاعتداء الذي لا يستهدف وجود الدولة في حد ذاتها بل يكون إستهدافا جزئيا كسقوط الحكومات في الدخول الألماني عام 1871 إلى باريس، أو تغيير بعض المؤسسات كدخول ألمانيا للنرويج عام 1940.

1 سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ،ص.02.

2 نبيل بويبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقارنة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية والدراسات السياسية، القاهرة ، 2009)، ص.ص. 47-50.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك تباين في مستوى التهديد وكثافته ليمتد من الأهداف الخاصة إلى الأهداف العامة، كما يمكن أن يأخذ التهديد الشكل غير المباشر كقيام الدولة (أ) بتسليح (ب) من أجل الدولة (ج) أو قيام الدول بتهديد مصادر الطاقة لدول أخرى ومن أبرز أمثلتها: تهديد إيران للغرب بغلق مضيق هرمز في حالة نشوب حرب عليها في المنطقة¹.

ب- التهديدات السياسية: يمكن لبعض الأهداف السياسية أن تتحقق بواسطة أدوات سياسية، فوجود الدولة واستمرارها الأمني وتنظيمها السياسي الإيديولوجي كلها أهداف طبيعية تخلق مخاوف لدى صناع القرار بإجمال ظهور تهديدات تقضي عليها أو تؤدي بالدولة إلى فقدانها، وعليه فمادامت الدولة هي شكل أساسي وكيان سياسي فلا بد أن تخاف من التهديدات السياسية كخوفها من التهديدات العسكرية، فعادة ما تولى الدول الأوضاع الأمنية الداخلية اهتماما كبيرا تنشئ وحدات سياسية للمحافظة على الأمن ومتابعة الحركة داخل المجتمع، وتكون هذه الحركات داخل المجتمع أكثر عدائية داخل الدول الكبرى من غيرها مثل: الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبريطانيا بعد هجمات لندن 2007².

لكن مع التغيرات الدولية الراهنة يعتقد "باري بوزان" أن التهديدات السياسية تتبع من معركة الأفكار والمعلومات الكامنة وراء تبرير الفوضى الدولية، كما يمكن إدراج التباين في البيانات السياسية بين الدول المتجاورة ضمن التهديدات الأمنية للدول اتجاه بعضها البعض، وتنطبق هذه الحالة على : العلاقة السوفيتية الصينية خلال الحرب الباردة، والحالة الهندية الباكستانية في الوقت الحالي، ولعل أكثر تجليات الصراع والتهديد بين دولتين هو الصراع الدائر في طرفي كشمير ولم يجد لحد الآن طريقه نحو الحل³.

ج- التهديدات الاقتصادية: أما فيما يخص التهديدات الاقتصادية للأمن القومي فهي غير واضحة المعالم مثل نظيرتها السياسية على افتراض أن الدول لاتخشى كثيرا من بعضها البعض في المجال الإقتصادي، يضاف لذلك أن مصالح الدول الإقتصادية هي أقل وضحا من نظيرتها الأمنية والسياسية، ومن ثم ما يسمح به في المجال الإقتصادي قد لا يسمح به في المجال الأمني ، السياسي والعسكري ، بمعنى أن التهديدات الاقتصادية عادة ما تكون نتائجها بطيئة ومحدودة ولا تهدد كيان الدولة وبقائها كما هو الحال مع التهديدات السياسية والأمنية⁴.

¹Barry BUZAN," new patterns of global security in the twenty first centry", **interenational affairs** , 1999 , p. p 73-75.

² عامر مصباح، مرجع سابق ، ص.36.

³ Barry BUZAN , " new patterns of global security in the twenty first centry", op.cit, p.p.75-77.

⁴ عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 38.

على الرغم من ذلك إلا أنه تبرز التهديدات الاقتصادية الجدية خاصة في ظل وجود الموارد الطبيعية ، النفط والمعادن الأخرى كالحديد والمنغنيز، كما يمكن أن تصنف التهديدات الاقتصادية بأنها تهديدات للأمن القومي لأنها تؤدي لاضطرابات داخلية، كتضييق على اقتصاد معين يؤدي إلى تقليص حد معين من الرفاهية ، ومن ثمة يصبح أي تهديد للأمن القومي ينذر بتمزقات داخلية تهدد كيان الدولة ، وبذلك يكون الاستقرار السياسي الداخلي مقوضا بواسطة الانهيار في الأداء الاقتصادي الناتج عن العوامل الخارجية¹.

2- التهديدات غير التقليدية: هناك عوامل أخرى أصبحت تصنف ضمن تهديدات الأمن القومي بشكل متزايد ، وهي تهديدات تتعلق بالأمن المجتمعي ، كانتشار الأمراض المعدية العابرة للحدود (إنفلونزا الخنازير 2009) والحوادث الطبيعية (مثل الأعاصير ، الزلازل المسببة للفيضانات.. تسونامي) وتقلبات المناخ والجفاف.. ، وتؤثر مثل هذه الظروف الطبيعية على الفيزياء الطبيعية للدولة ديموغرافيا التي يمكن أن تؤدي إلى تمزق في البنيات السياسية والاقتصادية بشكل حاد ، كأن يصبح ثلث سكان الدولة مشردين أو تحت الانقراض .

تتظر الدول لمثل هذه الظروف على أنها تهديدات لأمنها القومي من ناحية أنها تضعف موقعها في ميزان القوى الإقليمية خاصة تلك الدول التي تعيش تحت منافسة إقليمية حادة مثل : الهند، باكستان ، إيران و إسرائيل.²

هذا بالإضافة للعديد من المتغيرات الأخرى والتي تصنف ضمن التهديدات التقليدية ، كالإرهاب بشتى أنواعه ، الجريمة المنظمة (تجارة الأسلحة ، تجارة المخدرات ، تجارة النساء والأطفال التهريب ، تبويض الأموال ، الهجرة غير الشرعية ...الخ)، ولكل منها تأثيراته بصفة معتبرة على مفهوم الأمن، ويبرز ذلك جليا في الفصل الثاني (من خلال تشخيص هذه التهديدات في منطقة الساحل) .

3- متغيرات تهديدات أخرى: هناك مصادر أخرى تختلف الدول في النظر إليها كتهديدات ، بحيث يكون نفس الفاعل (أو المتغير) تتطرله الدولة (أ) أنه مصدر تهديد وبالنسبة للدولة (ب) هو ليس مصدر التهديد، ومن هذه الفواعل وفق منظور "باري بوزان" "الحركات الانفصالية داخل الدول : كمنظمة "آيتا" في إسبانيا

¹ Barry BUZAN , " new patterns of global security in the twenty first centry", op.cit , p.p. 77-76.

² عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص.39.

منظمة "الجيش الجمهوري الإيرلندي" في بريطانيا سابقا، والحركات الانفصالية في روسيا، الصين ، والهند وغيرها¹.

كذلك قد تكون التهديدات الأمنية من قبل جماعات خارج الدولة كالجماعات الإرهابية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أو الشركات فوق القومية التي يمكن أن تلعب دورا في تفويض أمن بعض الدول من أجل الإبتزاز ، أو تمويل بعض الانقلابات العسكرية ، والمشاركة في الإضطرابات الداخلية ، خاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا بسبب الضعف البنوي ، السياسي ، والعسكري لهذه الدول .

ومن الأمثلة التي يقدمها "باري بوزان" على ذلك نجد الصين وإسرائيل وجنوب إفريقيا كدول غير الديمقراطية في الستينات والسبعينات من القرن 20 ، وتنتظر العديد من الدول الضعيفة والفقيرة إقتصاديا لمؤسسة صندوق النقد الدولي على أنه مصدر تهديد جدي لاستقرار اقتصادها الداخلي من خلال الشروط التي يفرضها عليها ، وكذلك بالنسبة لإسرائيل ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، ولاحقا الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها مصدر تهديد لأمنها، خاصة مع تقرير غولد ستون حول جرائمها في الحرب على غزة في سبتمبر 2008 ، لأن إقراره من قبل الهيئة الدولية سوف يؤدي إلى إحالة مسؤوليها لمحكمة الجنايات الدولية².

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن مفهوم التهديدات الأمنية شهد تطور مفاهيميا و نظريا شأنه شأن مفهوم الأمن انطلاقا من المقاربات التقليدية وصولا لمدرسة كوبنهاجن، وفقا لما يتماشى ومقتضيات مسار العلاقات الدولية (سواء من حيث الأنواع ،الخطورة أو عناصر التحليل الأمني...).

¹ Barry BUZAN, " new patterns of global security in the twenty first centry", op.cit, p. 80.

² - عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص.40.

المبحث الثاني: الأمن وفق المنظور العقلاني: الوضعيون وتفسير الواقع الأمني

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليدياً بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي ، فمنذ معاهدة واستفاليا "West Phalia" 1648 إعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في هذا النظام كما أنها المعيار العالمي للشرعية السياسية في ظل غياب سلطة عليا تقوم بتنظيم علاقتها مع بعضها البعض¹، بمعنى النظر للأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول.

المطلب الأول : الأمن وفق المنظور العقلاني: الواقعية وتفسير الواقع الأمني

أولاً: الواقعية الكلاسيكية: استعمل الأمن في العصور القديمة من قبل المفكرين "سييسرو" Cicero "ولوكرتيوس" "Lucretius" للإشارة لحالة الشعور بالحرية من التهديد وتطور الأمر في القرن 16 ليستعمل هذا المفهوم في إطار الأمن العام "Security Publica" وتأثر هذا المفهوم بالعديد من العوامل منها مفاهيم "Pax Romana" و "Pax Christiano" ليصبح مفهوماً معيارياً مطبقاً على أمن الأفراد "الحماية الاجتماعية" ، والأمن الداخلي للدولة "شرطة" والأمن الخارجي للدولة "قوات مسلحة"². ومنه يعود الأمن في الفكر الواقعي لعهود قديمة أصلها من اليونان والصين، كما ورد في أفكار "ثيوثيدس" "Thucy Dides" التي استقاه من الحروب البيلوبونزية التي دارت بين أثينا وأسبرطا في محاولة كل إمارة الدفاع عن أمنها بحيث قال في هذا الصدد: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها وفي الواقع فإن القوى يفعل ما تمكنه قوته من فعله ،أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه"³.

أما "هوبز" فيربط مفهوم الأمن بالطبيعة الشريرة أو الفطرة الفاسدة للإنسان* كما اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة إذ ميز بين حالة المجتمع بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية. والبحث عن الأمن دفع الأفراد للتنازل من خلال العقد الإجتماعي عن حريتهم لصالح سلطة مركزية تمثلها الدولة بهدف توفير الحماية ضد العدوان الخارجي⁴.

¹ جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص. 414.

² سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص. 15.

³ ياما مورا تاكايوكي ، ترجمة: عادل زقاع ، مفهوم الأمن نظرية في العلاقات الدولية ، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15، نقلا عن : http://www.geocities.com/adell_zeggah/lits/.

* وصف هوبز الإنسان أنه ذئب لأخيه الإنسان مما يستدعي ضرورة وجود الحاكم المخدوع (التنين) لإقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة الإنسانية التي اعتبرها السبب الرئيسي في ديمومة النزاع بين الدول ،والقوة هي السبيل الوحيد لإنهائه .

⁴ سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص. 17 .

استمر النقاش التاريخي حول الأمن مع كتاب آخرين اعتبروا من رواد الفكر الواقعي التقليدي من أمثال "روسو" **Roussaeu**، "ميكافيلي" **Mechaiaivelli** (الذي نصح الأمير بأن يجعل أمن الدولة وبقائها فوق أي اعتبار) اللذين قدموا رسماً أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة واعتبروا النظام الدولي صراعاً عالياً تسعى من خلاله الدول لتحقيق أمنها، على حساب أمن جيرانها مما يجعل احتمال الوصول للسلام الدائم احتمالاً صعب التحقيق، كما أكد كل من "إدوارد كار" و"هانس مورغانثو" **Morganthau** "مؤسسي مدرسة الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية¹ على أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء. ويعتمد هؤلاء على مرجعيات "ريمون أرون" الذي قال:

"يندرج الأمن ضمن الأهداف الأبدية في حالة اعتباره الهدف الأول لكل فرد أو وحدة سياسية"

يركز الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي على الدولة القومية (أمن الحدود، السيادة، الاستقرار....) باعتبارها الفاعل المركزي في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن²

فالواقعيون هم الأكثر دفاعاً عن فكرة اعتبار الأمن من صميم إهتمامات وصلاحيات الدولة أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، ويفسر بأنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية³، ويمكن تحديد الافتراضات الأساسية للواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية :

1- الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وهي وحدة التحليل الأساسية لذا كان محور إهتمام الأمن دراسة العلاقات بين الوحدات .

2- الدولة فاعل دولي ووحدة لا تتجزأ لأنهم ينظرون إليها كفاعل وحدوي "Unitary Actor" لها سياسة واحدة في أي زمان وفي أي قطبية .

1- الدولة فاعل راشد بمعنى أن عقلانيته تسعى لتعظيم الفوائد وتقليل التكاليف.

2- يحتل الأمن الوطني قمة أولويات القضايا الدولية، فالواقعيون عادة ما ينظرون للقضايا العسكرية الأمنية والإستراتيجية أنها قضايا السياسية العليا "Hight Politics" في حين يصنفون القضايا الاقتصادية والاجتماعية ضمن مسائل السياسية الدنيا "Cow Politices" ⁴.

¹ جون بليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 415.

² عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، مرجع سابق، ص. 18.

³ ياما مورا تاكايوكي، مرجع سابق .

⁴ جون بليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 227.

وعليه فمفهوم الأمن حسب المقاربة الكلاسيكية يذهب بنا لإتجاه اللعبة الصفيرية والتي تعني أن الدولة عندما ترفع أمنها فإن الدولة الأخرى ترى أن أمنها يضعف ، أي أن ربح طرف يعد خسارة للطرف الآخر . ومن خلال هذه المعادلة يبرز متغير القوة في قلب العملية الأمنية وفي هذا الصدد يقول "كينيث وولتز" : "إن الدول تتنافس دائما على الثروات ، وتحقيق الأمن ، وهذا التنافس يؤدي غالبا للنزاعات ، فلماذا سيختلف الماضي عن المستقبل؟".

وفق هذا الأساس فإن التصورات الواقعية تعتقد أن التهديد الذي يواجه أمن الدولة نابع من سعي مختلف الوحدات لاكتساب القوة واستعمالها أو التهديد باستعمالها¹، وهو ما جعل الأمن مرتبطا بالمصلحة الوطنية والقوة خاصة العسكرية.²

ينطلق البناء النظري للأمن في إطار التوجه التقليدي من التصور الأنطولوجي باعتبار الدولة الوحدة المعنية بالأمن أي أن الأمن هو الحرية من التهديدات والأخطار والحماية من أشكال الإعتداء الخارجي، الجاسوسية، التخريب، الحروب، الدمار... الخ. إلا أن مفهومه لم يعد يقتصر على توفير القوة العسكرية وتحسين متطلبات الدفاع بل تعداه لغير ذلك، وفي هذا الصدد برزت الواقعية الجديدة³.

ثانيا: الواقعية الجديدة: انقسمت الواقعية الجديدة لوجهات نظر متعددة، ومن أهم افتراضاتها:

- أن النظام الدولي نظام فوضوي لذا لا مفر للدول التي تطالب بالسيادة من تبني قدرات عسكرية هجومية للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق دراستها .
- إن الريبة التي تؤدي لفقدان الثقة هي أمر متأصل في النظام الدولي فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها لذا توجب عليها أن تكون متيقظة.
- ترغب الدولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبقى القوة هي الدافع الرئيسي التي تؤثر في سلوكها .
- ومن هذه الافتراضات يجادل أصحاب النظرية الواقعية الجديدة أن هذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية بعضها إتجاه بعض.⁴

وانطلاقا من انقسامات وجهات النظر الخاصة بالواقعية الجديدة نجد أن أكثر اتجاهاتها تركيزا على موضوع الأمن هو الواقعية الهجومية التي يمثلها "جون مير شايمر" الذي يعتقد أن الدولة تركز على

¹ يوسف ناصيف حتى ، "النظرية في العلاقات الدولية" ، (بيروت : مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1996) ، ص. 460.

² عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسية الدولية ، (04) ، 2008، ص 57.

³ حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2009) ، ص. 22-23.

⁴ جون بيلس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 417.

البحث عن القوة النسبية بدل القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقاءها القومي ، وهذا يعني أنه على صناع القرار في حكومات الدول أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم وتزيد قوتهم النسبية على افتراض أن العلاقات الدولية هي مباراة مأزق السجين بتعبير أنصار نظرية المباراة .

إن الوضع الفوضوي للدولة يجعلها في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل الأطراف "الأعداء المحتملين" ومقاومة مساعي الدول التوسعية للسيطرة والهيمنة على النظام.¹

حاول "جون مير شايمر" "John Mear Sheimer" في مقال كتبه في 1990 بأن نهاية الحرب الباردة ستقود بنا للسياسات التقليدية التي كانت تتسم بميزان قوى متعدد الجوانب والحرب هي مجرد فترة سلام واستقرار لبنية القوى العالمية ثنائية الأقطاب التي كانت سائدة آنذاك ، كما يرى أنه بإنهيار هذا النظام سنعود لنوع من صراع القوى الكبرى الذي شكل مأزق في العلاقات الدولية منذ القرن 17م، لهذا فالسياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة لكن قد يكون هناك حالة تنافس أمني شديد تكون فيه الحروب متوقعة .²

يعتقد بعض المفكرين الواقعيين الآخرين من أمثال: "كنيث والتز" "Kenneth Waltz" "روبرت جيرفر" "Rebert Jervis" و"جاك سنايدر" "Jack Snyder" أنه مع التطورات التكنولوجية المعقدة أصبحت الحروب جد مكلفة وتفق مكاسبها ، ومن ثمة أصبح استخدام القوة العسكرية إستراتيجية أمنية يرفضها معظم القادة في هذا العصر القائم على الإعتماد المتبادل ، وعلى العولمة مما يعني أن المباراة بالحرب سلوك غير عقلاني تلجأ فقط إليه القوى غير العقلانية مثل : "القوى العسكرية" "Militariso Force" وألأقوى القومية الإثنية المتمردة "Ethnonationalism Forces" وعليه يمكن تحقيق الأمن عبر إنشاء بعض المؤسسات الأمنية التي يمكن بواسطتها تجنب الحرب مثل : الأحلاف ، معاهدات مراقبة التسلح ، منظمة الطاقة الذرية، مجلس الأمن ، منظمة الأمن ... الخ ، وهذه النظرة تقترب للنظرية الليبرالية الجديدة التي تركز على فكرة المؤسسات الدولية فوق القومية.

لذا فالواقعيون الجدد الهجوميون أكثر تشاؤما ، ويؤكدون على أهمية القوة النسبية ، في حين يؤكد الواقعيين الدفاعيين على أهمية بناء المؤسسات الأمنية التي تحوي النزاعات المتفجرة في النظام الدولي كالسباق نحو التسلح ، المأزق الأمني ، المنافسة ، كما أكد هؤلاء على مفهوم الأمن

¹ عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص . 93.

² جون بيلس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص ص 417-418 .

المشترك **cooperative Security** في العلاقات الدولية¹، ولعل دول منطقة الساحل الإفريقي المجال الخصب لتطبيق ذلك.

يعد المنظور الواقعي وتصوره للأمن مبني على أساس مقارنة صلبة ، ووفقا لطبيعة التهديد الذي كان قائم ومميز للدولة الأمة من واستقاليا إلى نهاية الحرب الباردة تقريبا ، ووقف منطلق يحدد فيه الأمن على أنه هاجس أساسي للدول يكون الدور المناط بالدول هو تحقيق المصلحة دون إغفال أو إقصاء المحددات العقلانية².

المطلب الثاني: الأمن وفق المنظور العقلاني: الليبرالية وتفسير الواقع الأمني*

كان الأمن في المنظور الليبرالي نتاج مدارس مختلفة، فمثلا ميز "أندرو مورافشيك" **Andren Moraviccit** بين ثلاث صور لليبرالية وهي : الليبرالية الجمهورية، الليبرالية التجارية، الليبرالية المثالية ، كما ميز "ميكائيل دويل" **Michael Diyle** المذهب الليبرالي الدولي أو الليبرالية التجارية والإيدلوجية ، كما حدد الأستاذ "ارنست أوتوزمبيل" **Ernest - Otto - Ezempiel** نوعين من الفكر الليبرالي وهما الليبرالية النبوية ، الليبرالية المؤسساتية³.

طبقت هذه النظرية لحد بعيد ضمن الإطار الواقعي الذي يرى أن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار "فكيوهان" **Keohan** ومارتن **Martin** يقران: أنه بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق.

وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل بمعنى أن مؤيدي هذه الأفكار يشيرون إلى أهمية المؤسسات الاقتصادية والسياسية في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول ، وهذا لا يعني أن المؤسسات تمنع حدوث الحروب بل فقط تخفف مخاوف الفشل التي تنشأ عن المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون أي أن المؤسسات الدولية جزء مكون للسلام الدائم⁴.

¹ عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص.ص. 90-94.

² Barbara delcourt , " théories de la sécurité" , (paris: commentaire et critique , 2007), p.p 37-42
* يجب التنويه أن الليبرالية ليست نظرية واحدة كما أننا لسنا بصدد كل نظري موحد ومتناسك فقد تعددت صورها النظرية وتنوعت أطرها الفكرية ، فالليبراليون عادة ما يقدمون إجابات مختلفة كما يعتبرونا لمعضلة البارزة في العلاقات الدولية هي الحرب. يتبنى التصور الليبرالي إستيمولوجية وضعية مصنفا بذلك ضمن الاتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية ، أما على المستوى المنهجي هناك من تأثر بالطبيعة اللاوحدوية للدولة مركزا على الفرد كوحدة تحليل.

³ سليم قسوم ، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية "، (رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011) ، ص.86.

⁴ جون بليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص. 427.

تقوم الليبرالية في هذا المجال عموماً على عدة إفتراضات وأهمها :

1- يمثل الفاعلون من غير الدول: "Nom State Actor" وحدات مهمة في السياسة العالمية: فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية بل هناك فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ، إذ يعتقد كل من "روبرت كيوهان" Robert Keohane و"جوزيف ناي" Joseph Nye " انه هناك قرارات وسلوكيات لجهات يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية كما قللوا من دور الدولة واتبعوا الاعتماد المتبادل المعقد * لهذا طورا وسيلتين تحليليتين وهما : الحساسية ، "Sensitivity" "الانكشافية" "Vulnérabilité" فالأولى تعني سرعة وعمق التغيير الذي تحدثه دولة ما في دولة أخرى ، في حين تتعلق الثانية بالإمكانات المضمونة للدولة (ب) لمقاومة التغيير الذي تتسبب فيه الدولة (أ) .

2- الدولة ليست فاعل وحدوي في العلاقات الأمنية الدولية "Nom – Unitary Actor"

3- يتحدى الليبراليون الإفتراض الواقعي القائم على اعتبار الدول فاعل عقلاني.

4- السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع ، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية تبقى على درجة بالغة الأهمية.

شهد المنظور الليبرالي تطوراً كبيراً في ثمانينات وتسعينات القرن 20 م خصوصاً مع تطور نظرية الاعتماد وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح ينظر للسياسة الدولية عبر نموذج " الشبكة العنكبوتية " "Web-Cod-Model" عوضاً عن نموذج: "كرات البلياردو" "Billiard Ball". أما في إطار التطور الذي شهدته الليبرالية أضحت الليبرالية المؤسساتية ، أنصار السلام الديمقراطي والأمن الجماعي، مقاربات جديدة لفهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.¹

يعتبر السلام الديمقراطي والأمن الجماعي من أهم التطورات الليبرالية للأمن حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان الأمن والسلام بطريقة تعاونية تبادلية بين الدول.²

* الاعتماد المتبادل المعقد يكون كمضمون مفهومي يهدف لتحليل نتائج الاعتماد المتبادل كظاهرة في العلوم السياسية والتي تتميز عموماً بعدم التوصل لاقتسام متساو و عادل للفوائد.

¹ سليم قسوم ، مرجع سابق ، ص. ص. 88-87.

² رياض حمدوش ، مرجع سابق ، ص. 07 .

عزز الطرح الليبرالي المؤسسات مع توجه العديد من الدول للتكتل في مؤسسات ذات صفة إدماجية كالإتحاد الأوروبي ، إضافة لتضاعف الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار عام من خلال تعددية الأطراف " Multilateralism " التي تعتبر كمنظم للحياة الدولية .¹

اكتسبت فكرة السلام الديمقراطي زخماً أكاديمياً وسياسياً إزاء الأمن الدولي في الفترة التي تلت الحرب الباردة لأنها كانت تتبع مبدأ يقر بأن الدولة الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض وأن الديمقراطيات أكثر ميلاً للسلام ومصدر أساسي له، إقترنت هذه النظرية بكتابات من " مايكل دويل " Michael Doyle " وبروس روسيت " Bruce Russett من خلال تأكيدها على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني.²

إذ يرى دويل في هذا الصدد أن التمثيل الديمقراطي والالتزام بالإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية ، كل ذلك يفسر اتجاهات " الميل إلى السلام " التي تتميز بها الدول الديمقراطية ويجادل بأن غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير ديمقراطية ميالة للحرب ، فمن دون هذه القيم فإن منطق القوة يحل منطق التوفيق³ ، وبالرغم من ذلك فمؤيدي السلام الديمقراطي لا يرفضون النظريات الواقعية لكنهم يرفضون إنشغال " الواقعيات الفجة " بفكرة حرب الجميع ضد الجميع ويجادلون بأن للمعايير والمؤسسات الداخلية أهميتها.

في حين يستند الأمن الجماعي لثلاثة شروط أساسية يمكن من خلالها تحقيق الأمن الفعلي وهي:

- 1- أن تتخلى الدولة عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع الراهن .
- 2- يتعين على الدولة توسيع نظرتها للمصلحة العامة الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية.

3 - يتوجب على الدول التغلب على الخوف.

فقد يهدف الأمن الجماعي لإيجاد نظام أكثر نجاعة لعملية (الموازنة المؤسسية المنظمة) بدلا من (الموازنة غير منظمة)⁴.

¹ Paul R. Viott and Markand Kauppi, "international relations theory : realism – globalism" , (London: allyn bavon Rotledge, 1999), P.218.

² Peter Sutch and Juanita elias, " international relations – the basics", (new York : Routledge , 1999) , p.218.

³ جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق ، ص. 429-430 .
⁴ المرجع نفسه ، ص. 433.

على الرغم من أن الليبراليين أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوماً وميداناً مثل: الجماعات المسلحة ، النزاعات الإثنية ، لكنهم وضعوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة ، وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة¹. ومن هنا نستطيع فهم حقيقة النظرية الليبرالية التي صنفنا في إطار النظريات التفسيرية فعلى الرغم من اجتهادات منظريها إلا أنها دوماً ترجع للدولة كموضوع رئيسي لذا لم يكن فائدة وفعالية لمعظم المؤسسات الإقليمية و الإجراءات المتخذة في منطقة الساحل الإفريقي سعياً للقضاء على التهديدات الأمنية التي تواجهها خاصة في ظل تناميها في الفترة الراهنة .

المبحث الثالث : الأمن وفق المنظور التأملي : مابعد الوضعيون وتفسير الواقع الأمني

نتيجة للتحويلات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة فرضت الضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية ، خاصة بعد انتقال التركيز على الفواعل اللادولالية بدلاً من الدولة ، برزت نظريات جديدة بأطر معرفية و تحليلية حاولت إعطاء مفهوم جديد للأمن يتناسب مع الظروف الدولية الراهنة .

المطلب الأول: المنظور البنائي للأمن : جسر الهوة الأمنية

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في حقل نظرية العلاقات الدولية اهتماماً واضحاً بتيار البناء الاجتماعي الذي بدأ في البروز منافساً للمدارس السائدة (الواقعية و الليبرالية) وتعتبر البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية وترتكز على دور الثقافة ، القيم والأفكار وتتناول قضايا الهويات والمصالح والأفضليات والمثل "Norms" ، لذا فهي تمنحها كما يرى "Ted Hopf" "تيدهوف" بديلاً لعدد من القضايا المركزية في العلاقات الدولية⁽²⁾ ظهرت هذه النظرية مع كتابات "الكسندر وندت" "Alexandre Wentd" و "نيكولاس أونوف" "Nicolas Onuf" و "إيمانويل أدليير" "Adler Emmnuel" في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن 20 ، بحيث أشار "الكسندر وندت" سنة 1992. بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراكات وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك.

كما أن الحروب والنزاعات ضرورية في العلاقات الدولية وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي ، ومنه إعادة بناء الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب

¹ سليم قسوم ، مرجع سابق ، ص.99.

²Ted Hope, "the promise of constructivism in international relations theory", op.cit, p.172.

والنزاعات لذا فإن غاية الأمن حسب "Alexander Wentd" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية ، فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية ، الخطاب السياسي ، القيم الثقافية الحقائق ، إدراكات صناع القرار .. الخ وهذه المتغيرات تؤدي في تصورها لتغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي بتقديم مفهوم بديل للمعضلة الأمنية ألا هو الجماعة الأمنية¹.

تتلخص أطروحات النظرية البنائية حول الأمن في ثلاثة نقاط رئيسية وهي :

1- بنى النظام هي بنى إجتماعية والفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار و ليست معطى موضوعي بل تكوين ذاتي منذ معاهدة واستفاليا "West Phalia" .

2- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن : كالقوة العسكرية ، القوة الإقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم ، المعايير الثقافية ، الأيديولوجية والهوياتية وهي قادرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا .

3- تحقيق الإستقرار ، تقليص الحروب والنزاعات وإستتباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا لم تتغير طريقة التفكير بالنسبة للدول وصناع القرار .²

ومن هذه الأطروحات نستخلص أن الفرضية المركزية المشتركة بين مختلف المقاربات البنائية حول الأمن هي إعتبار الأمن بناء اجتماعي، لذلك جادلت " كارين فيارك " Karin Fierke " بأن: بناء شيء ما هو فعل يجلب إلى الكينونة موضوعا أو شيئا محسوسا لم يكن موجودا "

لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا وجود لشيء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعنى ، فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال بحماية القيم المركزية للجماعة³.

وعموما فالإسهام البنائي جاء بالأساس لإقامة الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية ، فهذه النظرية لم تنف كل المنطلقات المعرفية للعقلانيين بل إنطلقت من بعضها لتصل لنتائج مغايرة لأن رؤية البنائيين للأمن كمنظومة تفاعلية إجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي.

* يعود تطوير هذا المفهوم إلى "كارل دوتش" Karl Deuch " في خمسينيات القرن العشرين بعد قيامه بدراسة إمبريقية " Empirical " لمنطقة الشمال الأطلسي .

¹ رياض حموش ، مرجع سابق ، ص. 08 .

² محمد الأمين لعجال أعجال ، " تطور مفهوم الأمن وفق المقاربات النظرية " - ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط - واقع وأفاق - ، قسنطينة : جامعة منتوري ، 30/29 أفريل 2008 ، ص. 18-19 .

³ Matt Macdonabld , " constructivism: in security studies an introduction", (new York: Routledge, 2008), p. 61

وعليه يمكن أن نطلق على التصور البنائي الذاتانية الأمنية* لأن البنائية وجدت بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة خاصة مع تراجع مفهوم الدولة الوستفالي وبروز أشكال عديدة من الإثنية والعرقية من خلال النقد الشديد للمنظور العقلاني على مستويين:

1- الفشل الواقعي الليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة.

2- عدم المرونة النظرية لكل من الواقعية والليبرالية في فهم الأسباب العميقة لسقوط الاتحاد السوفياتي¹.

أما بخصوص المعضلة الأمنية يعتقد البنائيون أنها تنبثق من الجهل بنوايا الآخر فإذا كانت الحقيقة الدولية مبنية اجتماعيا فإن كل من التهديدات والصراعات يجب أن تكون هي الأخرى مبنية اجتماعيا بكلتا العوامل المادية والمثالية. لكن يواجه البنائيون من أمثال: "هايمانز" "Haymans" المعضلة المعيارية "Normative Dilemma" التي تستند للفهم واعتماد تأثير الاتصال على اللغة الأمنية المستخدمة والمستندة لأمننة القضايا الدولية² انتقل من مستوى الدولة لمستوى الفرد لأنه بتغيير الإدراك يتحقق السلم والأمن باعتباره مرتبط بالإدراكات الفردية³.

ونجد أن هذه المفاهيم تبرز بشكل واضح جدا في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ظل التركيز على متغير الهوية الذي يثير العديد من النقاشات والخلافات الإثنية سواء بين الدول المحلية أو الداخلية مثلا أعراق مالي والنيجر.

المطلب الثاني: المنظور النقدي الاجتماعي : الإنسان كموضوع وهدف للأمن

نتجت هذه النظرية عن أعمال مدرسة فرانكفورت "Frankfurt School" ، إلا أن إسهاماتها في مجال السياسة الدولية يعود لمنتصف ثمانينات القرن 20م ويعتبر "روبرت كوكس" "Robert Cox" أكثر من إرتبط إسمه بهذه النظرية ، ومن أهم مفكريها "تيودور أدورنو" : "Theodore Adorno" ، "ماركيز هاربيت" "Marcuse Herbert" و "يورغن هابرماس" "Yurgen Habermas" ، "ماكس هور كايمر" "Max Harkheimer" ، كما يحتوي هذا المنظور على عدة تيارات ومن بينها : "باري بوژان" ، الماركسيون الجدد ، المقاربة النسوية (ومن روادها : "كين بوث" ، "Ken Booth" ، "جيمس دير"

* ونقصد بالذاتانية الأمنية هو البحث في التكوينات و التفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية مما يعزز سبل الاتساع في ميدان الدراسات الأمنية.

¹ جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق ، ص. ص. 396-397.

² رياض حمدوش ، مرجع سابق ، ص. ص. 08-09.

³ خالد معمري ، مرجع سابق ، ص. 106 .

"James Der"¹، ومن أهم مبادئ النظرية النقدية في تصورها للعلاقات الدولية، النظام الدولي ومفهوم الأمن المحلي الدولي وهي:

1- هناك قوى إقتصادية وإجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي وليس الدول بصفة مطلقة .

2-الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى في تحقيق الأمن (كأزمات الهوية الإجتماعية ، الكوارث البيئية،المسألة الصحية والتربوية...أي كل ما يهدد "الأمن الإنساني" **"La Securite Hunaine"** .

3- يجب أن يكون الخطاب والعمل من أجل تحقيق الأمن الإيجابي وليس السلبي وبالتالي يجب أن يحدث تغيير في ادراكات الأفراد والتخلي عن البنى القتالية وتطوير آليات السلام والأمن.

4-النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية وأداة للتحويل والتغيير في السياسات الأمنية فحسب قول المفكر "روبرت كوكس"**Robert Cox** : "إن النظرية دائمة من أجل أحد ولهدف معين".

"LA THEORIE AGIT TOUJOURS POUR QUELQU'UN ET DANS UN BUT" .

فالمنظور النقدي يصب في نفس أفكار المنظور البنائي وهما وجهان لعملة واحدة خاصة أن مفهوم الأمن بالنسبة إليهم مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة: **كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهجرة، الأمراض...الخ**²

ويطرح أنصار النظرية النقدية الأمنية النقد كسبيل للخطابات الأمنية وبذلك فهم يقتربون من "مايكل فوكو"**Foucault** الذي يقترح فكرة المفكرون الخاصون **"Specifie Intellectuel"** "الذين يستخدمون الخبرة المعرفية في تحدي حقيقة النظام التقليدي السائد."³

حدد أنصار النظرية النقدية المصادر المهمة في دراسة الأمن في مجموعة من التهديدات غير التقليدية :كالتهديدات البيئية المتعلقة أساسا بالاضطرابات المناخية والاحتباس الحراري، الكوارث الطبيعية إضافة للتهديدات الناتجة عن الهجرة الدولية (عبر الحدود) الشرعية منها وغير الشرعية ، (وهذا ما شهدته منطقة الساحل الإفريقي).

-التهديدات المنبعثة عن إعادة ظهور القوميات الفرعية داخل المجتمعات الواحدة.

-التهديدات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان كالإبادة الجماعية للجنس البشري.⁴

¹ رياض حمدوش ، مرجع سابق ، ص. 10.

² محمد لعجال أعجال ، مرجع سابق ، ص. 14.

³ عامر مصباح ، مرجع سابق، ص. ص. 74-70 .

⁴ المرجع نفسه، ص. 87.

ومن هنا يعتقد منظرو المدرسة النقدية بفوضوية النظام الدولي، الدولة الوحشية، العقلانية، العقد الاجتماعي، معضلة الأمن، الحروب الدولية... هي بناءات تاريخية واجتماعية لذا فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، إذ يعتقد كل من: "كيث كروز" Keith Krouse و"ميكائيل ويليامز" Michael .C.Williams "أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاثة مستويات مختلفة كأشخاص، مواطنين وأعضاء في المجتمع.

وفي هذا الاتجاه يقول "كين بوث": "طريقتين في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقارنة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة والوصول في نهاية الأمر لإعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزاما بالإنعتاق".*

بمعنى بروز مفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على إصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية، والعالمية والبحث عن سبيل لتنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية لتحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.¹

وعموما تقوم المقاربة النقدية في معالجة موضوعات الأمن على افتراض عام مفاده أن التحليل الحقيقي للأمن يبدأ من تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية التي يجب ألا تكون للدول إنما للأفراد، وهذا يعني التخلي عن المرجعية التقليدية التي يعتمد عليها معظم المحللين في العلاقات الدولية.

بالموازاة مع المحاولات السابقة التي مست الجانب الشكلي لتوسيع مفهوم الأمن برزت إسهامات أخرى استطاعت بشكل فعلي في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفق تصورات إبستمولوجية، أنطولوجية ومعارية مع الحفاظ على النزعة العقلانية وعلى رأس هذه المحاولات : نجد محاولة كل من "جوزيف ناي" Joseph NEYE"، "لين جونس" LYNNE GONES"، "ماتثيوس جيسكا" و"توشان هافتندرون" Haftendorn "أول ويفر" Ole Weaver و"كولدزي" E.A.Kdeedzy و"هيلقاها هافتندرون" Helga Haftendorn "وغيرهم.²

ترى "هيلقاها هافتندرون" أن مراجعة مفهوم الأمن تتطلب إعادة النظر في أبعاده، ومستوياته ووسائل تحقيقه وإستراتيجية بنائه لذا قالت أن:

* والإنعتاق في هذا الصدد يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود نجد: الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم... الخ.

¹ خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني : تحديات الإصلاح في القرن 21م، تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/12 نقلا عن:

[Http://Www.Emax.Com/Content.Asp?Content.2630.](http://Www.Emax.Com/Content.Asp?Content.2630)

² حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا"، مرجع سابق، ص.22.

"مفاهيم الأمن ذات المرجعية الهوبزية، الكانتية أو القروسيسوية، لا تقدم برادايمن أمني مناسب ولا تفسر بصورة مقنعة، التغيرات في العلاقات الدولية التي نلاحظها في كثير من أجزاء عالم اليوم". وذلك بالاعتماد على مقاربات متعددة التخصص تسمح بصيغة مفهوم شامل للأمن يرتبط بقضايا الإدراكات الحسية "Perceptions" القيمية، الثقافية وإدراكات التهديد الى جانب التصورات الواضحة حول قضايا الأمن الإقليمي، العالمي، الإرهاب، المخدرات، القضايا الاقتصادية وغيرها.¹ في حين انطلق "كولودزي" "Koleedzy" في تصوره التوسعي لمجال الدراسات الأمنية من الإنتقاد الشديد للتيار التقليدي بزعامة "ستيفن وولت" "Stephen Walt" بإقحامه لفاعلين غير دوليين كالجماعات المسلحة، العصابات، الأقليات، الإثنية والدينية، كما أدرج "الأنظمة الشمولية" كمصدر تهديد ضمن أمن شعوبها إلا أنه بقي معتمداً على الدولة كموضوع مرجعي وحيد وبالتالي بقيت مبادرته حبيسة المنظور التقليدي العقلاني.²

أما "باري بوزان" فقد ذهب بعيداً في تفكيره لتوسيع مفهوم الأمن من خلال إشكالية تعدد الأبعاد، إذ ركز "Buzan" على أن الأمن المجتمعي (أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية....) يبقى مرتبط بالدولة، فإذا كانت لعبة البقاء بالنسبة لحالة الدولة هي السيادة فإنها بالنسبة للمجتمع مسألة هوية بحيث يقول في هذا الصدد: "في حالة الأمن يكون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويته المستقلة وتماسكه العملي".³

وتظهر النظرة التوسعية للأمن من خلال :

أولاً: مدرسة كوبنهاجن والتحليل الأمني الشامل: رسم "Barry Buzan" في مؤلفه: "People

"States And Fear :The National Security Problem In International Relations

بداية التغيير الرئيسي، فالنقاش الأكاديمي حول مفهوم الأمن ومستوياته. لذا تعد مقارنته ذات أهمية بالغة في النظر لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئيتها لكلياتها، وذلك بإشارته أن الأمن لفظ متعدد المعاني وخلافي بالأساس **Essentially Contested Concept**، وفي هذا الصدد انطلق "Buzan" من الصور الثلاث للتحليل التي وضعها "والترز" وهي: "الفرد، الدولة، النظام الدولي" لأن الدولة عنده تتكون من ثلاثة مكونات: "فكرة الدولة الوطنية القومية" **Nationalism**، "القاعدة

¹ روبرت مكنامارا ، مرجع سابق، ص. 567.

² حكيمة علالي ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجاً"، مرجع سابق ، ص. 28.

³ جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق، ص. 414.

الفيزيائية للدولة" (الشعب، الموارد، التكنولوجيا) و"المظهر المؤسسي للدولة" (النظام السياسي والإداري)، لذلك يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث¹، ويمكن أن نلخص ذلك الجدول الآتي :

جدول رقم 01 يوضح توسيع وتعميق الأمن وفق مدرسة كوبنهاجن

توسيع وتعميق الأمن وفق مدرسة كوبنهاجن	
توسيع القطاعات الأمنية	
مستويات التحليل الأمني	*النظام الدولي
	*الدولة
	*الفرد

المصدر: حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجاً"، مرجع سابق، ص. 120.

لا يمكن لأي من هذه القطاعات* التعبير بصفة انفرادية بشكل كاف عن المسألة الأمنية، لأنها مرتبطة بشكل معقد ولا بد على المحلل الأمني فك ارتباطها لفهم كل قطاع على إحدى ولرؤية كيف يؤثر كل منها على الآخر².

اعتبر الميدان العسكري من بين القطاعات الأكثر شأنا واهتماما كون التهديدات العسكرية تطل جميع مكونات الدول لأنها تضع حماية المواطنين و سلامتهم محل إختبار ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية و الدفاعية للدولة وإدراكها لنوايا بعضها إتجاه البعض الآخر.

أما الأمن السياسي يتعلق بمدى الاستقرار المؤسسي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة لشرعية إيديولوجياتها وضمن هذا القطاع تتجلى ثلاثة مرجعيات أمنية وهي الدول ، الأنظمة الدولية ،الحركات العابرة للحدود الوطنية، والتهديدات هنا تنصرف لمساءلة الأفكار والمرجعيات المؤسسية للدول والجماعات الوطنية والحركات الإجتماعية أو المؤسسات الدولية وحتى مبدأ السيادة³، وبالإضافة لهذين القطاعين "العسكري والسياسي" أضاف "Barry Buzan" ثلاثة قطاعات معقدة وهي : الاقتصادي، الإجتماعي والبيئي.

¹ حكيمة علالي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجاً"، مرجع سابق ، ص.109.

* فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابطات .

² Barry Buzan , "New patterns of global security in the twenty first centry", op.cit, pp. 43-33.

³ ibid, p.43.

ثانيا: الأمن المجتمعي و الأمننة: دور الهوية والخطاب في تحديد المسألة الأمنية: مثلت أبحاث مدرسة كوينهاجن المتعلقة بالأمن واحدة من أهم التطورات في الدراسات الأمنية المعاصرة بالإضافة للمفهوم الموسع للأمن الذي قدمه "BARRY BUZAN" ونظريته عن مجتمعات الأمن الإقليمية "RscT" لذا تقرر برنامج البحث داخل هذا الاتجاه بموضوعين صنعا الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية خصوصا النقدية منها ، ويتعلق الأمر بمفهوم الأمن المجتمعي Societal Security ونظرية الأمننة .Securitization

1- الهوية المجتمع والأمن المجتمعي : يرى أول وايفر " Waever Ole " أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر كالعولمة، البناء الأوربي وتطور القوميات ، فإن المجتمع معني بالتهديد أكثر من الدولة وعليه إنشغل الأفراد وإرتبط خوفهم بمواضيع : كالهجرة ، الغزو ، ضياع القيم الثقافية ، فقدان نمط الحياة... الخ.¹

وعليه فالأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة كالتي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، وتصاعدت حداثتها في ظل التطورات الراهنة من إرهاب ، جريمة منظمة ، هجرة غير شرعية ...، تهدد أمن الجماعات قبل الدول ، وفقا كل من باري بزان ووايفر ومنه فالنقطة المهمة في إعادة بناء الأمن هي التفرقة بين الدولة والمجتمع وذلك من خلال المزج بين أمن الدول الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية.

ومن هذا المنطلق قدم "وايفر" الأمن المجتمعي على أنه: " قدرة مجتمع ما على الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية".

كما يأخذ في الحسبان وفقا "لنيومان" "Neuman" الأصول والبنى والحركات المشكلة للهوية الجماعية، إضافة للاتصال بين الهويات والمصالح كما يرى "Wendt".²

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلح المجتمع "Society" ليس المقصود منه بنيته أو تنظيمه بقدر ما ركز الاهتمام حول هويته وتصوره الذاتي للأقليات ، فإذا كانت مسائل الهوية والهجرة هي التي ترسم الإدراكات القاعدية للتهديدات ، فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية وتبعا لذلك تتناول

¹ حكيمة علالي ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا" ، مرجع سابق ، ص. ص. 119-120.

² المرجع نفسه ، ص. ص. 119-120.

الإنشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية والدفاع عن الثقافة مما يجعل من مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية ، وقضية بقاء في مواجهة الأخطار والتهديدات المحيطية بها .

اعتبر كل من بوزان "Buzan" ووايفر "Waever" ، ودي ويلد "Dewiled" ، أمن هوية المهاجرين من الهويات المتنافسة متوقفا على إنفتاح ، "Open- Meded" النخبة المستحوذة على الهوية الجماعية " Detenteurs De Lidentite " اما عن الإستفهام الخاص بمن وما يجب تأمينه فإن أنصار مدرسة كوينهاجن يرون بأنها الجماعات " Les Collectivites " دون تحديد ما المقصود بها ، ففي بعض الأحيان يتحدث عن الجماعات الفقيرة في العالم الثالث وهي سبب اللأمن في النظام الدولي نتيجة عدم التوازن بين الدول المتطورة والفقيرة¹ ، وتارة يتحدث عن الجماعات التي تريد بناء هوية خاصة بها في الدول التي تكون فيها هذه الجماعات أقلية ، وعليه حسب "Buzan" يمكن الحديث عن الأمن المجتمعي في صيغ عديدة تصب كلها في احترام حقوق الإنسان بجميع أشكاله (الجسدي ، الثقافي ، الديني ، الهويات ...)².

وباختصار فإن "الثنائية الوايفرية" "La Dualite Waeverinne" تهيكّل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين دولياتي سيادي، مقابل مجتمعي هوياتي³ ، وذلك لمعالجته مفهوم الهوية كوحدة ثابتة وليس كبناء اجتماعي.

2- نظرية الأمننة : "Securitization Theory": الأمن كممارسة خطابية:

إن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو اعتبارها الأمن كفعل خطابي "Peach Act" لأنه بمجرد وصف شيء بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك ، وأشار وايفر لذلك بقوله : "يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك".⁴

يرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتطلب شرط أساسين وهما :

- الخطاب: وقبوله الواسع لدى الجمهور ، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمنتت من طرف فاعل ما (حكومة ، برلمان ، أو أي سلطة سياسية أخرى) .

¹ حكيمة علالي ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا" ، مرجع سابق ، ص. 120.

² رياض حموش ، مرجع سابق. ص. 12 .

³ Giovanni Arcudi, la sécurité entre permanence et changement" institut universitaire de haute étude internationales, available at : <http://Cairn, Info, publication de Arardi- Giovanni/30/998/2012-02-07//Html>.

⁴ حكيمة علالي ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا"، مرجع سابق، ص. 123-124.

- **تحديد التهديدات الفعلية** : فتقديم مسألة ما على أنها تهديد فعلي يعني القول كما يرى " بوزان " والآخرين في 1998 : " إذا لم نعالج هذه المشكلة فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى لأننا لن نكون موجودون أولن نكون أحرار للتعامل معها بطريقتنا الخاصة وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة : " **Securitizing Move** ¹.

جادل " واييفر " بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء سابق في الوجود عن الخطاب ، كما أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته ، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه. ولإعطاء بعد لغوي استعان " واييفر " **Waever** " ومنظري مدرسة كوبنهاجن بنظرية فعل الخطاب المنبثقة عن الفلسفة التحليلية ونظرية اللغة التي طورت من قبل " أوستن **Austin** " ، " سيرل **Searl** " فوكو " **Faucault** " هابرماس **Habermas** " ، " دريدا " **Derrida** " ومن بين الأفكار التي ميزت هذا الحقل من الدراسة هي " فكرة الأمننة الكلية : **Marco – Securitization** " ، التي أطلقها " بوزان " في دراسة لعام 2006 والموسومة ب: " **The War On Terrorism As The New Marco** ".

Securitization لتوسيع نطاق الأمن معتمدا على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية. يرى بوزان بأن هناك على الأقل سببين محتملين لهذه الظاهرة يتمثل الأول في العولمة ، في حين يرجع الثاني للاعتقاد بإيديولوجية عالمية " **Universalist Ideology** " ، وتمثل الحرب الباردة حسبه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة ². ويجادل " بوزان " **Buzan** أنه مع نهاية الحرب الباردة ، برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية .

ثالثا: الاعتماد الأمني المتبادل: إن طبيعة الضرر و التعقد في مجال دراسة النزاعات على مستوى الدولة و النظام الدولي كان الحقل الأوفر الذي حظي بالاهتمام. فقد عمدت مدرسة كوبنهاغن و على رأسها باري بوزان في إطار الأمن الإقليمي إلى طرح خاصية جوهرية إلى الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية أي لا يمكن فهم و إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخطر الدولي لاعتماد الأمن المتبادل " **Security interdépendance** " الذي يعد غير قابل للتجزئة و التفكيك . ويرى بوزان أن طبيعة العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس حيزا و شبكة من التحالفات و التوافقات و الصداقات مع تلك التي تشعر بالخوف ، و أن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقة الصداقة و العداوة بين الدول قد

¹ Rita Tourech, *Securization theory and securisation studies*, available at : <http://Dxs.Doi.org/10.1057/palgrave,jird.1800.72/2013/01/12>

² حكيمة علالي ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا" ، مرجع سابق ، ص. 119.

تكون مرتبطة بالإيديولوجية الإثنية و المرجعيات التاريخية على اعتبار أن مفهوم الصداقة و كذا العداوة يرتبط فقط بتوازن القوى¹.

يعرف بوزان مركب الأمن على أنه: "مجموعة الدول ترتبط مخاوفها و هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها ، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا أمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى " ² ، هذا الطرح و من خلال الإعتماد الأمني المتبادل بين الدول فإنه يعد بديلا للتنافس السلبي و الصراع من أجل القوة كآلية تعكس مسار الديناميكية العامة للحكومة الجزائرية .

جدول رقم 02: يوضح أبرز المؤشرات التي تحدد الفرق بين الأمن الدولاتي ، المجتمعي الإنساني.

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية ، النيواقعية)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني
الأمن لمن؟	الدول	- المجموعات - الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعائية (GROUP (IDENTITY	السلامة، الرفاهية ، الحرية.
الأمن في مواجهة أي المخاطر؟	المأزق الأمني SECURITY (ROBERT JERVIS) DILEMA	المأزق المجتمعي SOCIET DILEMA (BARRY) (BUZAN	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد (JOHN BURTON)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة المجتمع المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنويي)	
وسائل تحقيق الأمن	- استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد . - التسلح وتوازن القوى " الواقعية " - تدخل القوى العظمى لوضع ضوابط على سلوكيات الدول - توظيف القوة الاقتصادية (النيو واقعية)	- تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف " النزاع بإيقاف العنف " - العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية - التنمية الاقتصادية المستخدمة لتحقيق السلام المتساند	- استخدام القوة بشكل جماعي - الضوابط المؤسسية و الديمقراطية - التنمية الاقتصادية المتساندة - SUSTAINABLE ECONOMIC DEVELOPEMENT AS A PREREQUISITE FOR SUSTAINABLE PEACE .

المصدر: عادل زقاغ، "إدارة النزاعات الإثنية لفترة مابعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة. 2004)، ص ص. 54- 55.

¹ Barry Buzan and ole Weaver , "Regional power :the structure of international relations"op.cit,p .45.

² عبد النور بن عنتر ، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي " ، مرجع سابق ، ص.12

وعموما اهتمت هذه المقاربات التوسعية بالأمن المجتمعي وركزت على التهديدات والمخاطر الأمنية خاصة الصراعات العرقية الإثنية كتهديدات مباشرة لبقاء الدولة كالتى تشهدها مالي ، النيجر ، السودان ، وكان ينظر لهذه الصراعات على أنها ظواهر تخص مجتمعات دول العالم الثالث بسبب هشاشة الاستقرار السياسي وحالة التخلف التي تعيشها المنطقة¹.

المطلب الثالث: الأمن الإنساني : مقارنة أمنية شاملة

نظرا للتراكمات المعرفية والنظرية والتطورات الحاصلة داخل النظام الدولي، أصبح المجتمع الدولي الدولي في حاجة ماسة إلى نموذج جديد للأمن يتماشى وطبيعة التحديات والتهديدات الأمنية التي تتجاوز قدرة الدولة، هذا ما يستوجب تحويل الإهتمام من أمن الدولة "state security" إلى أمن الإنسان "Human security" كون هذا الأخير أصبح اليوم مكملا لأمن الدولة ويعزز حقوق الإنسان ويقوي التنمية البشرية فهو يسعى لحماية الناس من التهديد والصراع بكل أبعاده ومستوياته² في شكل مقارنة جديدة وشاملة للأمن .

أولا : الأمن الإنساني: انعقاد ايتومعري: أول إستعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني في 1994 في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره كل من الباكستاني "محبوب الحق" Mahbub Alhuq والحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1998 والذي يعرفه على أنه: "أمن الإنسان بالدرجة الأولى من أمن الأرض وأمن الأفراد و أمن الأمم والأمن يكون من خلال التنمية وليس الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان ."³

فالأمن يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول ، كما أنه يقوم على فكرة أمن الدولة ضروري، لكنه ليس كافيا لتحقيق رفاه الأفراد والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية والغير العسكرية إذ يعد بقاء ورفاه الأفراد عنصر أساسي لتحقيق الأمن العالمي⁴.

يركز الأمن الإنساني على أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد وهو شرط أساسي للمجتمعات، وبدون تحقيق الأمن الإنساني لا يمكن تحقيق الأمن القومي ، وبالتالي يمكن القول بأن الأمن الإنساني يعني

¹ Ceyham ayse, analyse de security :Dillon,Waever ,avalaibal at :

<http://www.verues.org.conflicts/article PHP ? idarticle 328 retrived on 29/11/2012>

² الطيب البكرش ، " الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان"، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، (10)، 2003، ص. 165.

³ خالد بشكيط ، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2012)، ص.35.

⁴ _ ، من أجل رفاه أمن الإنسان ، تم تصفح الموقع يوم : 2014/01/22، نقلا عن:

<http://www.cpsindia.org/globalhumansecurity/security.html/article15.htm>.

التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من كوارث الطبيعة التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهذا من خلال التركيز على أن حماية الأفراد لا تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.¹

إن الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف بكل أنواعه الهيكلية والغير الهيكلية ، وفكرة الأمن الإنساني تتربط وتتلائم بشكل جيد مع مفهوم حقوق الإنسان المنتجة للتنمية الإنسانية من خلال معادلة الحماية والتمكين وتعزيز الحريات الأساسية التي يتمتع بها الإنسان وتحميه من التهديد، أما إستراتيجيات التمكين فهي تمكن الناس من إكتساب القدرة على الصمود في مواجهة الظروف الصعبة.²

يرتكز الأمن الإنساني بالأساس على صون كرامة الإنسان وتلبية حاجاته المادية والمعنوية ، والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها مقارنة الأمن الإنساني هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع السياسات التنموية الرشيدة وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان وحرية والحكم الراشد القائم على الفعل الديمقراطي والمساواة الإجتماعية وسيادة القانون ، وفي هذا السياق جاء في تصريح الأمين العام الأسبق كوفي عنان عام 1999: "إن الكائن الإنساني هو مركز كل شئ وحتى تصور السيادة الوطنية من اجل حماية الفرد والذي يعد بسبب وجود الدولة ، وليست الدولة من أنشأت الفرد وإنه من غير المعقول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها بحجة السيادة كون الدولة لا تعدو إلا أن تلکم جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل وبالتالي الدولة هي وسيلة الأساسية للحماية من الأفراد".³

تعتبر "أمارتيا سن" الأمن الإنساني في حماية الفرد من الحاجة والخوف ، أما "باول هانبكر" فيركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول ، و أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق أمن البشر لأن الأمن وبقاء الأفراد يبقى جزءا مكمل بتحقيق الأمن العالمي، أما "مارليس جالسيوس" و"ماري كالدور" فيرون بأن الأمن الإنساني هي محاولة الإدراك في طبيعة التغيرات في قضايا الأمن، فهي تقوم على فكرة

¹ محمد أمين و خديجة عرفة ، "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي" ، (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ط1 ، 2009) ، ص. 35.

² أمارتيا صن ، ترجمة : شوقي جلال ، "التنمية حرية" ، (الكويت : مطابع السياسة ، 2004) ، ص. 52.

³ جمال منصر ، "التحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني" ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وأفاق - ، قسنطينة : جامعة منتوري ، أبريل 2008 ، ص.ص 04-05.

* "ماري كالدور" Mary Kaldor ، أستاذة الحكم العالمي، هي مديرة مركز دراسات الحكومة العالمية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وقالت أنها هي المسؤولة عن الفريق المعني بالقدرات الأمنية الأوروبية، الذي تم إعداده بناءا على طلب من خافيير سولانا، الذي كتب تقرير برشلونة، وهو "مذهب الأمن الإنساني لأوروبا" (2004).

أن أمن الفرد والجماعات والأمة يكمن في قرارات الآخرين متمثلة في المنظمات التي يجب أن تتخذ إجراءات كيفية لحماية الأفراد والمجتمع¹.

في المقابل "ماجد تهرنيان" يركز على إعادة الاعتبار إلى الفرد بدلا من البقاء المادي للدولة²، و لينكولن تشن" يرى أن الأمن الإنساني هو الهدف النهائي للأمن، أما "جينيفر لينينج" فانه يدعو للتركيز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول والأمم وعلى الحياة الإجتماعية والنفسية للأفراد، فالأمن الإنساني مكون مهم للاستقرار وتحقيق التنمية البشرية.³

هذه التعددية في الإسهامات والتعريفات داخل الأوساط الأكاديمية ، ألا أنه يركز على تعريف برنامج التنمية للأمم المتحدة " United Nations For Develepement Of Programmes " سنة 1994 باعتباره أول من قدم مبادرة فعلية لتعريف الأمن الإنساني، حيث ربط التعريف بين التنمية والتهديدات وحرية الفرد والإنسان، فحسب التقرير فان الأمن الإنساني بقي على قاعدتين هما الوقاية من الحاجة والتحرر من الخوف .

أما في التقرير الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" أكد التقرير على أنه من الرغم ما تفعله العولمة من فضائل هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات ، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21 م ، وبناءا على ذلك طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان تعريفا شاملا للأمن الإنساني الذي لايعني غياب العنف المسلح حسبه بل يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الراشد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات ، لتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن تراث بيئة طبيعية وصحية في الأركان الحقيقية لتحقيق الأمن الإنساني، وبالتالي تحقيق الأمن القومي .

يعد تحقيق الأمن الإنساني من خلال ضمان حق الإنسان في التمتع بالحرية والخوف من العوز، يستلزم إعادة النظر في الكثير من السياسات والممارسات التي تحكم سلوك المجتمع الدولي ، لتضمن حق التمتع

¹ Marlie galasuis and Mary Kaldor, "individual first A Human security strategy for the european union in merika lerched , Politics and society" (us newgersy: the state university of newgersy) , p.67.

² خديجة عرفة ، مرجع سابق ، ص.37.

³ المرجع نفسه ، ص.38.

بالأمن دون إغفال وإعادة النظر بالكثير من السياسات والممارسات والتفكير بتدابير محددة وآليات واضحة لضمان أن تتم عمليات التدخل الإنساني في حال بروز خطر يهدد الفرد والإنسان بشكل مباشر¹. لعبت شبكة الأمن الإنساني دورا كبيرا بمبادرة من الحكومة الكندية في نشر ثقافة الأمن الإنساني، نظرا لاتفاقها في التعريف مع برنامج الأمم المتحدة مع تركيزها على مفهوم التدخل الدولي الإنساني كضرورة إنسانية تقع على عاتق الدول الكبرى، ولهذا طرحت كندا مفهوم الأمن الإنساني كأحدى أولى أجنداتها السياسية والأمنية وفي مجال سياستها الخارجية²، أما فيما يخص النظرة اليابانية التي محورت الأمن الإنساني بمفهومها وطرحتها كأحدى أولويات في الأجندة السياسية والخارجية، حيث إقترحت إنشاء لجنة الأمن الإنساني في إطار الأمم المتحدة وجاء هذا على لسان الوزير الأول الياباني الأسبق "يوشييري موري" في سبتمبر عام 2000، وفق منظور لا يمكن لأي دولة بمفردها مهما بلغت درجة تطورها وقوتها أن تحقق أمن مواطنيها، كما أقرت على ضرورة خلق حوار عالمي، إضافة إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الإنسانية.

ثانيا: الأمن الإنساني والعلاقة البنوية بالتنمية الإنسانية: إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس "التحرر من الخوف ومن تهديد أمنهم وحريتهم وكرامتهم" فإن التنمية تعطي فرصا أكبر لتحقيق أمن الإنسان فالعلاقة التكاملية بين التنمية والأمن كبيرة لتحقيق مفهوم الحوكمة "Gouvernance" كما أقرتها "كارولين توماس"، والتي ترى في الفقر المشكلة الأساسية أمام تحقيق التنمية وأولويات الحياة كالأكل والشرب والحفاظ على أمن الطفولة وحق التعليم والصحة³.

لقد جاءت في طروحات الأمن الإنساني ضمن مجموعة من الأعمال والدراسات الأكاديمية وتقارير أممية متخصصة، والتي ربطت بين مفهومي الأمن والتنمية ومن بينها "نادي روما" Rome Club في تقاريره المعنونة بـ "الإشكاليات العالمية" World Problematiks التي قامت على إشكالية الفقر وخطر التنمية والأمن وضرورة تحسين الخيارات المتاحة للأفراد، إضافة إلى مقترحات "فيلي بلاند" Villy Bland التي عرفت فيما بعد بلجنة براند، إضافة إلى إسهامات "روبرت ماكنمارا" رئيس البنك الدولي الأسبق، إذ أكد هذا التقرير بأن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقتصرة بمشاكل الحرب والنزاعات والسلم إذ يوجد أنماط أخرى من المشاكل أبرزها معضلة الفقر والجوع والفجوات المتزايدة بين الفقراء

¹ Caroline Thomas, "Global governance, development and human security", (London: pluto press, 2000), p. 06.

² Llyod Axworthy, Human security-safety for people in a changing world, a valaibal at : <http://www.cpdindia.org/Globalhumansecurity/changingworld.html>. 2014/01/10

³ Caroline Thomas, op.cit, p.16.

والأغنياء والشمال والجنوب ، وقد إقترح التقرير أن الحل يكمن في توافر الإرادة للتغلب على تلك الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمن الإنساني ومن ثم تحقيق السلم في أنحاء العالم لان العلاقة ترابطية بين الفقر والحرب كما هي مترابطة بين الأمن والتنمية .

إن العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية ، تجعل طرح مفهوم التنمية الإنسانية مرتبط من خلال تعزيز الأمن والحفاظ عليه وتقويته بعنصر التنمية والعدالة في التوزيع بين الشعوب، خاصة الفقيرة منها لتتوصل في النهاية لبناء ولتحقيق الإستقرار والسلم داخل الجماعات في الدولة وبين الشعوب والدول .

يمثل الأمن الإنساني نقطة إلتقاء بين أفكار الدراسات الأمنية والتنمية الدولية، فقد أطلقت دعوة شاملة لإعطاء الأهمية لدور الفرد، خاصة عندما أدرج مفهوم التنمية الإنسانية من خلال توسيع الأفراد لخياراتهم وقدراتهم وإدراج مفهوم الأمن الإنساني في سياقه التنموي الذي ورد في تقرير التنمية للأمم المتحدة لسنة 1994 الذي إستمد مفهومه من حقوق الإنسان والحاجات الضرورية وتحقيق الكرامة المجتمعية والمادية وتوفير حرية المبادرة الإقتصادية والسياسية وحرية التعبير والتفكير من أجل المزيد من الإبداع وتقديم الفرص في ظل غياب أي حدود تمييزية بين الأفراد.

إن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن حسب "ماري كالدور"، برز كردة فعل عن المقاربة السائدة في التنمية المركزة على رفع العائدات والتطابق بين النمو والتنمية،¹ حيث لقياس نوعية التنمية نلجأ لحساب نسبة دخل الفرد إلى الناتج الوطني ومؤشرات إقتصادية وزيادة مؤشر دخل الفرد لا يعني آليا حياة أفضل ، لان النمو مهم لكنه ليس كافيا فلا بد من الاهتمام بنوعية النمو وعدالة التوزيع وربط العلاقة بين النمو الإقتصادي وحياة الإنسان .

إن النقطة المركزية للتوافق بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية هي في تحقيق النمو الفردي والوطني كون مقاربة الأمن الإنساني ترتكز على الأفراد والتنمية وتركز على تعزيز قدرة الدولة التي تنتج لنا مفهوم أوسع وأشمل، وهو التنمية الإنسانية التي ترتكز على ثلاثية الأمن والإنسان والتنمية.

¹Mary Kaldor et Sonia Marcoux, "La sécurité humaine: un concept pertinent ?", *Politique étrangère*, (04), 2006, p. 9.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى:

إن تعدد المفاهيم الخاصة بالأمن و التهديدات الأمنية وتوصل معظم الدراسات للجمع بين المفهومين كون الأمن هو التحرر من التهديد يدفع للقول بأن التطور المفهوماتي والنظري الذي شهده الأمن شهدته التهديدات الأمنية في سياق تاريخي- زمني تبعا للمقتضيات الدولية ويتجسد ذلك خاصة في خروج التهديدات الأمنية من نطاقها الكلاسيكي (تهديدات عسكرية، إقتصادية، سياسية... الخ) ، إلى التهديدات الأمنية الحديثة التي تمس أمن الأفراد بالدرجة الأولى من: إرهاب ، جريمة منظمة (تجارة الأسلحة ، تجارة المخدرات، التهريب وهجرة غير شرعية...) ، عبر جميع المستويات المحلية، الإقليمية والدولية، وعليه يمكن القول بأن العلاقة هي علاقة تفاعل بينهما.

إن تطور المقاربات النظرية من التقليدية إلى الحديثة دفع لأعطاء عدت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية ، بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول، وأنها هي مصدر الأمن إلى إعتبار أن تحقيق أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل، هو يشمل كل مجالات الحياة، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني، ومن هنا يظهر التفاعل الأكاديمي والعلمي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر، فالتطور على مستوى الظاهرة خلق تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة استدعت تطور على المستوى العلمي أي بروز نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشى والظواهر الموجودة.

إن المحدد المركزي للتقاطع بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، هو صياغة وتحقيق النمو الفردي والوطني، على اعتبار مقارنة الأمن الإنساني تركز على الأفراد والتنمية ، وكذا جوهر فعالية قدرة الدولة ومدى تعزيزه ، والذي ينتج لنا مفهوم أوسع وأشمل وهو التنمية الإنسانية، والتي تبنى على ثلاثية الأمن والإنسان والتنمية.

مما لا شك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي تحظى بأهمية كبرى سواء على مستوى القارة الإفريقية بصفة خاصة أو على المستوى الدولي بصفة عامة. ويعود ذلك للعديد من الأسباب ومن أبرزها الموقع الإستراتيجي الذي تحظى به المنطقة في ظل التطورات الدولية الراهنة عقب الحرب الباردة بعدما كانت منطقة مهمشة إستراتيجيا إقتصاديا وسياسيا.

وفي ظل المسار التنموي الذي شهدته أغلب دول المنطقة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، وهيمنة النظام الدولي الجديد ، تعرضت المنطقة لعراقيل عدة منها ما تركز على الجانب الاقتصادي، وأخرى على المجال السياسي والإقتصادي..،ساهمت كلها في تدعيم الحركات الانفصالية المتمردة والنزاعات الداخلية...، التي كانت قائمة بالمنطقة، وتنامت بشكل كبير ما يطلق عليها بالتهديدات الأمنية التقليدية، ومن ثم ساعدت على بروز تهديدات أمنية جديدة بمنطقة الساحل الإفريقي لها مميزات و خصائص تجعلها أخطر بكثير من التقليدية خاصة على طبيعة بناء الدولة في المنطقة، والتي تتلخص عموما في الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة ، الهجرة الغير شرعية...الخ، وقد ساهمت فيها كل من التركيبة المجتمعية، النظام السياسي، الوضع الإقتصادي..، وقد حاولنا الربط بين كل هذه المتغيرات في سياق تطور زمني متلازم ثم دراستها وتحليلها وفق مايتماشى و طبيعة المنطقة (جغرافيا ، سياسيا ،إقتصاديا، إثنيا) من خلال ثلاث مباحث.

تناولنا في المبحث الأول الوضع الجيوإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي من حيث التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي ثم إبراز دور العلاقة بين البيئة الطبيعية (المناخ والتضاريس) والأمن في المنطقة، وبعدها وضحنا الأهمية الجيوإقتصادية للمنطقة، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة التهديدات الأمنية التقليدية بالمنطقة انطلاقا من تحديد أهم المسببات الحركية التي تعصف بمنطقة الساحل سواء التقليدية والحديثة، ثم التركيز جوهر هذه التهديدات، والتي تتمحور حول مشكلة بناء الدولة و التعدد الإثني وما يلزمهما، لننتقل بعد ذلك في مسار تطوري في المبحث الثالث لدراسة التهديدات الأمنية الحديثة والتي تتلخص في الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، والهجرة الغير شرعية لمعرفة مدى تأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة .

المبحث الأول : الوضع الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية في الوقت الحالي ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، أين كانت منطقة مهمشة إستراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا ، ومن خلال التطور الذي شهدته المنطقة عبر الامتداد التاريخي تعرضت للعديد من التهديدات نتيجة انعكاسات الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوفر الإمكانيات الاقتصادية، إضافة لتأثيرات النزاعات الإثنية وهشاشة النظم السياسية.

المطلب الأول : جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

يسلم التحليل الجيوسياسي بأن هناك علاقة سببية بين الموقع ، الثروة ، والقوة فالدول الواقعة في مناطق ذات مناخ معتدل تنزع إلى أن تكون أكثر قوة اقتصاديا من غيرها ، كما أن لعامل المناخ تأثير مباشر على الموارد الزراعية والحيوانية للدول ، وكذا نمو ، توزع وكثافة الأعداد البشرية.¹

أولا : المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

1-الموقع الجغرافي: لقد قدمت العديد من التعاريف لدول منطقة الساحل الإفريقي ومن بينها :

- **التعريف اللغوي:** الساحل "Sahel" يعني في اللغة العربية شاطئ البحر (ج) سواحل.²

- **التعريف الجغرافي:** هي المنطقة التي تميز المنطقة الوسطية الواقعية بين الصحراء وإفريقيا الاستوائية .

- **التعريف الجغرافي العسكري :** تنظم منطقة الساحل الإفريقي ذلك الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا السودان و منطقة القرن الإفريقي إلى غربها السنيغال و جزر رأس الأخضر، كما أن هناك من يعطيها تسميات أخرى، فالباحث "أندري بورجو" **André Bourgeot** يرى منطقة الساحل الإفريقي بأنها عبارة عن صحراء ويشبهاها بإقليم بدون حدود.³

¹ مارتن غريفيتش وتيري أوكلان، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية "، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2008) ، ص.450.

² علي بن هاديّة وآخرون ، "القاموس الجديد للطلاب" ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط.7، 1991) ، ص.442.

³ André Bourgeot, Sahara des tout les enjeux : La découvert, disponible a l'adresse: <http://www.carin.info/revue-herodote-2011-3-p.43>. la date de entre. 23/12/2012.

تعد منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكبر المناطق في العالم انكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية ، التي تتدرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر 9 ملايين كلم مربع التي تأخذ جزء من الجزائر، النيجر، تشاد، مالي ، موريتانيا وبوركينا فاسو وجزء من السنغال بحيث تأخذ نسبة 70 بالمائة من المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي التي تمتد إلى نيجيريا وغامبيا وصولا لجزر الرأس الأخضر من الغرب وإثيوبيا و إريتريا من الشرق والتي تتميز بمناخ جاف وجو حار نتيجة للأراضي الجافة والطبيعة الصحراوية في منطقة الصحراء الكبرى وشبه جاف بأجزاء من الساحل الإفريقي¹.

فرضت شساعة المجال الجغرافي للمنطقة نوعا من الاختلاف الإثني والديموغرافي ، حيث أضحت تمثل منطقة التقاء بالنسبة لمجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية و حتى السياسية ، وخط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة التقاء الحضارات الإنسانية والانتماءات العرقية والدينية².

أما باعتماد "المعيار السياسي" يتم الرجوع للدول التي ضمتها لجنة ما بين الدولة لمكافحة الجفاف والتي أنشأت في 1971 ضمت كل من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، غينيا، بيساو، جزر الرأس الأخضر³.

وانطلاقا من المعيار الجيوأمني الشامل للساحل المحدد "بقوس الأزمت" **"Arc Of Instability"** الذي يحدد تماشيا من الأزمت الإثنية المستعصية بالسودان والتشاد، وصولاً إلى الشروحات الداخلية والتحديات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي وموريتانيا...⁴، كون هذه الدول ذات صلة

¹l'assemble national française, **La Situation sécuritaire dans les pays de la zone saharien** ; rapport présente par les député Henri plangol et François Lanche, N 4431, 2012, P. 07

² Johannie carson, Armand Colin , **"Défis sécuritaires transnationaux En Afrique "** , revue **Internationale Et Stratégique** ,79 , 2010 , p. 03

³ Mahdi Tadj , " Enjeux Ouest-Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel ", **Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (C.S.A.O)** , 04 , 2010 , p.03.

⁴ أمحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التحديات الأمنية والحسابات الخارجية" ، مجلة العالم الاستراتيجي، 07، 2008، ص. 02.

جيوستراتيجية مع دول المغرب العربي وكذا الصحراء الكبرى، وطبيعة الأدوار التي تلعبها المهددات الأمنية على الاستقرار والأمن وما حال دون بناء دولة إفريقية متماسكة.¹ (أنظر الملحق رقم 01).

ثانيا: علاقة البيئة الطبيعية بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي: من الخصائص الطبيعية التي تميز منطقة الساحل الإفريقي أنها منطقة صحراوية، دولها شاسعة المساحة ذات مناخ قاسي، مما ينعكس سلبا على مستويات التنمية التي تشهد اختلاف من حيث الموارد الطبيعية.²

بالنسبة لعامل المناخ يعتبر معيارا أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية فعندما يحل فصل الصيف مثلا: في الجزء الشمالي للكرة الأرضية تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثرا من المنطقة الاستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا حيث تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر أوت .

تساهم منطقة الساحل الإفريقي بنسبة 3.8% كحجم ضئيل في انبعاثات غازات الدفيئة ، إلا أنها من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات المناخية³، هذه المفارقة هي نتيجة لكون مناخ المنطقة حارا بسبب امتداد الأراضي القاحلة التي يشملها مع اختلافها موسمية قوية تتجسد في هطول الأمطار وتفاوت درجات الحرارة ، بحيث تتلقى هذه المنطقة من 200 إلى 6000 ملم³ في السنة من مياه الأمطار التي يسقط معظمها في جانفي ، جويلية ، ماي ، سبتمبر بفضل الرياح الموسمية "الهارماتون"، كما أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين 33° و 36° وكحد أدنى 18° و 21° خلال فصل الشتاء .وعليه فقد العامل المناخي دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية لدول الساحل لأن معظم سكان هذه المنطقة عبارة عن شبه بدو يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي.⁴

تعتبر الطبيعة المناخية المتقلبة والمتغيرة في الساحل الإفريقي (جفاف، تصحر واحتباس حراري المجاعات ..) سببا في هشاشة الأمن البيئي، الأمن الغذائي والأمن المائي⁵، وهو ما أثر بدوره

¹ أسماء رسولي ، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، 2010) ، ص. 80 .

² أمحمد برفوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، مرجع سابق ، ص. 05.

³ _____ ، تغير المناخ :منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012 ، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/10 ، نقلا عن: www.uneca.org

⁴ Emmanuel gregorie et jean schmmintz , "monde arabe et Afrique noire :permanences et nouveaux liens" , (eds) contiminitos et ruptures .ex : orstom ; institut de recherche pour le développement ,2000, p. 08.

⁵ تغير المناخ :منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012 ، مرجع سابق.

على أنظمة الأمن الصلب ، حيث أصبحت غير قادرة على مسايرة التغيّر المناخي المتولّد عن هذه الأزمات البيئية من نزوح للأجنيين من المناطق المتضرّرة إلى الشّمال. وكما ساهم الضّعف الحكوميّ - المتمثّل في عدم التّعامل بفعاليّة مع الكوارث الطبيعيّة - في تنامي مشكل الهجرة السريّة¹، إلا أن الحل لا يكون سوى بالاستعداد وبناء استراتيجيات ، بعضها لمواجهة حدّة فترات الجفاف من جهة ، وبعضها الآخر للاستفادة من موجات الرّطوبة.² (انظر الملحق رقم 02)

تتشكل تضاريس المنطقة من "العرق" **ergs**، "الرّق" **regs**، "حمّادات" **Hammadas**، الجبال الضخمة مثل جبال "الهوقار" **le Hoggar**، وتغطي الكتبان الرّمليّة فقط 20% من المساحة الكلية للمنطقة³، هذا التنوع البيولوجي في جانبه الصحراوي خاصة في الشمال يضاف إليه الكثافة الغابية للسافانا والاستبس في الجنوب، مايسمح باستغلال تلك المناطق في إختباء الإرهابيين والمجرمين وكذا إخفاء المؤن والسلع من غذاء وأسلحة وكذا رهائن والاحتماء بتضاريسها، بالإضافة للاستعانة ببعض العارفين بمفاتيح التّحرك فيها وبخباياه.

هذه التراكمية البيئية تعدّ أحد أهمّ الرّهانات التي تواجهها القوات الحكوميّة لمكافحة التّهديدات الأمنيّة المختلفة خاصة في ظل إهمال الحكومات للمنطقة بحكم النّقل من شأنها لكونها ذات طبيعة صحراويّة ومكان فارغ وهذا أكبر خطأ ارتكبه الحكومات فقد تناسّت تواجد أعداد سكانيّة هناك وتمّ تهميشها ولم يجد بعض من هؤلاء سوى قسوة الصّحراء التي تعودوا عليها والمافيا والإرهاب.

ثالثا : البعد الجيواقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي: لا تتميز دول منطقة الساحل الإفريقي باقتصاديات مؤسّساتية مستقرة وذلك انطلاقا من مقارنة براغماتية باستعمال "الجغرافيا الاقتصادية" **La Geo – Economie**، باعتبار أن الجغرافيا هي التي تحدّد الأقاليم وما تحتويه من ثروات اقتصادية من جهة وتهتم بدراسة العلاقة بين القوة والإقليم من جهة أخرى.⁴

¹ أسماء رسولي ، مرجع سابق ، ص.82

² Giri Jacques , "le sahel au XX^{ie} siècle " , (Paris : éditions Karthala, 1989) , p.160

³ Bordessoule , Gillesetautres , "Sahara :guide de voyage " , (France ,Paris :Nathan , 2003) , p.p.8-9.

⁴ pascal larot , la géo-économie : nouvelle grammaire de rivalités internationales ,disponible sur le site web: <http://www.diplomatic.gow.f/ing/pdf/fdo1147.pdf>.

يتميز الواقع الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي بهشاشة وتدهور الاقتصاديات، حيث تصنف معظم الدول ضمن فئة البلدان الأقل نمو في العالم. وفي سنوات قريبة ، لم تكن منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية اقتصادية، ولم تخطى بأي إهتمام من طرف القوى الدولية الكبرى باستثناء فرنسا بحكم الإرتباطات التاريخي، إلا أن بروز عامل الإكتشافات النفطية المهمة ،غير من القيمة الإقتصادية للساحل الإفريقي وحتى القيمة الإستراتيجية¹ ، فحسب العديد من المختصين كالأستاذين "Annette Lohmann" و"Antonin Tisseron" أن الإهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذا الصين بمنطقة الساحل الإفريقي ينحصر أساسا في بعدين رئيسيين وهما : بعد أمني عسكري، وبعد اقتصادي.²

لقد أثبتت إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة في 2009، أن الناتج المحلي للتشاد قدر ب: **8914** مليون دولار، موريتانيا: **3201** مليون دولار، إلى جانب نيجيريا باعتبارها أول منتج للنفط في إفريقيا بإنتاج محلي قدره **222.867** مليون دولار، إضافة للعديد من الدول الأخرى كالسودان **68.530** مليون دولار الجزائر، مالي ،... الخ، وهذا بغض النظر عن الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها دول هذه المنطقة ، فحسب إحصائيات 2007* قدرت الديون الخارجية لتشاد مثلا بحوالي : **2134** مليون دولار ،مالي: **1863** مليون دولار النيجر: **795** مليون دولار، موريتانيا: **2134** مليون دولار، السودان: **34360** مليون دولار. غير أن اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في الساحل الإفريقي من شأنه أن يحسن الظروف الاجتماعية للسكان في المنطقة.³

لقد وصل إنتاج السودان للنفط في 2006 حوالي **500** ألف برميل، أما موريتانيا التي بدأت في إنتاج النفط في النصف الأول من عام 2006 يتوقع أن يصل إنتاجها إلى **85** ألف برميل يوميا⁴، وبالنسبة لليبيا فيقدر الاحتياطي من النفط حوالي **240** مليار برميل، وتنتج يوميا **1.6** مليون برميل يوميا، وبخصوص الجزائر فيصل الإنتاج اليومي للجزائر **1.3** مليون برميل، وفق احتياطي **12.4**

¹ Yahia Zobir , " La Politique Etrangère Américaine au Maghreb : Constances et Adaptations " , **Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient**, 07, (01) 2006 .p05.

² Annette Lohmann, Winning the Peace in Mali: Long-term Approaches Needed, available at : <http://www.atlantic-community.org/-/winning-the-peace-in-mali-long-term-approaches-needed?redirect=http%3A%2F%2Fwww.atlantic-community.org> (04/04/2014)

³ السيد ولدأباه ، "المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي" ، مجلة الشرق الأوسط ، 671 ، (02) 2008 ، ص. 25.

⁴ خالد حنفي ، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/12 ، نقلا عن:

www.digitalahram.org.eg/articles

مليار برميل، أما تشاد فقد بدأت الإنتاج في 2003 من حوض " DOPA " وبلغ 225 ألف برميل في 2006، إضافة إلى النفط تزخر دول الساحل الإفريقي بموارد طبيعية وطاقوية أخرى، حيث تعتبر النيجر ثالث منتج ومصدر اليورانيوم بعد استراليا وكندا بنسبة 10% من الإنتاج العالمي ؛ أي 3300 طن¹، ويشارك اليورانيوم بنسبة 70.8 ٪ من إجمالي الصادرات في عام 2010، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 5.8 ٪ فقط .²

تشير العديد من التقارير حول وجود كميات كبيرة من احتياطها من الذهب* و الألماس موجودة بين نهر النيجر والمنطقة الحدودية المتاخمة لبوركينا فاسو، التي انطلق الإنتاج فيها خلال أكتوبر عام 2004 ،وقد بلغ إجمالي حجم المنجم 10.736.26 طن³، إضافة لذلك نجد منطقة **Kenieba** و **Kimberlite** و **l'Adrar Des Ifoghas** في شمال مالي الغنية بالفوسفات و الحديد واليورانيوم، وكذا نهر **Tilemsi** الذي يحوي على 11مليار طن من الفوسفات التي لم تستغل بعد، بسبب الموقع الجغرافي (دولة حبيسة) ، ضعف وهشاشة البنية التحتية خاصة في قطاع النقل ، رغم أن مالي تعد ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، حيث يمثل 95% من الإنتاج المعدني للبلاد⁴ ، ووصل إنتاجه إلى 49 طن مكعبا عام 2008.(انظر الملحق رقم 03)

نظرا لهذه الإمكانيات المتوفرة فقد تحولت منطقة الساحل لمنطقة جذب للدول الكبرى كالصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد وذلك سعيا لتحقيق الأمن الطاقوي⁵، فالإهتمام الأمريكي في مجال الطاقة يظهر جليا من خلال: حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد أهم الشركات الأمريكية المستثمرة هي: **Exxon Mobil** ، **Amrada** ، **Hess** ، **Chevron Texaco** ، **Marathon Oi**، وتعد التشاد الأكثر استثمارا منها بنحو 98% من النفط التشادي .أما فرنسا فعلى غرار شركة **Areva** ، **Somair** و **Cominak** التي تستثمر

¹ _____، أريفا الفرنسية ثاني أكبر شركة بالعالم لإنتاج اليورانيوم: تم تصفح الموقع يوم: 2013/09/13، نقلا عن: www.alquds.co.uk/may 23/05/2013

² Alain Antil, " Le boom minier au Sahel Un développement durable ?", **Ifri** , (02) 2014 , p.11.

* يحتل المرتبة الثانية ب 19 ٪ من بحوث الاستكشاف الخاصة بالاستغلال خلال سنة 2007 في النيجر.
³ يوسف أزروال وليلى لعجال ، " أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري"،(مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي:- المحددات والأبعاد- " ، تبسة :جامعة ، 28 و 29 أبريل 2014) ، ص.ص 08-07 .

⁴ Alain Antil, op.cit .p.p. 09-10.

⁵ أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص.ص 114- 119.

في اليورانيوم ، نجد شركة **Gaz France،Total** ... التي تنشط في مجال النفط في كل من الجزائر وليبيا ، موريتانيا..¹ وكذلك الوجود الصيني من خلال شركة **Sino-، Sinopec Uranium**..، ووفق مبدأ "إذهب حيث يوجد النفط" في كل من الجزائر وأنغولا، وتشاد والسودان.

كما تظهر أهمية نمو المنطقة من خلال الموقع الإستراتيجي كونها محاذية لإثنين من أهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافس دولي وهي "المغرب العربي، خليج غينيا". وبما أن الجزء يعبر عن الكل ، فقد اكتسبت إفريقيا أهميتها كونها تزود العالم بالنفط والغاز ، فقد تطور منتجوها من 5.7 مليون برميل في 1988 ليصبح 10.3 مليون برميل في 2008. ووصل الإنتاج الإفريقي للنفط في 2008 حوالي 12.6 من الإنتاج العالمي مقارنة بـ 9% قبل 20 سنة.² كما عرف الاحتياطي الإفريقي من البترول والغاز نمو قويا من 72 مليار برميل قبل 10 سنوات إلى 126 مليار برميل بزيادة إجمالية قدرها 75%.

ومنه فالعلاقة التي تربط الجغرافية بالإقتصاد في إطار ما يعرف "الجيو اقتصاد" قد تجسدت في منطقة الساحل الإفريقي من خلال إبراز العلاقة بين الموقع والثروة.

المطلب الثاني: الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي : تداخل وتقاطع وظيفي

يعد الاستقرار وغياب التنمية البشرية من اكبر التحديات في إفريقيا وفق إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية³، ونظرا لتزايد حدة مسبباتها في منطقة الساحل الإفريقي من تدهور بيئي وأزمات غذائية ، وانتشار الفقر، وفي نفس الوقت تزايد نشاط الإرهاب والإجرام المنظم أثبتت التحاليل والدراسات هناك علاقة بين حدوث التنمية وبين الأمن.

أولا : الأمن ودوره في تحقيق التنمية في دول الساحل الإفريقي: جاء خطاب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في مارس 2005 محددا للعلاقة بين الأمن والتنمية حيث قال: "الأمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن"، هذا الربط بين متغيري الأمن والتنمية ، يحدد طبيعة علاقة التأثير

¹ Alain Antil , op.cit ,p .p. 09-10.

² أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص. 119.

³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة 2012-2013: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا البرنامج رقم 14، نيويورك: الأمم المتحدة، 16 فيفري 2010 ، ص. 08

والتأثر المتبادلة ، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل غياب الأمن والاستقرار،¹ حيث لا يمكن قيام أي نشاط اقتصادي في منطقة مضطربة ولا يمكن الاستثمار بها، مما يغيب القدرة التنافسية للصادرات، ونقل فرص العمل².

يؤدي الاستقرار بالضرورة إلى هروب رأس المال المحلي إلى مناطق أكثر أمنا واستقرارا خارج إقليم البلد الأصل ، وبدوره يركز رأس المال الأجنبي في المناطق الأكثر أمنا واستقرارا رغم إمكانية الربح التي يجنيها في المناطق الغير مستقرة، هذه المعادلة التي تتماشى وفق منطق عقلاني تعكس في نفس الوقت منظورات الدول الأكثر استقرارا امنيا سياسيا وامنيا واقتصاديا والتي هي الأكثر حضا في الاستثمارات الأجنبية، والأكثر استقطابا لرأس المال الأجنبي على غرار، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، دول الاتحاد الأوروبي ، وهذا الأخير أكد بدوره أن الأمن شرط أساسي للتنمية لاعتباره إستراتيجية لتحقيق الأمن الأوروبي³.

في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" عن الحالة في الساحل الإفريقي في 14 جوان 2013، أكد على منطقة الساحل الإفريقي من بين المجالات الهشة في العالم نتيجة تحديات الحوكمة والأمن التي تنعكس في الانخفاض الكبير في قدرات توفير الخدمات الأساسية بأسلوب فعال، وتعزيز المشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنامي النزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية والإتجار غير المشروع وما يتصل به من جريمة منظمة، مما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار أكثر الدول خاصة في مالي والنيجر، التشاد بوركينا فاسو⁴، انعكس بدوره على مستويات التنمية وخلق تحدي إنساني حقيقي أين تقدر 1.3 مليون شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي وأكثر من 1.4 طفل معرض لمخاطر سوء التغذية الحادة، وتزايد حدة اللاجئين من مالي ووصلت الى 600000 لاجئ، و 350000 نازح داخلي⁵، ومن ليبيا 900000 لاجئ، و 420000

¹ ناصر بوعلام، "جدلية الامن والتنمية في الساحل الافريقي"، (مذكرة ماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013)، ص 94.

² مجلس التجارة والتنمية ، التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص على كيفية تعزيز القطاع الخاص ، جينيف: الأمم المتحدة ، 16-28 سبتمبر 2013، ص 02.

³ ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص 95.

⁴ مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة، جوان 2013 ، ص. 04.
⁵ وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية ، تقرير حول أزمة الساحل ، الإمارات العربية المتحدة ، 20 سبتمبر 2013 ، ص. 01.

شخص من غانا والنيجر، بوركينافاسو فرو في 2011 من ليبيا إلى الدول المجاورة¹، مما أثر عليها سلبا، خاصة مع توسع مجال الفشل الدولتي المصدر إلى الجزائر.

تلعب المؤسسات الأمنية بمختلف أنواعها من جيش وشرطة ...، دورا مهما في تحقيق التنمية في جميع دول العالم، فمن جهة يكمن الدور الجوهري للمؤسسة العسكرية في امتصاص البطالة وتساهم في رفع كفاءة الأفراد ، لما لها من دور تكويني وتربوي وتوعوي ، إضافة إلى دورها في الجانب التنموي من خلال المنشآت والبناءات (جسور ، طرقات ، ، المستشفيات ، مصانع، مطارات...)، والذي يساهم في بعث التنمية المحلية وامتصاص الفائض في الإنتاج²، ومن جهة أخرى يظهر التأثير من خلال الجانب الإنساني في إطار عمليات الإغاثة والتدخلات الإنسانية ..، ومن جانب آخر تعمل المؤسسة العسكرية على حماية مؤسسات سواء الدولة والذي هو حماية الاقتصاد القومي، كجانب آخر من إسهام الأمن في جهود التنمية، وتظهر هذه الحماية في مواجهة الهزات والأخطار خاصة ما تعلق منها بالتدخلات الخارجية التي غالبا تهدف إلى ضرب اقتصاد الدولة وتخريب المصانع الكبرى ، ومكافحة الجرائم الاقتصادية، سياسات كالمضاربة الحصار أو العقوبات على المؤسسات الحساسة في الدولة³.

حسب هانس مورغانو العلاقات الدولية هي "علاقات قوة ومن أجل قوة" ، هذا التوصيف العام لطبيعة سيرورة العلاقات الدولية ، يحدد المجال الوظيفي الداخلي لمؤسسات الدولة في تحقيق مصلحتها واستمراريتها ، وبالتالي فالمؤسسة العسكرية القوية هي الضامن الرئيسي لحماية مؤسسات الدولة والثروات الطبيعية والبنية التحتية من الأطماع الخارجية ، انطلاقا من فكرة الردع أو التهديد باستخدام القوة ضد كل ما يمس بالمصالح العليا للدولة أو يهدد الأمن الداخلي ، وهذا الشيء الذي يغيب في دول منطقة الساحل الإفريقي⁴، أين يلعب العامل الخارجي دورا محوريا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب حيث أدت هشاشة المؤسسات الأمنية في مالي والنيجر التدخل الأجنبي الى تجدد الأزمة بين السلطة والانفصاليين، وتزايد حدة الصراع، مما أثر

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أسباب الصراع في إفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها ، الدورة 67 ، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة ، جويلية 2012، ص.07 .

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير خالد مالك حول التنمية البشرية: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، نيويورك ، 2013، ص. 03 .

³ جاك فونتانال ، ترجمة: محمود براهيم ، " العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد " ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009) ، ص. ص. 293-294.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، مرجع سابق، ص. 36.

على مستويات التنمية البشرية حيث وصلت حسب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في مالي عتبة 183، النيجر 186، التشاد 184 ، بوركينا فاسو 183¹، وبالتالي أصبح مصير التنمية والاستقرار مرتبط بمصالح القوى الكبرى خاصة الاستعمارية منها كفرنسا وإسبانيا إلى جانب التواجد الأمريكي والصيني في المنطقة .

يعد الإنفاق العسكري أحد العوائق أمام تحقيق التنمية إذا لم يراعى فيه العقلانية والرشادة ، ولقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أن الشرطة يمكن أن تلعب دور فعال للحد من العنف على المدى القصير، إلا أن إستراتيجية إعادة التوزيع والتنمية الشاملة هي الأكثر فعالية في درء الاضطرابات المدنية واحتوائها على المدى المتوسط² .

ثانيا: التنمية ودورها في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي: يعتبر غياب التنمية من اكبر التهديدات المتحكمة في هشاشة الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي، فالتدهور البيئي من تكرر موجات الجفاف وتزايد موجات التصحر والفيضانات، أدت إلى تنامي الفقر وغياب الرعايا الصحية والتعليم، وانخفاض الإنتاجية الزراعية وأداء الأسواق، كما فتحت الباب على النزاعات الداخلية المسلحة وحتى الخارجية بين الدول (مالي 2012، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان 2013/2014) ، وتنامي نشاط الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة بكل إشكالها التي استثمرت في أفراد المجتمعات الهشة والمحرومة.³

يضاف أيضا حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 نجد أن نسبة الحرمان عالية جدا إذ تقدر في النيجر ب 69,4% من 2003 إلى غاية 2007 ، أما نسبة الوفيات عند الأطفال الأقل من 5 سنوات وصلت إلى 178 طفل، من أصل 1000 نسمة ، كما تفوق نسبة الفقر الوطني نصف عدد السكان بين 2002 و 2012 بنسبة 59.5% من عدد السكان ، أما أمد الحياة فيعد منخفض جدا في دول المنطقة ، حيث لا يتجاوز في مالي 51.9% ، بينما سجلت النيجر أكبر نسبة 81.8%.

¹ وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية، مرجع سابق ، ص. 01

² المرجع نفسه ، ص ص. 41-43.

³ مجلس الأمن ، مرجع سابق، ص ص. 04-06.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، مرجع سابق ، ص 35.

عند التدقيق في هذه الأرقام يتضح جليا طبيعة الحركية في تهديدات التنمية البشرية في المنطقة، والتي بدورها فسحت المجال أمام التدهور الأمني لنشاط القاعدة، والشبكات الإجرامية والهجرة السرية، خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا والتدخل الإفريقي الفرنسي في مالي وإفريقيا الوسطى، أين أصبحت تدفقات السلاح وتجارة البشر في اعلي درجاتها¹. وقد أكد ذلك البنك الدولي في تقريره الصادر في 2011 حول موضوع "الصراع، الأمن والتنمية"، من خلال المسائل والعوامل المثيرة لمخاطر اندلاع العنف، والأسباب التي جعلت من منع وقوع الصراعات والتعافي من آثارها أمورا مستعصية.²

غالبا ما تكون للنزاعات المسلحة بنتائج وخيمة على كل الأصعدة، لاسيما الاقتصادية منها والتي تزيد من المعانات في الجانب الإنساني من تقتيل وتهجير، تفشي للمجاعة والأمراض والأوبئة وانعدام فرص التعليم والاستقرار السياسي، فحسب إحصائيات مجلس الاتحاد الأوروبي عرفت القارة الإفريقية ما بين 1990 إلى 2009 نحو 20 نزاع من مختلف الأصناف، أدت بدورها إلى وقوع أكثر من مليون شخص بين قتيل ومعتوب، و3 ملايين لاجئ في الدول المجاورة، و11 مليون نازح داخلي، ومن جانب آخر وصلت خسائر الاقتصاد الإفريقي نحو 300 مليار دولار، دون احتساب هجرة رؤوس الأموال والأدمغة إلى الدول المتطورة، وتراجع النشطة الاقتصادية³.

واستقراء للجانب الإنساني فنجد أن فئة الشباب في منطقة الساحل الإفريقي، كنتيجة للظروف القاسية بقيت رهينة إما الأوضاع الداخلية أو اندماجها في سيرورة عصابات الجريمة المنظمة خاصة التي تنشط في مجال تهريب البشر، المخدرات وتجارة السلاح أو الجماعات المرتبطة بالقاعدة كجماعة التوحيد والجهاد، الموقعون بالدماء، بوكو حرام...، مما يفرض تحدي آخر على الدول في إعادة مراجعة توجهاتها التنموية المتعلقة بالجانب الإنساني⁴.

تمنح التنمية الشعور بالوطنية وروح المواطنة في أفراد المجتمع والقضاء على روح الكراهية والانتقام من المجتمع ومؤسسات النظام الحاكم في البلد، وتقطع الطريق أمام من يستثمر الفقر

¹ Issa Sidibe, "Mali regard croise sur une crise qui tend vers sa fin" ?, l'essentiel de point de chauds du Maghreb et de l'Afrique, 220, (2) 2013, p. 33

² البنك الدولي للإنشاء و التعمير، تقرير عن التنمية في العالم: الصراع، الأمن و التنمية، واشنطن، 2011، ص. 02.

³ هل التنمية تحقق الأمن أو الأمن يحقق التنمية، ومشكلة إقليم أزواد؟، تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12، نقلا

عن: <http://www.alriyadh.com/2010/09/16/article559993.htm>

⁴ Issa Sidibe, op.cit, p. 35-36

والجهل لتحقيق مصالح ذاتية باسم الدين أو الدولة أو تجنيد الفقراء في التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب¹، ولعل أحسن مثال على ذلك السياسات الوطنية الجزائرية 1999 أين لعبت دور كبير لاسترجاع الاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت تعد المحور الثاني للمقاربة الجزائرية التي تنادي بها وتوظفها في إطار الوساطة في النزاع الداخلي في مالي والنيجر ، بدل اللجوء إلى الحل العسكري كخيار أول ، وهو ما أكد عليه الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان حينما قال: " في جو أوسع من الحرية: التنمية ، واحترام حقوق الإنسان".²

تدرج التنمية الشاملة في أجندة الأمم المتحدة والقوى الكبرى ضمن المقاربات الركيزة لحل وإدارة النزاعات في العالم ، على اعتبار أنها مفتاح الأمن والاستقرار لمدى اهتمامها بمجالات النشاط الإنساني (الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي..) وعلاقته الوظيفية بالبيئة.

وعليه فالترابط الوظيفي بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي وثيق كغيره من مناطق العالم على اعتبار أن تحقيق الأمن والحفاظ على الاستقرار مع وجود تنمية شاملة ومتوازنة بين القطاعات هو مخرج لنجاح الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات والحوكمة والرشادة ، وفي نفس الوقت متطلب لتجاوز البطالة والفقر التطرف والإجرام ، وعليه فالأمن والتنمية هما وجهان لعملة واحدة.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، مرجع سابق ، ص. 39.

² هل التنمية تحقق الأمن أو الأمن يحقق التنمية، ومشكلة إقليم أزواد ؟، مرجع سابق.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي

نتيجة لشساعة المنطقة الجغرافية للساحل الإفريقي ومحدودية سكانها ذات الطبيعة القبلية التي تمتاز بالتعدد، وهشاشة وميوعة حدودها¹، بالإضافة إلى معطيات أخرى تراكتت كانعكاس لمسببات مختلفة عبر الزمن، تفاقمت وتوسعت احتمالات التهديدات الأمنية التقليدية في المنطقة خاصة لتوفر مجموعة من المسببات الحركية التي كان لها التأثير الواضح في إعاقة بناء دولة إفريقية متماسكة خاصة في ظل التعدد الإثني.

المطلب الأول: المسببات الحركية للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

وتتراوح بين المسببات الحركية التقليدية والمسببات الحركية الحديثة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-التركيبة الاجتماعية المفككة، قبليا واثنيا وعرقيا مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما أنتج العديد من الأزمات مثل: أزمة دارفور في السودان، أزمة الطوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدمات الإثنية القبلية في التشاد.

2- فشل الدول الجديدة* التي ورثت حدودا سياسية عقب الاستقلال لم تراعي فيها الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجوهريّة على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل، وهو ما أدى لفشل حكومات هذه الدول في فرض سيطرتها على أقاليمها²، مما جعل بعض المختصين يؤكدون أن الساحل الإفريقي فضاء غير منظم "sous-Administré"، يعاني فساد حكم "Mauvaise Gouvernance"، ويؤدي بالضرورة لرهن مستقبل الساحل الإفريقي.

¹ أمحمد برفوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية الحسابات الخارجية"، مرجع سابق ، ص.14
* استعمل لأول الأمر كمفهوم عملي و ليس تحليلي، وقد حدد Kalevi Holsti مفهوم الدولة الفاشلة سنة 1991 في مؤلفه الشهير "حرب الدولة ودولة الحرب the state war and the state of war"، من خلال طرحه لمفهوم "معضلة الدولة الفاشلة" حيث يقول في ذلك : "تبدو للوهلة الأولى أنّ هاته الدول تمتلك نظام سلطوي قوي، غير أنّ الواقع يكشف ن دول تعيش الفساد بسبب وجود بيروقراطيات متعفنة، كيانات سياسية متناحرة و وجود انقسام اجتماعي فضيع ، هنا تجد الدولة نفسها تدور في حلقة مفرغة ، ففي سعيها للتحكم في الأوضاع السيئة من أجل فرض سيطرتها القهرية ، تلجأ إلى إتباع سياسات تعسفية و عنيفة اتجاه المجتمع ، وهذا ما يزيد في درجة الاحتقان الداخلي ، فتجد الدولة نفسها هنا تؤكد جزها وفشلها بدل إثبات قوتها وسيطرتها . " وللمزيد أكثر أنظر: فريال منافي و رقية غربي ، "طبيعة العلاقة بين الدولة الفاشلة والإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، ص.ص.06-09.
² أمحمد برفوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية الحسابات الخارجية"، مرجع سابق ، ص.14.

3- هشاشة العدالة التوزيعية اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا مما أنتجت وضعيات أزمية من الإحباط السياسي وساهمت في حركات للتمرد والعنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من إيرادات اليورانيوم، ومطالبية الحركات الانفصالية الاستفادة من عائدات النفط في نيجيريا،)¹.

4- غياب وضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الإفريقي بسبب تعسف الحكومات في إدماج أو تمثيل العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي والسياسي، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي في ظل ضعف الأداء الديمقراطي ما أدى لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية بمصادقية مما جعل من تدخل طرف أجنبي ثالثا أمرا ضروريا (الجزائر في أزمة الطوارق في مالي والنيجر، الدول الإفريقية والغربية في التشاد والسودان، منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا).

5- ضعف الأداء الاقتصادي، كثرة الأزمات البيئية، انتشار الفقر المدقع، أنتج أكثر من مليوني ضحية جراء المجاعة في 2010 و2011، إذ أن أكثر 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من 60% من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية، والإحباط الاجتماعي الذي يؤدي في النهاية لتقرير حركات التوجه نحو الإجرام والعنف.²

6- تعيش دول الساحل مستويات استدامة كبيرة، وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هياكل إنتاجية أحادية (زراعة وتعددين) ، وفي الغالب بطرق تقليدية ، مع العلم أن كل هذه الدول تصنف ما بين الدول الأقل نموا في العالم، والنيجر آخرها على الإطلاق، إضافة إلى أغلب دول الساحل الإفريقي تستقطب أكبر نسبة مساعدات الخارجية منذ سنوات السبعينيات.³

7- تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية ، الناتجة عن كثرة النزاعات والحروب الداخلية أو البيئية في منطقة الصحراء الكبرى: مثل النزاع في أنغولا، سيراليون، جنوب السودان، ومع النزاع

¹ mahdi tadj, " enjeux ouest –africains: vulnérabilités et facteur d'insécurité au sahel" op.cit ,p04.

² حكيمة علاوي، "طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمه، 24-25 نوفمبر 2013، ص.ص 07-08.

³ Simon batterbury, Andrew warren , " the African , Sahel 25 years after the great drought :assessing progress and moving towards new agendas and approaches", global environmental change, (11) 2001. p05.

الدراماتيكي الذي تعيشه منطقة دارفور بالسودان يمكن القول أن منطقة الساحل تعيش ، ومقبلة على حالة متقدمة من اللامن¹، جراء استمرار ظاهرة نزوح اللاجئين من مالي، إفريقيا الوسطى، السودان ، سيراليون ، ليبيريا، نحو كل منطقة ، وهذا ما يجعل من الساحل الإفريقي نقطة عبور في الكثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض، خاصة في ظل العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد مع الحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركات تدفق اللاجئين.

8- نفاقم التهديد الأمني البيئي، بسبب الهشاشة البيئية ، ونقص آليات المقاومة خاصة حالات الجفاف والتصحر، وما ينجم عنها من أمراض، مجاعة ، هلاك المواشي والمحاصيل ، جراء ظاهرة الجراد التي تميز الساحل الإفريقي، وقد كانت آخر موجة للجراد الصحراوي التي ضربت المنطقة سنتي 2004 و 2005 و التي تضررت المنطقة منها².

تشير دراسات منظمة الصحة العالمية إلى أن منطقة الساحل الإفريقي فضاء لانتشار العديد من الأمراض المعدية والأوبئة المتنقلة على غرار الملاريا ، السل والإيدز، خاصة في مالي والنيجر، التشاد، بمعدلات جد مرتفعة في أغلب الدول الإفريقية، إضافة لعدم قدرة دول الساحل على مواجهة العديد من الأمراض الموسمية .

9- توسع حركية ونشاط الجماعات الإرهابية* ، مما فرض سياسة الانتشار العسكري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية³ وفرنسا للقضاء على نشاط الجماعات الإرهابية وحماية مصالحها ،وهو مظهر جليا من خلال التدخل الفرنسي في مالي وإفريقيا الوسطى وكذا التواجد الأمريكي في تونس وخليج غينيا.

¹ Centre for transatlantic relations : the Johns Hopkins university, *l'Afrique subsaharienne :vers un engagement collectif durable* , USA : washington D.C, 2009, p02.

² أمحمد برفوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية الحسابات الخارجية "، مرجع سابق ، ص.14.
* متعددة نظر للاختلاف في الايدولوجيات والأهداف ومنها: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا ، أنصار الدين في مالي .

³ بهاء الدين مورا، "الجيش يخترق شبكة اتصالات القاعدة في الجنوب"، البلاد ، 4403 ، (04) 2014 ، ص.02.

10- ميوعة الحدود في منطقة الساحل الإفريقي وعدم قدرة الدول على مراقبة الأنشطة الإجرامية على مستوى هذه الحدود¹، الأمر الذي جعل العديد من المختصين يؤكدون أن أغلب المؤشرات الإستراتيجية توحى باحتمالات فشل العديد من دول الساحل على أداء أدوار الدولة بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي لهذه الدول²، خاصة إذا أرادت الإبقاء على شرعيتها كمقدم لخدمة الأمن كما يرى "Barry Busan".

11- تعثر معظم تجارب التحول الديمقراطي لدول الساحل وذلك لعدم توفر الشروط الموضوعية والإجرائية التي تعيق الانتقال كتوفر حد أدنى من الثقافة السياسية ، ووجود إجماع نخبوي حاسم وغير متردد حول الخيار الديمقراطي، بالإضافة لتوفر حد مقبول من الرخاء الاقتصادي للمواطنين يحفظ المسار الديمقراطي، وأخيرا التأثير بالمحيط الخارجي الداعي لمساعي التحول للحكم الديمقراطي...، ويرجع تعثر هذه التجارب للعديد من الأسباب والتي يمكن أن تتمثل من خلال التجربة الديمقراطية الموريتانية ، حيث فرضت هذه التجربة من الخارج ولم تكن مطلبا داخليا وفق مبدأ المشروطية ، مقابل الإصلاحات الديمقراطية التي جاءت في قمة فرنسا إفريقيا سنة 1989 ، والتي كانت مخرجا من غياب تقاليد الدولة والثقافة الديمقراطية عن الحياة السياسية الموريتانية كون الثقافة السائدة كانت عبارة عن مجرد ثقافة عربية مطبوعة بالاستبداد والتسلط.

11- إضافة لذلك إصرار عناصر المؤسسة العسكرية على التمسك بالسلطة ما جعلها تدخل في دوامة من الاضطرابات والانقلابات، والانقلابات المضادة ، والصراعات القبلية ، الجهوية والعرقية، دون إغفال فساد الطبقة السياسية ودورها في تعثر التحول الديمقراطي في موريتانيا، فالأنظمة السياسية المتعاقبة تعمدت إفساد النخبة السياسية لإبعادها عن المجتمع³.

¹ ، " الجريمة المنظّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء والفرار من الآخر " ،مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، واشنطن، سبتمبر 2012، ص.12.

² أمحمد برفوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية الحسابات الخارجية" ، مرجع سابق ، ص.15.

*تجربة حزب الشعب التي كرسّت الأحادية الحزبية في الحياة السياسية الموريتانية قضت على بذور التعددية السياسية التي انطلقت منذ الخمسينات من القرن الماضي ومكنت الرئيس الراحل المختار ولد داداه " في بداية السبعينات من القرن 20 م من إدماج قيادات الحركات السياسية فيه واستخدامهم كعملاء لإقناع الشعب الموريتاني بفكرة الأحادية الحزبية والفكرية ، وهي نفس سياسة ولدا الطابع في التسعينات مع تغيير اسم الشعب للحزب الجمهوري ...، وهكذا دواليك .

³ ديدي ولد السالك ، لماذا تعثر تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، تم تصفح الموقع يوم 20/04/2012، نقلا عن:

<http://www.project-syndicate.org/commentary/campbell1/Arabi>

12- التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي والذي أبرز جبهات الصراع الدولي المصلحي¹، وأهم جبهات التنافس خاصة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يوليها الأطراف للمنطقة، إلى جانب تحديات الموقع الجغرافي وآثاره على الأمن الإنساني، وعليه كانت هذه الدوافع أبرز المسببات الحركية التي أدت لتزايد حدة التهديدات الأمنية وخاصة التقليدية في المنطقة ، ويمكن ترجمة ذلك في الشكل التالي :

المطلب الثاني: إشكالية بناء الدولة ومعضلة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعكس مشكلة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي أحد الأوجه الرئيسية للتهديدات الأمنية، كونها تشكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة، والصلات السياسية بين أنظمة دول المنطقة ومستعمرها سابقا، إضافة للعجز التنموي وظاهرة التحول الديمقراطي وحركات التمرد التي ارتبطت بالمشكلة الإثنية.

أولا: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في دول منطقة بشكل أوجد صراع على السلطة ، وذلك بممارسة جميع أشكال العنف عبر حالات الانقلابات العسكرية والاحتلالات السياسية والحروب الأهلية المتكررة²، والنزاعات الإثنية والمشاكل الاقتصادية والأزمات الداخلية....الخ.

يمكن لنا أن نوضح أبرز الأزمات التي حالت دون بناء دولة بالمفهوم الحديث في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

1 : أزمة الشرعية : وتظهر بصورة جلية في كافة دول المنطقة بمستويين ، يرتبط أولها بما يسمى بـ"أزمة الشرعية السياسية" **political legitimacy crisis**، والتي تتجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية.³

¹ ديدوي ولدا السالك ، مرجع سابق.

² عبد الرحمن حسن حمدي ، إفريقيا : التحديات والمستقبل، (الاسكندرية : دار النجاح ، 2003)، ص.ص. 14-15.

³ محمد بشير حامد ، "الشرعية السياسية وممارسة السلطة - دراسة في التجربة السياسية المعاصرة- " ، المستقبل العربي ، 94، (12) 1998 ، ص.ص. 36-46.

يمكن رؤية التفاوت الحاصل في مستويات الشرعية في مالي مثلا ، إذ فقدت القدرة على التواصل بين الأنظمة السياسية، والشعوب كما سجلت حالات عجز أمني وعدم التواصل لحلول للمشاكل السياسية، الاقتصادية ، والاجتماعية ، لأن أزمة الشرعية تشير لتغير طبيعة السلطة العليا ، وهذه الأزمة ناتجة عن أربعة عوامل وهي: الخلاف على السلطة (ويظهر ذلك مثلا في موريتانيا ومالي في إطار ظاهرة الانقلابات العسكرية المتكررة ، الصراع لأجل القوة ، فقدان الثقة بالقيادة السياسية وهو ما بررته المظاهرات الشعبية المتواصلة والحركات الانفصالية مثل في موريتانيا ومالي،بالإضافة لغياب عملية التنشئة السياسية.¹

أما المستوى الثاني فهو ناتج عن المستوى الأول ويتميز في بروز "أزمة شرعية دولية"
international le gitimay cuisis كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة ، وما يبرز ذلك هو: تدخل العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون السياسية الداخلية كالمشروع الفرنسي والأمريكي في المنطقة.²

2 : أزمة بناء الدولة القومية: وتظهر خاصة أثناء استبدال العصرية تجاه الدول نحو القبيلة والعرق بسبب غياب التنمية السياسية والتربية الوطنية، وتدني مستوى الوعي الفكري والسياسي لدى كثير من النخبة السياسية، هذا إلى جانب أسباب أخرى مثل: الفقر والجهل وهجرة العقول، وتبرز العرقية بشكل كبير في السودان من خلال "النوير" التي نجد فيها فرقا كبيرا بين العرقية في المدرسة والعرقية في الريف (الحساسية العرقية)، ذلك أن العديد من الأفارقة في الدولة الإفريقية يعتبرون أنفسهم من اليوروبا، الولوف أو الأكان في المقام الأول ثم الدولة التي ينتمون إليها في المقام الثاني ، وهو نفس الشيء في مالي النيجر، التشاد ، وموريتانيا...³، هذا ما عقد من إشكالية الولاء الذي حال دون بناء دولة قومية أو تحقيق وحدة قومية.

3 : أزمة التكامل والاندماج : ظهرت في ظل عجز النظم السياسية الإفريقية على خلق وبناء الدولة الوطنية ، وعجز تلك الأنظمة على التعامل مع الواقع المجتمعي ، ما أدى لبروز موجات

¹ عبد الحليم الزيات ، "التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي :البنية والأهداف" ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2002) ، ص.ص 63-67.

² محمد بشير حامد ،مرجع سابق ، صص 36-46.

³ عادل مجاهد الشرجي وآخرون ، "أزمة بناء الدولة في الوطن العربي" ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2011) ، ص. 245.

عنف سياسية، فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها بل أصبحت مصدرا من مصادر اللأمن وهو ما يعبر عنه بالمأزق (المعضلة) الأمني المجتمعي.¹

4 : أزمة الفشل الاقتصادي: تعكس أزمة التنمية في إفريقيا أحد أهم مداخل التهديدات الأمنية في المنطقة ، وهو ما أوجد حالة غياب العدالة "اللاعادلة" الاجتماعية* في شكل حلقة مفرغة أبقت المجتمعات الإفريقية رهينة أزمت دائمة². فمنطقة الساحل الإفريقي عموما تتميز بمستويين اقتصاديين مختلفين وهما: "اقتصاد معيشي" **ecom-subsistence**، و"اقتصادي تبادلي" **exchange ecom**، فالنوع الأول موجه لإنتاج غذائي لكفاية حاجة السكان والثاني للتصدير، ومما لا شك فيه أن نطاق الإقتصاد المعيشي أوسع من الثاني "التبادلي" باعتباره (الثاني) يدخل في الاستثمارات الأجنبية، ويظهر ذلك في إنتاج "الغلات التجارية: "كالبن"، "الشاي" فضلا عن "التعدين". وما زاد الأمر حدة هو أن معظم الدول الإفريقية تعتمد على البترول كمورد رئيسي من موارد الطاقة لفقر القارة بصفة عامة في التكوينات الفحمية الاقتصادية³ وهو ما انعكس سلبا على منطقة الساحل.

رغم غنى القارة بالإمكانات الكهربائية إلا أن المناطق التي تزيد فيها هذه الإمكانيات بعيدة عن مناطق التصنيع ، وطبيعة الاقتصاد الإفريقي لا تساعد على النمو كونه قائم على صادرات الخامات الزراعية والمعدنية، إذ قدرت نسبة صادرات الخامات بـ **92%** من مجموع قيمة الصادرات، بينما يقل نصيب المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة عن **8%**⁴. وهذا ما أدى للتبعية الاقتصادية وأزمة الفشل الاقتصادي وتأثيراتها على الأمن الصحي كأمراض كالتيفورد، والدوسنتاريا، الحصبة، الكوليرا في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والتي بدورها ترجع لحالة الجفاف والنطاق الجغرافي لهذه الدول في ظل اعتمادها على الري والزراعة⁵، ونجد التشاد مثلا: ارتفعت فيها خطورة المجاعة

¹ عادل زقاغ ، إعادة صياغة الأمن -برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/14 ، نقلا عن:

www.geocities.com/adelzegagh/recon1.html

* وهناك من أطلق عليها أزمة التوزيع التي تتعلق بالنظم السياسية في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع ، وقد تعني مشكلة التوزيع ليست فقط توزيع الموارد والمنافع المادية وإنما أعباء التنمية ومشكلاتها.

⁴Pierre Jacquemot Et Serge Michailof, Le Développement Du Sahel Et En Particulier Du Mali, Institut De Relations Internationales Et Stratégiques, mai 2013, P.04.

⁵ مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة 14 جوان 2013، ص.14.

بدرجة كبيرة باعتبارها دولة حبيسة، وفي نفس السياق فقدت النيجر جل ثروتها الحيوانية والتي كانت تمثل معظم صادراتها، إذ تراوح المفقود في العام الواحد حوالي 500 ألف رأس ماشية.¹

وعموما، فمجل ما تعانيه دول المنطقة هو مصفوفة لمتغيرات تتحكم وتضبط حالات اللإستقرار في المجال التنموي الاقتصادي والتي تبرز في الجدول التالي:

جدول رقم 03: العوامل التي تتحكم في حالة الإستقرار و اللإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

العوامل التي تتحكم في حالة اللإستقرار	العوامل التي تتحكم في حالة الإستقرار
العوامل التاريخية: -الإثنية، الدين، اللغة. -الهرمية الطبقية والاستبعاد في العلاقات الاجتماعية. -الحروب الأهلية وحركات التمرد.	العوامل التاريخية: -نفس الإلتواء القبلي، الإثني، الديني ولغة موحدة. -لا وجود للطبيعة والاستغلال العبودية. -غياب الحروب الأهلية.
العوامل المرتبطة بالبيئة واستغلال الموارد الاقتصادية: -وجود فائض في الموارد الاقتصادية. -وجود عدالة توزيع الموارد الاقتصادية. -تنمية القدرات: فنية و محلية متخصصة في المجال الاقتصادي.	العوامل المرتبطة بالبيئة واستغلال الموارد الاقتصادية: -موارد اقتصادية غير كافية و أزمة مياه. -اقتصاد أحادي الجانب(محروقات). -غياب العدالة في توزيع الموارد. -عدم الاستغلال الحسن للموارد المتوفرة(غياب العقلانية).
عوامل مرتبطة بالدولة -عدالة مجتمعية في فرض الضرائب والحقوق السياسية. -تمثيل عادل داخل الحكومة وعبر المؤسسات الإدارية. -احترام حقوق الأقليات.	عوامل مرتبطة بالدولة -غياب العدالة المجتمعية وغياب مركزية المؤسسات. -تهميش مناطق وحرمان سكانها من الخدمات العامة. -عدم التمثيل العادل لفئات المجتمع داخل الحكومة. -غياب حقوق الأقليات.

المصدر: أحمد طالب أبصير، "المشكلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2010)، ص 209.

5: إخفاق مشروع الدولة الوطنية الإفريقية في تفعيل الحس القومي: لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على الترابط لأنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية لاسيما سياسات القمع والإكراه، فالتنموية هي مجرد تبرير لتغطية الحزب الواحد، كما أن مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية حرمت من فرض التعبير عن نفسها²، بالإضافة لفشل آليات الدولة الحديثة في خلق الحس القومي المشترك والتغلب

¹ عادل مجاهد الشرجي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص245-246.

² عبدالرحمان حسن حمدي ، مرجع سابق ، ص. 08

على معضلة النزاع الإثني "والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا"، لأن جهاز الإدارة في الدولة مصدر تكريس لنمو هذه النزاعات بحكم سياسات التمييز والتفصيل بين الجماعات الإثنية والمتمثلة في التوزيع غير العادل لنواتج التنمية والتي تنصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية والتأثير على مفهوم المواطنة في الدولة.¹

ويبرر ذلك في منطقة الساحل من خلال شخصنة الدولة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخبة الحاكمة، وأحسن مثال على ذلك السودان، إلغاء المعارضة بكل مظاهرها وتجاهل دورها كمرآة النظام السياسي إضافة هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات بما يحول دون استقلالية القضاء، وإتباع أساليب الإكراه ضد الشعب، وذلك لعدم شرعية الحكم بدلا من سياسات الإقناع مثل: مالي، موريتانيا.² علو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة واستثناء الفساد بكل أنواعه مثل التشدد، غياب الانتخابات كوسيلة ديمقراطية لاعتلاء السلطة الأمر الذي أدى لاعتماد الوسائل الغير سلمية: كالاغتيالات والانقلابات العسكرية مثل : موريتانيا 15 انقلاب ، النيجر فيفري 2010، غينيا بيساو مارس 2009 ، مالي 2012.³

إلى جانب ربط عملية التغيير بالسلطة دون الأخذ بعين الاعتبار دور القاعدة في ذلك واعتبارها غير مؤهلة. وإضافة لهذه العوامل والتي يمكن إدراجها ضمن فئة العوامل الداخلية برزت متغيرات أخرى ذات صلة بالبيئة الخارجية وهي:

6 : السياسات الاستعمارية والعديد من المتغيرات الخارجية: كان لها الأثر البارز من خلال توظيف البعد الإثني والعنقي كمنطلقات وأهداف للصراع، مثل توظيف فرنسا للأقلية الترقية في مالي ، وكذلك السياسة الإسرائيلية في جنوب السودان ودارفور.

¹ أكرم ألفي ، "هل ينجح إنفاق باريس في إنهاء الأزمة"، السياسية الدولية ، 152، (04) 2003 ، ص. 224.

² حكيمة علالي ، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، المرجع السابق الذكر ، ص. 116 .

³ السيد علي أبو فريجة ، " تداعيات إخفاق الدولة في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات الداخل المتراكمة وتحديات الخارج المتغيرة"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، ص.ص. 07-06 .

من خلال استعراض الوقائع السابقة يتضح أن فشل بناء الدولة في الساحل الإفريقي يقع تحت وطأة عدد من التراكمات، ساهمت لتكون هذه الدول من بين الدول الأفقر على مستوى العالم حيث تأتي النيجر 178 ، ومالي 174، بوركينا فاسو 163، موريتانيا 150، السنغال. 152¹

ثانيا: معضلة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي: تعتبر الخريطة الإثنية المجتمعية لمجتمعات دول الساحل الإفريقي من أهم التركيبات تنوعا وخصوصية، وتعد احد ابرز مداخل عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة لكونها دافع وهدف في نفس الوقت لتحقيق الذات، وأبرز العداء للآخر ، فحسب المفكرين "غريس شيلز "Greetz Shills"، والكر كونر "Walker Conner" فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم"².

1 : أنواع النزاعات في إفريقيا: يمكن حصر النزاعات التي تعرفها القارة في ثلاث موجات من الحروب والنزاعات الداخلية وهي موجة نزاعات الحرية وبرزت بصفة جليلة إبان فترة الحرب الباردة سعيا لتحرر، موجة النزاعات ما بين الدول الإفريقية وفي أغلبها نزاعات حدودية، واخيرا موجة النزاعات الداخلية، وهو ما يهتما في دراستنا وسوف نسلط عليه الضوء في ظل التعددية الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي لمعرفة أهم الأسباب المؤدية إليها وهل هي متماثلة أم لا؟³

-الحروب الأهلية الإثنية*: ينشب النزاع في هذه الحروب بين الدولة وجماعات إثنية متمركزة في أقاليم معينة من الدولة بهدف الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي، أو تعديل بعض السياسات الحكومية في التوزيع والمشاركة السياسية ، وفي حالة الحروب الأهلية الإثنية تلعب الإثنية دورا بالغ الأهمية حيث يتم دراسة مطالب وأهداف الحروب الأهلية على أساس مصالح وأهداف الجماعات الإثنية ، ومن هذا الأساس تكون الإثنية أساسا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع.⁴

¹ المرجع نفسه حكيمة علالي ، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ،مرجع سابق، ص.ص.06-07.

²William Guiningham, Theoretical framework for Conflict Resolution ,disponible sur: http://www.og.guiningham.html_1074=cain/ulstac.uk./conflict.

³ محمد بوعشة، "العرب والمستقبل في الصراع الدولي"، (الجزائر : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2000) ، ص. ص. 158-159 .

*نظرا للتضارب والتداخل بين المصطلحات وتلازمها مع طبيعة الدراسات المترجمة للواقع المعيشي ، دعت الضرورة التعامل مع مصطلح الحرب الأهلية والنزاع الإثني في إطار واحد .

⁴ أحمد إبراهيم محمود ، "الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا "، السياسية الدولية، 143 ، 2001، ص. 51.

-الحروب الأهلية غير إثنية : وهي الحروب الغير متمركزة على أسس إثنية وتكون جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة في مجالي التوزيع والمشاركة إتجاه جميع فئات المجتمع، أساس هذه الحروب هو الإعتبارات السياسية وبعض العوامل الإقتصادية كالفساد، وعدم العدالة، التمايز الإقتصادي، التضخم، والمنافسة على الموارد.¹

نخلص إلى أن الحرب الأهلية تأخذ الطابع الإثني، إذا ما قامت على أسس إثنية وكانت مطالبها إثنية ولا تكون كذلك إذا ما إستندت إلى عوامل سياسية، أيديولوجية....الخ.

2 : أسباب النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي: وينقسم إلى قسمين:

أ- عوامل ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات:

- ظاهرة التنوع المميزة لمجتمعات الإفرقية الساحلية: تميزت التوليفة المجتمعية لدول منطقة الساحل الإفريقي بتركيبية اجتماعية متنوعة تحوي تعددية لغوية، إثنية، أو دينية، ويظهر ذلك على المستوى التاريخي، فأحد مداخل المشكلة الأمنية في المنطقة يمكن في الاحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية والتي تعود جذورها لفترة المستعمر، كون المستعمر هو أحد العوامل التي وقفت في وجه الحركات الانفصالية باستعمال القوة وكانت سببا فيما بعد في تفجير وإعادة بعث تلك المطالب والأطماع الانفصالية بعد خروجه حول التقسيمات والحدود الجغرافية المتوارثة.²

لقد كانت النزاعات السياسية الإفرقية (النزاعات الحدودية، النزاعات ذات ذات البعد الإقتصادي....) هي بدايات تمهيدية للنزاعات الإثنية داخل الدولة الواحدة، وبرز ذلك بصفة جلية في مالي النيجر (الأزواد)، موريتانيا، التشاد، ومطالب جنوب السودان الانفصالية سابقا.³

فعلى صعيد التعددية اللغوية مثلا يوجد في القارة الإفرقية بصفة عامة أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية نجد بعضها تقريبا بما يعادل

¹ المرجع نفسه ، ص. 52.

² عبد الرحمن حسن حمدي ، مرجع سابق، ص. 18.

³ عبد القادر رزيق المخادمي، "النزاعات في القارة الافريقية- انكسار دائم أم انحسار مؤقت "، (القاهرة: دار للنشر والتوزيع ، ط1، 2005) ، ص. ص. 78- 89 .

46% في منطقة الساحل، وتنتمي هذه اللغات في مجملها لمجموعتين رئيسيتين وهما: مجموعة اللغات الأفروآسيوية ومجموعة لغات النيجر وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية.¹

على اعتبار أن اللغة* عنصر هام من عناصر الوحدة القومية وأكبر عامل يولد في النفوس إرادة الانتظام في أمة واحدة، فإن أثرها يظهر في كونها أداة فعالة في تشكيل الوحدة القومية، لذا إعتبرت القارة الإفريقية عامة والساحل الإفريقي خاصة من أشد المناطق تعقيدا من الناحية اللغوية خاصة منطقة الساحل والتي تظهر فيها اللغات التالية: "البامبارا، الديولا، ، السونغاي ، العربية ، الأمازيغية ، الولوف، الفولاني، الهوسا، البميا، كالانكولي، السوكوما، التونجا والسواحيلية"، وهذا ما أدى للتفتت وبروز الصراعات حول أسبقية اللغات، إذ لا نجد دولة موحدة لغويا في القارة باستثناء الصومال.²

أما على صعيد التعددية الدينية فتشهد المنطقة تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية نجد الأديان التقليدية، وهي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تعدد وتنوع الجماعات الإثنية.³

تعد التعددية الإثنية هي النمط الأهم من الأنماط الموجودة في منطقة الساحل، خاصة أنها تتميز بوجود تمايزات واضحة في الجماعة الإثنية الواحدة ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية ، وهو بدوره ما زاد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في المنطقة، وهذا التنوع أفضى للتعامل مع الآخر على أنه عدو ، وهذا وفقا لما تطرحه المقاربة الأولية التي تلخص سبب النزاعات الإثنية في الاختلاف والتنوع.⁴

-العوامل الاقتصادية: استنادا لدراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية بشكل عام في 161 دولة من بينها دول منطقة الساحل بين عامي 1960-1999 أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في إشعال الحروب الأهلية في القارة التي تعاني من تخلف اقتصادي واضح على

¹ عبد الرحمان حسن حمدي ، مرجع سابق ، ص. ص. 18-20 .

* لغة التفاهم المشترك في منطقة الساحل الإفريقي (حتى ولو لم تكن شاملة) هي السواحيلية وهي مشتقة من اللفظ العربي (الساحل)، جمع مفردة: ساحل: وبرزت نتيجة تضافر الظروف الجغرافية في هذه المنطقة وازدادت شمولية بعد الإستقلال لحد اليوم، للمزيد أكثر يمكن الرجوع إلى عبد الرحمان حسن حمدي ، مرجع سابق ، ص. ص. 113-117.

² عبد الرحمان حسن حمدي ، مرجع سابق ، ص. ص. 113-117.

³ المرجع نفسه ، ص. ص. 20-22.

⁴ رأفت إجلال، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء "، السياسة الدولية . 145، (07) 2001 ، ص.10.

اعتباره أن أكثر معدلات الفقر في العالم تتواجد بمنطقة الساحل عبر العديد من المؤشرات مثل: تدني معدلات النمو الاقتصادي ، المستويات العالية للفقر، تفاقم الديون، تدني مستوى البنية التحتية.

يعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الإثنية، إذ أن محدودية القدرات الاقتصادية تؤدي بالضرورة لعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، فعجز القدرة الإستخراجية يؤدي للتفريق بين الجماعات من حيث الإستجابة للمطالب، ومن ثمة تنشب النزاعات الإثنية إما من قبل الجماعات التي سعى للحصول على نصيب من الثروة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى فمثلا: النزاع الإثني في مالي ذو بعد اقتصادي بالدرجة الأولى نتيجة تهميش الأزواد.

كما أدى إتباع سياسات إقتصادية تمييزية وغير متوازنة لتنامي ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية وإرتباط الفساد بالإثنية ونجد السودان كمثال واضح على ذلك حيث خفضت موارد الدولة لسلطة الحزب الحاكم وتم استخدامها لتحقيق مصالح شخصية لشمال السودان ، وهو ما دفع فيما بعد لاستنهاض الجنوب السوداني.¹

فكل العوامل السابقة تزايدت حدتها مع اندماج دول المنطقة في الاقتصاد العالمي وعجز الدولة عن توفير الإحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية والتي تؤدي في الغالب لحدوث توترات واضطرابات عديدة.

ب- العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمجتمعات الإفريقية: تدعمت العوامل الداخلية المؤدية للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي بعوامل خارجية أخرى منها:

-السياسات الاستعمارية: يعتبر الاستعمار من أقدم العوامل الخارجية التي شجعت ظاهرة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي و يتضح ذلك من أثر الحدود الموروثة ،والتي أدت لتقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، حيث عمدت الحكومات الاستعمارية خاصة الفرنسية والألمانية لتغيير الخريطة الإثنية في إفريقيا ، من خلال عمليات الفك /التركيب التي تتلاءم

¹ حكيمة علائي ،"البعد الأمني في السياسة الخارجية :الجزائر نموذجا"، مرجع سابق ، ص . 120

ومصالحها التوسعية وتناقض الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات ،¹ إلى جانب سياسية فرق-تسد التي تم اللجوء إليها من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة في الحكم والسلطة، وتقسيم المستعمرات الإفريقية على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج الاستعمارية والذي قرر فيه السّماح لفرنسا بالاستحواذ على أنهار النيجر، السنغال ...

هذه التقسيمات لم تراعي التركيبات الإثنية داخل المجتمعات بقدر ما حرصت على تنمية مشاريعها وهذا ما يتوافق مع طروحات المقاربة الافتعالية التي اعتبرت أن وجود التنوع لا يقضي لحدوث النزاعات الإثنية بل يحدث عند وجود العوامل المحركة له ، إذ كان يشق الاستعمار القبلي الواحدة فيجعل من نصفها مستعمرة فرنسية والنصف الآخر إنجليزية عن طريق حملات التهجير مثلما حصل في التشاد ومالي اللتين لم تعرفا الاستقرار السياسي لكثرة الاضطرابات الإثنية والعرقية والدينية².

- المتغيرات الخارجية: يرجع بعض الدارسين ظاهرة النزاعات الإثنية لعوامل سياسية واجتماعية تتمثل عموما في آثار العولمة على التنظيمات السياسية ، من خلال تراجع سلطة الدولة المركزية وظهور حركات وتنظيمات إثنية، إضافة لنشر الدول الغربية لإيديولوجية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المنطقة وحق تقرير المصير للجماعات الإثنية حيث يكون لها وضعها الخاص ما أدى للتمييز الإثني بين المجموعات الإثنية³.

انطلاقا من شرح العوامل المؤدية للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي، نصل إلى أن هناك تعددية إثنية أصيلة في كل دولة من دول الساحل خاصة مالي والنيجر، موريتانيا والسودان، فكل مطالبه الانفصالية والاستقلالية، وهذا التعدد يعرض الاستقرار السياسي للاضطرابات، ما يحول دون بناء دولة إفريقية من خلال التقديرات العرقية، الحدود الموروثة، وأبرز ما يوضح ذلك هو: كرونولوجيا التمرد الترقى خاصة في مالي والنيجر خلال السنوات الماضية واخره اثر إعلان انفصال شمال مالي عن الحكومة المركزية 2012، على إعتبار بعض الإحصائيات التي تقدر

¹Lionel Gallet, L'indexation des États fragiles: nouvel outil des relations internationales , in:http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Miseau_point_Les_Etats_Fragiles

² حكيمة علالي ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا" ،مرجع سابق ، ص. 121 .

³سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، الطوارق أو الرجال الزرق : الأمازيغ ومفهوم الأقلية، تم تصفح الموقع يوم:2013/12/10،نقلا عن: <http://www.algazzera.net/nr/exeres/ae56f469-c235-48bdbc2a>

عدد أفراد الطوارق ب 3 ملايين ونصف تارقي موزعين بأغلبية تصل ل 85% في مالي والنيجر على حد سواء.¹

بالرجوع إلى دراسة "Donobl Campbell" و"Robert Levine" حول الصراع الإثني، وانطلاقا بالمقارنة بين إثنيات عديدة عبر العالم التي كانت مجال البحث وصل إلى أن : كل ما هو خارج الإثنية يشكل تهديدا أمنيا" (قاعدة تضاد بمعنى: ingroup=out group) يجب القضاء عليه ولو طبقنا هذه القاعدة على منطقة الساحل فهذا يعني: صراعات لا متناهية.²

وفي هذا السياق يرى "دانييل بوسنير" Daniel Posner في كتابه حول المؤسسات والسياسات الإثنية في إفريقيا، أن المجموعات الإثنية تساهم كثيرا في الانقسامات السياسية، كما أن النخب السياسية تلعب على ورقة الإثنية في تحقيق مصالحها مثل في التشاد والنيجر ومالي والسودان خاصة، وهذا ماثمه في الموقف "ماورو وكيفر" Maorou Wkiver حيث يقول: "إن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون أثر في حالة التنوع الإثني ، بما يؤثر على الظواهر الأزماية المرضية مثل تطور النزاع وتوسع نطاقه بين قبيلتين في الداخل إلى خارج، وتصبح حرب و إبادات جماعية، التي تنجم عن التنوع الإثني الداخلي وانعكاساته على دول الجوار ، وما يتمثل من هذا التنوع من تمثيل المصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذا الأساس (التمييز الإثني)"³، وهذا ما يظهر جليا في مالي والسودان.

إلى ذلك نجد العوامل الاقتصادية التي لعبت دورا بارزا في إشعال الحروب مثلما حدث في التشاد سنة 2004 في مرحلة الاكتشافات النفطية والمناجم البترولية والتصارع عليها كان قائما على حدود هذه المناجم، كل هذا أنتج تخلف اقتصادي وتنموي وتفاقم الديون من خلال تدني معدلات النمو الإقتصادي والمستويات العالية من الفقر⁴، ونذكر هنا أن أزمة مالي الأخيرة كانت قائمة على هذا النحو إضافة إلى السياسات المركزية التابعة للو لاءات في دولة النيجر .

² Beverly Cramford , Explaining cultural in Yugoslavia :institutional weakness, economic crisis and identity politics ,on web site : <http://www.repostivies .ed/lib.org/cgviewcentre strategique /research.pdf> .

³ Daniel Posner , " Institution and ethnic politics in Africa" ,(Cambridge: University press, 2009), p.19

⁴ أحمد إبراهيم محمود ، "الحروب الأهلية في إفريقيا" ، (جامعة القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001)، ص. 25.

لفهم الصراعات الإثنية أكد كل من "بيلي وتيدوغو" أن النزاع لا يسبق عمليا دون وجود إدراك لهذا الاختلاف بين المجموعات المختلفة، فقد استخدم "فرانسيس ستوارت" مصطلح "اللاتوازن الأفقي" الذي ينشأ حينما يكون هناك وضع متميز لمجموعة معينة على أخرى من الناحية الاقتصادية، كما أكد تيدغور أن نسبة الصراعات الإثنية تكون مرتفعة عندما تكون جماعة إثنية تعاني الحرمان الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي ، لأن هدف كل جماعة هو الاستقطاب الإثني وعادة ما توظف الهوية كوسيلة لجذب أكبر عدد من المتعاطفين مع أبناء المجموعة الواحدة ، كسعي لتصعيد العنف والنزاع¹، وهو نفس الأسلوب المتبع قبل انفصال جنوب السودان. (انظر الملحق رقم 04)

وعليه فالتعدد الإثني يعتبر محورا أساسيا للصراعات الإثنية والتي بدورها تعد الحلقة الركييزة لاشكالية بناء الدولة في المنطقة لأن هدف كل جماعة هو السيطرة لفرض التفوق، الحفاظ على الوضع القائم، المساواة، أو التحسين من الوضع القائم.

¹ محمد عبد الغني سعودي ، مرجع سابق، ص. 51- 52.

المبحث الثالث : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر كل من الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية من الهواجس الأمنية التي تأثر على الوضع الأمني لدول منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وتأثيرات ما بعد الحرب الباردة، لمدى تعبيرها عن معالم فشل دولي محتمل وعجز عن أداء الوظائف .

المطلب الأول : الإرهاب و الجريمة المنظمة : تكامل وتداخل في الأدوار

لقد أدت الديناميكية التي عرفتتها المنظومة الدولية على مستوى الفواعل من بروز تهديدات جديدة وعلى مستوى الظواهر الدولية من خلال التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة تأثيرها على مصالح الأفراد والجماعات والحكومات؛ إلى فسح المجال أمام المختصين في الشأن الإفريقي والساحلي أمثال: **Henri Plangol** و **Francois Lanche**، **Alain Antil**، **Yonah**، **Alexander Galamas**، **Francisco** لاعتبار الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود التي امتدت نشاطها إلى المنطقة هاجسا أمنيا حقيقيا لدول المنطقة ، في المقابل تم التأكيد من خلال الدراسات المرتبطة بالجانب العملي لبعض القوى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكذا بريطانيا ، أنه هناك تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات¹ ، مما يعكس نوع من التفاعل المتزايد المشكل لمنهج دراسة ومتابعة يحدد مسار العلاقة وظيفيا من خلال مصطلح السلسلة "The Nexus"، وبدوره يعبر عن فشل العمل الجماعي والمشارك وكذا المبادرات الإقليمية رغم الإمكانيات من جهة وهشاشة المؤسسات الضامنة للأمن في معظم دول الساحل.²

قبل التطرق للعلاقة بين المتغيرين على مستوى النشاط الوظيفي في منطقة الساحل، سنحاول ضبط ذلك نظريا من خلال تحديد المفاهيم وطبيعة العلاقة بينهم.

¹ Thomas Bagger, Security in the Sahel: Call for Articles ?, available at:

[http://www.atlantic-community.org/-/security-in-the-sahel-call-for-articles?redirect=http%3A%2F%2Fwww.atlantic-community.org\(10/04/02014\)](http://www.atlantic-community.org/-/security-in-the-sahel-call-for-articles?redirect=http%3A%2F%2Fwww.atlantic-community.org(10/04/02014))

² Doron zemmermann, " the transformation of terrorism, the new terrorism : impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception ",available at: [http://www.ciarsepack/cp03/cp03g-\(27/04/2014\)](http://www.ciarsepack/cp03/cp03g-(27/04/2014))

أولاً: تحديد بنية العلاقة لمفهومي الإرهاب والجريمة المنظمة: يعد الإرهاب الدولي مسألة معقدة نظراً لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد¹ على الرغم من وجود اثني عشر (12) اتفاقية دولية حول الإرهاب ، فإن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى تعريف محدد لمفهوم الإرهاب مما نتج عن هذه المشكلة الرضا بالتوصيف لا التعريف لأن التوصيف مرتبط بذوات الأحداث لا بالظاهرة.²

لم تتطرق المعاجم العربية القديمة لكلمة الإرهاب والإرهابي، ويرجع الدكتور "أحمد جلال عزالدين" ذلك لكونها كلمة حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة الغابرة³، ونظراً للتطورات الفكرية والمتغيرات الاجتماعية والسياسية على المستوى الداخلي والدولي، فقد ورد في "لسان العرب" في مادة رهب وإسترهه أي "أخافه وأفزعه"⁴، أما المعنى اللغوي للإرهاب في قواميس ومعاجم اللغة اللاتينية فنجد في اللغة الفرنسية كلمتي "terrorisme"، "Terreur" فالأولى حديثة في اللغة الفرنسية ولم تستعمل قبل 1974، أما الثانية فهي مشتقة من الأصل اللاتيني "Tersere-Terrer" وهما فعلا بمرعى يرتعد ويرتجف وتم اشتقاق "Terror-Terroris" ، وكلاهما يحمل ذات المعنى ويقابلهما في اللغة العربية الرهبة والإرهاب.

أما في اللغة الانجليزية ومن قاموس اوكسفورد فإن كلمة "Terrorisme" تعني : "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية"، أما كلمة "Terrorist" فتعني : "الشخص الذي يستخدم العنف لتحقيق أغراض سياسية"⁵.

بالنسبة للتعريف الاصطلاحي فحتى الآن لم يوضع تعريف كامل و شامل لجميع أنواع الإرهاب و صوره، على الرغم من الجهود الفقهية من الأكاديميين والفقهاء أو داخل منظمات و المؤتمرات الدولية⁶، حيث يمكن إحصاء حوالي 109 تعريف ورد بين عامي 1936-1981، إذ أن أول

¹ إسماعيل الغزال، " الإرهاب و القانون الدولي " ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1990) ، ص 09.

² حسن بن فهد الهمويل، الإرهاب و إشكاليات المفهوم و الإلتزام و المواجهة ، تم تصفح الموقع يوم 2012 /04/15 ، نقلاً عن : www.moslimonline.com/page=article_fib=3160

³ أحمد جمال عز الدين ، " الإرهاب و العنف السياسي " ، (القاهرة : دار الحرية ، 1984) ، ص. 20.

⁴ ابن منظور ، " لسان العرب " ، (القاهرة : دار المعارف ، دون طبعة ، دون سنة) ، ص. 174.

⁵ حسنين محمدي بواوي ، "العالم بين الإرهاب والديمقراطية " (لإسكندرية: دار الفكر العربي، (ب.س. ط) ، ص.ص. 41-46 .

⁶ المرجع نفسه ، ص. 42.

المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب عام 1930 كانت أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في "وارسو" ببولندا.

يعرف الفقيه "سوتيل" **soutill** الإرهاب بأنه : "العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفرع بقصد تحقيق هدف محدد"، أما "كايتن إدج" فيصنف الإرهاب ضمن الموجة الرابعة "fourth weve" ويركز على إيقاع عدد من الضحايا¹، أما التعريف الرسمي "للحكومة الأمريكية" للإرهاب هو: "تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد و مجموعات وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب"، أما الإتحاد الإفريقي فيعرف الظاهرة كأى اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس و الموارد الطبيعية والإرث الثقافي². لقد عرفت "لجنة أدوك" التي وضعتها الأمم المتحدة الإرهاب خلال تقرير اللجنة السادسة للأمم المتحدة سنة 2000 بأنه: "يشكل عملا من الأعمال الجنائية الهادفة إلى إحلال حالة ذعر في العموم... وبغض النظر عن أي حال من الأحوال السياسية فلسفية، فكرية، عصرية طائفية أو أي ظرف آخر يستعمل لتبريرها"³.

زيادة على للإرهاب هناك أيضا اختلاف في تحديد تعريف للجريمة المنظمة، نظرا لاختلافها عبر الدول والمؤسسات الوطنية، وكذا تطورها بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كان يشار إليها كالنشاط الإرهابي في تعريف الأمم المتحدة عام 1975، في المقابل نجد خبراء الجريمة يقدمون خصائص متعددة لها، حيث يرى الأستاذ **لويجي فيراجولي** في دراسة له تعرضت للتحويلات التي أحدثتها العولمة في عالم الجريمة وانعكاساتها على أمن المجتمع وأنظمة حمايته بأنها: "الاصطلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية حيث يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح"⁴.

في نفس السياق ومع تزايد الاهتمام الدولي، كان هناك اتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر "Palermo"، حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة

¹ Quan Li and Drew Schaub, "Economic globalization and transnational terrorism: pooled time-series analysis", *Journal of conflict resolution*, 2004, p. 132

² محمد عبد المطلب الخشن، "تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية و الإعتبارات الموضوعية"، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007) ص. 198-199.

³ محمد صديق يوسف، "الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة"، (ب.ب.ن): دار المعرفة، (1998)، ص. 274

⁴ أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص. 111.

للأوطان من طرف 120 دولة في ديسمبر 2000، والتي بدورها خرجت بتعريف موحد هو "مجموعات مهيكلة ومكونة من ثلاث أشخاص أو أكثر، حيث تعمل بالتركيز على هدف ، ارتكاب عدد من المحالفات الضارة وأي مخالفات طبق الاتفاقية الحاضرة ، وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة". وبذلك تعتبرها الأمم المتحدة كل مخالفة على مستوى العبر القومي حيث وقوعها في دولة واحدة يسبب آثار على الدول الأخرى خصوصا المتاخمة.¹

يمكن رصد العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرتين من خلال:

1 -أوجه الشبه :

- تعتمد كل من الجريمة المنظمة و الإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة و السرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ و القواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.

- تماثل الهياكل التنظيم للإجرام المنظم و الإرهاب على الأمن و الإستقرار الوطني و الدولي.

- يتسم كل منها بالترويج نحو العالمية و عبور الحدود، فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة، قد تعتمد إلى تجنيد أتباعها في دولة لتدريبهم في دولة أخرى.

2 -أوجه الاختلاف:

- يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف و مطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح بطرق و أساليب غير مشروعة.

- الجريمة الإرهابية يمكن أن تقع من مجرم واحد و هو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية.

- الإرهابيون يرفضون دائما الاعتراف بجرائمهم ، و وصف ما يقومون به من إرهاب بالجريمة. و قد يقومون بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بجريمة بينما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها و تحرص على إخفاء أنشطتها.

ويبرز جليا العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة على المستوى المحلي والدولي في الفترة الراهنة، في أن كلا الطرفين فاعلان عقلانيين على إعتبار أن الأفعال الصادرة من كليهما تمارس من

¹Gilles favarel-carrigues, "la criminalité organisée transnationale :concept a enterrer ?", l'Economie politique , (15), 2012.P.09

طرف أشخاص لهم سلوك وتحركهم أهداف ووسائل معينة باستخدام العنف والابتزاز والقتل والخطف الذي يجعل كلاهما وجهين لعملة واحدة ، وهذا ما أكدته "Lybov ، Ted Robert Gurr Mincheva" حين طوراً مقارنة لفهم العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشترك في الحراك الاجتماعي وتحليل النزاعات وعلم الإجرام تحديداً.¹

ثانياً: الساحل الإفريقي: مجال خصب لتكامل وتداخل الأدوار بين الإرهاب والجريمة المنظمة: يعد الحديث عن الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي من بين القضايا الرئيسية قبل أحداث 11 سبتمبر. حيث كان الإرهاب كتوصيف للحركة الوطنية المناهضة للاستعمار مثل ما كان في الجزائر أثناء ثورة التحرير، وقد سارت العديد من الدول في إفريقيا على نهج شرعية مكافحة التهديدات الإرهابية. وتغير المعطيات الدولية فيما بعد بدأ تنظيم القاعدة باختراق القارة السمراء مع بداية 1991 لتدعيم الدولة الإسلامية في السودان 1989 والجماعات المسلحة في الصومال 1992 و 1993 في قتالها ضد القوات الأمريكية مروراً بتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي بكينيا ودار السلام في تنزانيا 1998.

تزامناً مع مطلع الألفية الجديدة تصاعدت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل واضح بداية بالجزائر التي عانت عشرية سوداء وانتهت بقدم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة الذي تبنى مشروع المصالحة الوطنية، الذي كان سبب تراجع الأعمال الإرهابية ، رغم ذلك لم تستجب الجماعة السلفية للدعوة والقتال لمشروع المصالحة ، وانتقل توسيع أهداف الجماعة تجاه المناطق الصحراوية لتشمل دول أخرى في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء والمصالح الغربية.²

جاء اعتقال "عبد الملك درودكال" الملقب بـ"أبو مصعب" قيادة التنظيم، وكانت البداية اختطاف (32 سائحا بينهم 14 ألماني و 4 سويسريين) بين جانت وإليزي في أبريل 2003 والتي قادها "عمار الصايفي" المكنى بـ"عبد الرزاق البار" وحصوله على فدية أكثر من 4 ملايين من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، مما سجل هذا الحادث رغبة الجماعة في التحول والخروج من الدائرة المحلية الضيقة، خاصة بعد انحصار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات الداخلية وتضييق

¹ Doron zemmermann, op.cit, p.43

² شاكر ظريف ، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية - التحديات و الرهانات - " ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2011) ، ص.ص. 95- 96 .

الخنق من جانب الجزائر والملاحقات الأمريكية والدولية¹، ويضاف على ذلك الأهمية التي تكتسبها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلحة إعتبارا للموقع والتنقل السهل واختراق الحدود البرية الجزائرية الجنوبية ومالي، النيجر دون إغفال البعد الاستراتيجي والاقتصادي للمنطقة لما توفره من عوائد الغاز والنفط، السياحة²، وهو ما يساعد الجماعات الإرهابية في تحقيق واكتساب الصيت الإقليمي والعالمي في مدة زمنية قصيرة لأعمالها.

تواصلت عمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي* في منطقة الساحل، فعلى المستوى العملياتي زواج بين التكتيكات المختلفة، في المقابل أقام علاقات مع مهربي الأسلحة والسجائر والمخدرات. في أواخر 2006 نفذ تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" AQIM أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع "Halburton"، وفي 12 أبريل 2007 نفذ هجوم على العاصمة الجزائرية حصد 33 قتيل أغلبهم مدنيين ثم انتقلت التفجيرات إلى الدار البيضاء في المغرب في 11 مارس 2009. (انظر الملحق رقم 05)

في نفس السياق تعددت هذه العمليات بوتيرة كبيرة، أين سجلت إحصائية عام 2013 أن الهجمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل تفاقمت بشكل مقلق ب 60 في المائة عن العام السابق، وبلغ مجموعها 230 حادث المنطقة، وهو أعلى مجموع سنوي في المنطقة على مدى السنوات الأثنتي عشرة الماضية، حيث ارتفعت منذ 9/11 أكثر من 600 في المئة، وكانت الدول الأكثر تضررا من هجمات جديدة في عام 2013 هي ليبيا، الجزائر، تونس، ومالي.³

في 16 يناير 2013 أشرف "مختار بلمختار، على هجوم في عين اميناس في الجزائر ، ثم تعاون مع حركة الجهاد والتوحيد "MUJAO"، لتنفيذ هجمات اثنين في النيجر والذي قتل فيها 20

¹ عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، مرجع سابق، ص. 59.

² نبيل بوببية، مرجع سابق، ص. 65.

* في سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة رسميا انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية أين تم في ليلة 26-01-2007 إعلان التنظيم الجزائري الذي تغيير اسمه ليصبح "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي AQIM"، وأصبحت تظم بالإضافة إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجماعة الليبية المقاتلة "LIFG" والجماعة التونسية المقاتلة والجماعة الليبية المقاتلة "GICM".

³ Yonah Alexander, "Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013", **International Center for Terrorism Studies and the Potomac Institute for Policy Studies**, (01) 2014, p.p 05-08.

شخصاً في قاعدة عسكرية وموقع توريد محطات الطاقة النووية واليورانيوم التابع لفرنسا¹، إلى جانب ذلك وخلال الأزمة المالية 2011 شاركت عناصر "بوكو حرام" في الأعمال العدائية في مالي وتعاونت مع "تنظيم القاعدة" AQMI وحركة الشباب في عمليات في كينيا أين قتل في نحو 59 مدنيا وإصابة أكثر من 125 في اعتداء على Westgate Mall، إلى جانب 18 جندياً أمريكياً في "the Black Hawk Down" في الصومال، وقد أنشأت بذلك وصلات مع حزب الله، لتمويلها خاصة من شمال نيجيريا.

نتيجة للفوضى الأمنية في ليبيا وتبعاتها من انتشار الأسلحة ونشاط شبكات التهريب، بالإضافة للتدخل الفرنسي في مالي 2012، تزايدت حدة الاستقرار والأمن وتوسيع العنف الطائفي بين المسلمين و الميليشيات المسيحية، لطرق باب الحرب الدينية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يضاف إليه تصعيد الصراعات الطويلة الأمد التي تتطوي على الإرهاب، وغيره من أشكال العنف في جمهورية جنوب السودان، التي لها إحياءات القبليّة بين حكومة الرئيس المنتخب ديمقراطياً "Salva Kiir" التي تقاوم ضد الانقلاب وتمرد الذي يقوده زعيم منافسيه "Riek Machar"، نائب الرئيس السابق، مما يهدد بانزلاق إلى حرب أهلية مكلفة، تؤثر في نهاية المطاف على مصالح الدول المجاورة والمجتمع الدولي ككل.²

هذه التهديدات الإرهابية في المغرب العربي والساحل تكشف عن بيئة التهديد الأمني الجيوسياسية المتغيرة، على اعتبار أنها أخطر التحديات الإستراتيجية الإقليمية الأوسع ضمن "قوس عدم الاستقرار" "Arc Of Instability"، وهذا ماكدّه اجتماع مجلس الأمن للأمم المتحدة في جلسة خاصة مارس 2013 أين حذر من أن "قوس عدم الاستقرار" تمتد عبر المناطق الصحراء والساحل³، وإذا تركت لحالها يمكن أن تحول القارة إلى أرض خصبة للمتطرفين ونقطة انطلاق هجمات إرهابية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، ليس أكثر وضوحاً في تلك البلدان المطلّة على مناطق الصحراء والساحل التي قد تأتي في إطار تزايد الهجمات و الحوادث الإرهابية.⁴

¹ Antonin Tisseron, What Kind of Terrorism in the Sahel After Operation Serval? Nomadic Jihadism and Regional Expansion, available at: <http://www.atlantic-community.org/-/what-kind-of-terrorism-in-the-sahel-after-operation-serval-nomadic-jihadism-and-regional.%>

² Yonah Alexander, " Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013", op.cit, p 08

³ Ibid, p.08-09.

⁴ Jacques Roussellier, "Terrorism in north Africa and the sahel: al qa'ida franchise or freelance?", middle East institute policy brief, (34), (8)2011, Washignton.DC.p04 .

لقد سمحت الخبرة والتداخل مع الشبكات الإجرامية بتتبع العمليات الإجرامية فإلى جانب التفجيرات نجد عمليات الاختطاف ضد السياح في منطقة الساحل والصحراء الكبرى. ففي جانفي 2009 تم اختطاف أربعة أجانب (سويسري والماني وبريطانيين) على الحدود بين مالي والنيجر، وفي نوفمبر من سنة 2009 تم اختطاف خمسة أوروبيين في ثلاث عمليات منفصلة الأولى في موريتانيا أختطف فيها ثلاث مواطنين إسبان والثانية بمالي اختطف فيها رعية فرنسي يدعى **Pierre Camatte** أفرج عنه في 23 فيفري 2010 والثالثة في 26 نوفمبر خطف فيها فرنسي يدعى **Michel Germaneau** أعدم بعد العملية الفرنسية الموريتانية الفاشلة ضد معازل التنظيم في صحراء كيدال شمال مالي في جويلية 2010.¹

لم يقتصر استهداف الأجانب في الساحل والصحراء على الخطف، فقد أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن قتل موظف إغاثة أمريكي في "بامكو" بموريتانيا في جوان 2008 ومسؤوليته عن الهجوم الانتحاري على السفارة الفرنسية بالعاصمة نواكشوط في السنة نفسها²، إضافة إلى اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في إقليم أزواد شمال مالي في 2012 من طرف حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا "**Mujao**" المتحالفة مع فرع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "**Aqmi**".³

جدول رقم 04: تأثير هجمات القاعدة حسب النوع: الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا

Year	Armed Attacks	Bombings	Assaults	Hijackings	Kidnappings	Suicides
2006	9	9	1	0	0	0
2007	18	21	3	0	0	5
2008	7	17	2	0	1	8
2009	24	22	5	2	5	1
2010	5	0	0	3	0	2

Jacques Roussellier, op.cit ,p04

المصدر :

¹ حسام حمزة ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2011) ، ص. 94 .

² Jacques Roussellier, op.cit, p04

³ محمد بن أحمد، " المختطفون سلموا الدبلوماسيين الجزائريين لمسلحين توارق " ، الخبر ، 6680 ، (04) 2012 ، ص. 03 .

جول رقم 05: تقارير حول الهجوم الإرهابي وهجمات القاعدة

Year	Terrorist Attacks	AQIM Incident Reports			
	Maghreb/Sahel**	Algeria	Mauritania	Niger	Mali
2006	N/A	20(98)	0	0	9(1)
2007	161	40(785)	2(8)	0	0
2008	152	23(347)	2(17)	1(3)	0
2009	104	38(167)	5(10)	4(22)	3(2)
2010	N/A	15(133)	0	2(14)	1(2)

المصدر: yonah Alexander, "Maghreb & Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat of al-Qaeda and other Terrorists in North & West/Central Africa," **International Center for Terrorism Studies and the Potomac Institute for Policy Studies**, January 2010.p06

هذا الصعود الكبير في مستويات التهديدات العبر القومية، تبعته في نفس الوقت حركية كبيرة في معظم أشكال الجريمة المنظمة" تجارة المخدرات الأسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة، الآثار، أنواع الحيوانات، غسل الأموال...¹، نتيجة لارتباطها في كثير من الأحيان بالغموض والتمويه الذي تمارسه النخب المحلية من جهة، ومن جهة أخرى كثيرة هي صلات بين العصابات الإجرامية وقوى نافذة في السلطة وتصبح الأموال الطائلة لهذه الفواعل الإجرامية العابرة للحدود وسيلة لشرعية النشاطات المشبوهة في أكثر من دولة.

نتيجة للأزمات -الاقتصادية والفسل الدولاتي، غياب التنمية، التكالب الدولي على المنطقة خاصة من الشركات العبرو طنية والتحالف الإثني معها نهاية بالفشل الأمني² - المرتبطة تاريخيا بظاهرة الوسيط "Middlemen"، فقد أخذت الجريمة المنظمة العابرة للحدود على عاتقها في منطقة الساحل الإفريقي امتدادا ونشاط كبير بين الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، السودان، حيث تبرز ظاهرة تجارة المخدرات كأخطر النشاطات غير الرسمية التي أخذت موقع هام في تجارة المنطقة، و ساهم القرب الجغرافي من مناطق الإنتاج وعبور المخدرات إلى إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى بالإضافة إلى السنغال وساحل العاج، غانا، التوغو،

* Algeria, Chad, Libya, Mali, Mauritania, Morocco, Niger and Tunisia.

¹Jacques Roussellier, op.cit, p06.

² شاكز ظريف، مرجع سابق، ص 95.

البنين، نيجيريا، الكامرون)، زيادة إلى ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا وفسادها، وبين الحروب والانكشاف الأمني في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على الأمن المجتمعي في منطقة الساحل.

تشير أرقام كميات القنب الهندي المضبوطة في الجزائر بالأطنان بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقرص الهلوسة والمؤثرات على العقل¹، وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 مليون دولار، وتم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب، وتم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية 500 كلم جنوب تمنراست قدرت قيمتها بـ 45 مليون دولار². واعتمادا على بيانات الحجز المخدرات التي تم مصادرتها في القارة الأوروبية والتي مصدرها إفريقيا التي تحولت إلى مجال عبور من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية نحو شمال إفريقيا باتجاه أوروبا والشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ومصر ما يمثل نسبة 27 ما يعادل 10 طن بقيمة مالية تقدر بـ 1.8 مليار دولار³.

لقد أشارت في ذلك "منظمة الأمم المتحدة العالمية لمراقبة الاتجار بالمخدرات" أن: "قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل ومقلق للغاية مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا كمناطق للعبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوروبا مروراً بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية"⁴.

انتقلت ذلك التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو قارة إفريقيا لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الظاهرة على عكس إفريقيا حيث كل الظروف مهيئة ، والبيئة ملائمة جدا وبالتالي فإن الرواج المتزايد للمخدرات بالإضافة للعواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد خصوصا الشباب، أين يغذي الجريمة الحضرية وبالتالي يصبح تهديد موضوعي وجودي بحكم ما يخلفه من ضرر بالسلامة الصحية والمعنوية والعقلية لمجتمعات

¹ حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص. 95 .

² أمحمد برفوق ، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري " ، مجلة الجيش ، 543 ، (01) 2008 ، ص. 52 .

³ شاكر ظريف، مرجع سابق، ص. 99 .

⁴ أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص. 111.

دول الساحل خاصة، وبمتماسك الدولة في حد ذاتها، "فالمخدرات إذا هاجمت الفرد البشري تضعف الشعوب و كمحصلة تضعف الدول"¹.

زيادة إلى الاتجار بالمخدرات، يعتبر النشاط الإجرامي الذي أخذ بعد جغرافي هائل في المنطقة والاتجار بالبشر كإشارة واضحة للأرباح المالية التي يجنيها هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة الوطنية و عبر الوطنية²، حيث يوظف الأطفال والنساء في الاسترقاق الجنسي و العمل الرخيص و الحروب و التهريب خاصة في مالي و النيجر و تشاد و بوركينا فاسو ، ويشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نمو سنوي بمعدل 32 بليون دولار ، حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر ب 7 بليون دولار ، وتشير الكثير من الدراسات أن قيمة تهريب الطفل حول هذه المناطق حوالي 10000 - 20000 دولار و 50000 دولار للمرأة ،و يكون تهريب الأطفال البدو غالبا نحو دول الخليج عبر الجزائر/ موريتانيا أو عبر محور المغرب / إسبانيا و طريق الجزائر / تونس / إيطاليا .

كثير ما يرى هؤلاء الأطفال و النساء مشردين يتجولون في شوارع تمنراست و وهران كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو لتغيير مسار الخط والاستقرار النهائي في دول العبور³. وبذلك تحتل عائدات هذه الظاهرة المرتبة الثانية بعد تجارة المخدرات ب 1.5 مليار دولار في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، وبلغ إجمالي المتاجرة بالبشر عبر العالم ب31 مليار دولار .

ما يدعم هذه التهديدات ويوفر الضمانات لانتشارها بشكل كبير في منطقة الساحل الإفريقي هو استعمال الأسلحة وتهريبها أو استيرادها عبر حرية تنقل الأشخاص، والأزمات السياسية(الكويت ديفوار، إفريقيا الوسطى، ليبيا..)، وهذا على طول الشبكة الإقليمية من القرن الإفريقي إلى دول غرب إفريقيا ثم صعودا نحو دول المغرب العربي⁴، إذ تشير تقديرات مسح الأسلحة الخفيفة لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، و80 بالمائة من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي و

¹ شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص. 99 .

² أحمد طالب أبصير، مرجع سابق ، ص. 87 .

³ شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص. 102 .

⁴ أحمد طالب أبصير ، مرجع سابق. ص. 91- 106 .

النيجر¹، وحسب "محمد ابن شامباس" أن كمية السلاح المتداول في منطقة الساحل الإفريقي هي 8 ملايين قطعة سلاح². نتيجة سقوط نظام معمر القذافي إلى إحداث فراغ سياسي تزامن معه تدفق و انتشار واسع للأسلحة عبر الحدود غير المراقبة ، حيث قدرت من طرف الحكومة الليبية ب500 صاروخ من نوع SA-16 وكذا SA-14 و SA-18 سام5 و7 وصواريخ ستينجر صواريخ الجيل السابق، والتي دفعت إلى تزايد مخاوف الجزائر والمجتمع الدولي خاصة بعد إقدام فرع تنظيم القاعدة بالمنطقة على توظيف أموال الفدية للحصول على الأسلحة الثقيلة³.

إضافة إلى تجارة وتهريب السلاح، تنشط تجارة السجائر المهربة وبعض السلع التي مصدرها خاصة الجزائر كالوقود والمواد الغذائية وكثيرا ما توصف بالتجارة غير المنتظمة وغير الشرعية وفي بعض الأحيان الموازية⁴، ويؤكد الكثير من المهتمين خصوصا لدى السلطات الجزائرية بوجود علاقة تهريب تلك السلع وأنشطة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عبر الصحراء الجزائرية إلى منطقة "كيدال" في مالي و"أغاديز" بالنيجر مرورا "بسرت" الليبية ، حيث تمثل عصابات الإجرام والمخدرات بالمنطقة بنسبة 80 من تلك الموجودة في العالم بما فيها تلك التي في آسيا و أمريكا اللاتينية .

إذا فظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بطبيعتها تشكل تهديد أمني لكل المستويات والأبعاد، لكن يبقى القطاع المتضرر أكثر هو الاقتصاد رغم المفارقات التي تميز دول الساحل وتجعلها بعيدة عن الأزمات المالية العالمية ومشاكل الندرة النسبية للثروة ، إضافة إلى تأثير طبيعة الأنظمة السياسية حيث قال الرئيس الأسبق "جورج ولكر بوش": " يجب علينا أن نخاف من الدول الفاشلة أكثر من خوفنا من الجيوش العسكرية"⁵.

وبناء على ما ورد فإن تنامي هذه الظاهرة يبقى مرهون بالوضع الأمني الذي تعيشه الدولة في المنطقة⁶، إضافة للعجز الشبه كلي للمقاربات الأمنية التي تنتبها إلى حد الآن دول منطقة الساحل

¹ حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص. 96 .

² أحمد طالب أبصير، مرجع سابق ، ص. 107.

³ زهير آيت سعادة ، الأزمة الليبية و انعكاساتها الأمنية على منطقة الساحل ، الأزمة الليبية و انعكاساتها الأمنية على منطقة الساحل ، تم تصفح الموقع يوم 2013/11/18 نقلا عن : <http://www.elayem.com/2011/11/20/>

⁴ بشير مصطفى ، "قارة حاضرة وهموم منسية" ، الشروق اليومي ، 3009 ، 29 / 07 / 2010 ، ص 10 .

⁵ زهير آيت سعادة ، مرجع سابق.

⁶ شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص. 101-102 .

الساحل في مواجهتها لتهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة، مما يوجب توطيد مقاربات أمنية جديدة وشاملة في إطار تعاون إقليمي مشترك.

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية

إن الإنكشافية التي لازمت الأمن الإنساني في المنطقة الساحلية لم تقتصر على الإرهاب و أنواع الجريمة الأخرى العابرة للحدود ، بل تعدت إلى تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية التي بدورها تعد مصدر تهديد يزعزع اللأ إستقرار الاقتصادي و التوازن الديمغرافي، وحتى بناء الدولة.

أولا : تعريف الهجرة الغير شرعية: تعددت التعاريف حول ظاهرة الهجرة و هذا راجع لتعدد جوانب الظاهرة ، اختلاف زوايا النظر حول الموضوع ، وكذا سعة مجاله ، فالهجرة لغة هي كلمة مشتقة من الفعل " هاجر ، يهاجر " الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه والمقصود بها الخروج من أرض إلى أخرى¹.

أما إصطلاحا فالهجرة حسب الأستاذ "M. Tribalat" لها مفهومان أحدهما عام يعني : "الحركة أو الفعل الآني في الانتقال من دولة غير الدولة الأصل"، والآخر خاص يعني: "دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم"²، ويمكن تعريف الهجرة بأنها: "عملية انتقال شخص من بلد إلى آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة". وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها: الهجرة العمالية ذات الدوافع الاقتصادية، الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية والأمنية، الهجرة السكانية والأمنية، الهجرة السكانية ذات الدوافع الديموغرافية.³

وعليه فالهجرة الشرعية: " هي ذلك النوع من الهجرة المرتبطة بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوازات سفر ووثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود عمل محددة المدة و بترخيص من الدولة المستقبلة"⁴.

¹ فضيل دليو وآخرون، " الهجرة و العنصرية في الصحافة الأوروبية"، (الجزائر : مؤسسة الزهراء للنشر، 2003)، ص15.

² محمد سمير عياد ، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي : العوامل و السياسات" ، العالم الإستراتيجي ، 05 ، (3) 2008 ، ص.4 .

³ المرجع نفسه ، ص.05

⁴ البشير الحوت ، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية المغربية"، دراسات ، 28 ، 2007 ، ص.52 .

أما الهجرة غير الشرعية أو السرية فيمكن تحديدها من خلال المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات و الشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدين بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب، وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون بصفة شرعية أو غير شرعية إلى دولة تكون ممر للانتقال إلى دولة أخرى¹، ووفق أساليب كالتعاقد مع شركات التهريب ، التسلل من خلال الحدود و الزواج المؤقت أو الشكلي للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان ، أو استخدام الوثائق و الجوازات المزورة و بطاقات العبور على الحدود .

ثانيا : تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن و الإستقرار في الساحل الإفريقي: نتيجة لحالات اللأمن الإنساني المتمخضة من رحم الأزمات الداخلية ، الحروب و الصراعات المسلحة ، المجاعة ، الأوبئة ، الكوارث الطبيعية (الجفاف ، التصحر ، الجراد) والفقر (540 مليون حالة فقر أي 45 بالمائة من سكان القارة و30 بالمئة من فقراء العالم)²، ونقص الرعاية في دول الساحل ، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية، تندفعت موجات هجرة وحركات نزوح هائلة لآلاف من المدنيين هروبا من تلك الظواهر³، فحسب تقديرات "اليونيسيف"فعدد الأشخاص الذين فروا من مناطقهم في إفريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص منهم 06 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين⁴.

في تقرير أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني الجزائري حول ظاهرة الهجرة الغير شرعية الآتية من منطقة الصحراء الكبرى، أنه تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية جانفي 2007، وقدم هؤلاء حسبما تضمنه التقرير من مختلف دول الساحل وبعض الدول العربية و قارة آسيا ، بينهم 1683 امرأة و1300 قاصر.⁵

إن دراسة و تحليل حركات الهجرة غير شرعية في منطقة الساحل تضعنا أمام حقيقتين للهجرة الأولى داخلية تكون من مناطق البدو (المربين و الزارعين) إلى المدن، والثانية خارجية فتكون من الدول الإفريقية عموما نحو شمال القارة للاستقرار هناك أو العبور نحو أوروبا⁶. وبالتالي تزايدت

¹ عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص.4 .

² بشير مصطفى ، مرجع سابق ، ص.10 .

³ حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص. 97 .

⁴ شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص. 105 .

⁵ نبيل بويبية ، مرجع سابق، ص.85 .

⁶ حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص. 97 .

بشكل عام بعد التسعينيات مما ساهمت بقدر كبير في إعادة رسم المعالم الديموغرافية¹، السياسية و الثقافية لبعض الدول الإفريقية خاصة التشاد، مالي، ساحل العاج، الكامرون والسنغال وغيرها من الدول، وكان ذلك على مستوى سوسيو اقتصادي بالدرجة الأولى.²

يعد التهديد المنبثق من ظاهرة الهجرة أمني بالدرجة الأولى، نظرا لمساسه بالقطاعات الخمس للأمن وفق طرح باري بوزان³، وهذا ما يظهر أكثر في ظل اختلاط بشبكات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية بهم واستغلالهم أو الاستفادة منهم، وكذا طموحهم إلى السلطة والثروة في تحقيق مآربهم وأهدافهم، كالماتجة بالمخدرات، السلاح، الرق، الدعارة، تجارة البقايا النووية و الكيميائية، التهريب وتزوير الوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض الأموال... وهذا تفعيل مباشر للاقتصاد الغير شرعي **l'économie Souterraine**⁴.

لم يقتصر هاجس الهجرة الغير شرعية على هذا الحد، بل تعدى إلى إمكانية نقل الأمراض الخبيثة و الآفات الصحية المصاحبة لها كالإيدز المتفشي بنسبة 67 بالمائة بين سكان القارة وفق إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2007، نتيجة تنامي نشاط شبكات الدعارة والتجارة الجنسية باستخدام المهاجرين السريين، فحسب تقارير الدرك الوطني الجزائري أنه تم توقيف 688 مهاجر غير شرعي خلال الثلث الأول من 2008 لتورطهم في جرائم تمس أمن البلاد و اقتصادها (تزوير جوازات السفر، وثائق رسمية، العملات، حيازة مخدرات و تهريبها)، وتشير إحصائيات أن الأرباح التي تجنيها الجماعات المتخصصة في التهريب ما يقارب 35 مليار دولار سنويا .

لقد أثرت تداعيات الهجرة الغير شرعية على الأمن المجتمعي والهياتي لدول منطقة الساحل الإفريقي، خاصة الجزائر والتي وصل فيها عدد المهاجرين الغير شرعيين من مالي، النيجر، بوركينا فاسو والتشاد إلى ما يقارب 9 آلاف شخص من جنسيات مختلفة⁵، وهذا ترادفا مع الأزمات البنوية التي تشهدها هذه الدول كالأزمة المالية وإفريقيا الوسطى والحرب في ليبيا... إضافة لذلك

¹ أنطوني غدنز، ترجمة: فايز الصناع، "علم الاجتماع" (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005)، ص.142.

² شاكر ظريف، مرجع سابق، ص. 170.

⁴ Monica den boer, Crime et Immigration dans l'union Européenne, sur :

<http://www.ciaonet.org/olj/CC/3132.cc-Fallnin 98/bom 01.pd 15/01/2014>

⁵ عبد الوهاب بن خليف، " الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: التهديدات و الحلول "، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، ص.7-8.

فانعكاسات الهجرة الغير شرعية تساهم في هدم بنية مجتمعات المنطقة الأصلية، وإعادة تركيب مجتمعات مستقبلية لهم، لأن غالبية المهاجرين السريين يختلفون في أنماطهم الحضرية و الثقافية و عاداتهم¹، ناهيك عن الحساسية التي يثيرها هؤلاء في العلاقات الثنائية الدبلوماسية التي تجمع سواء بين دول منطقة الساحل فيما بينهم أو مع دول الإتحاد الأوربي²، ويمكن أن نستشهد في هذا الصدد بتوتر العلاقات الثنائية الدبلوماسية بين إسبانيا والمغرب كون هذه الأخيرة اتهمت نظيرتها بعدم قدرتها على التصدي لموجات المهاجرين الغير شرعيين الراغبين في الوصول إلى جزر الكناري، مما دفع دول الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزائر ، المغرب ، ليبيا) في الإبقاء على الهجرة غير الشرعية ضمن المقاربة الأمنية الخاصة بهم.

هذه الدوامة الداخلية لدول الجنوب صاحبها المشاكل الاجتماعية الناتجة عن تواجد الأفارقة مع سكان مناطق العبور، حيث نشب في سبتمبر 2000 صراع مسلح بين الليبيين و المهاجرين الأفارقة خلف مقتل 136 شخص حسب الرواية الرسمية الليبية، مما دفع بعزل الأفارقة في تجمعات و محاصر خاصة للحد من تزايد مشاعر الكراهية.³

إن الموقع الجيوستراتيجي لدول منطقة الساحل الإفريقي خاصة الجزائر، ليبيا، جعل منها منطقة عبور حيوية و ممرا رئيسيا للمهاجرين الوافدين من دول كالسنغال، الكامرون، ساحل العاج، غينيا، البنين، نيجيريا، بوركينا فاسو، غانا، ليبيريا، مالي وتشاد وكذا النيجر، لإستكمال الرحلة نحو الضفاف الجنوبية لأوروبا أو الإستقرار بصورة دائمة في دول المغرب العربي، حيث أصبحت الحدود سهلة الاختراق بفعل إمتدادها الجغرافي وطبيعتها العبر و طنية، وكذا نقص إمكانيات الرقابة المحدودة.⁴

تماشيا مع تردي الأوضاع الأمنية بعد الأزمة المالية 2012، وانهيار النظام السياسي في ليبيا، يقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة المغاربية والساحلية الصحراوية، أن عدد الأفارقة المستقبليين والمستقرين نهائيا في دول المغرب العربي أكبر من عددهم في أوروبا، حيث أعادوا إحياء طرق التجارة عبر مدن الصحراء "قاو" في مالي و "أغاديز" بالنيجر، "أبيشي" في تشاد ،

¹ حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص. 98 .

² نبيل بويبية ، مرجع سابق ، ص. 85 .

³ شاكز ظريف، مرجع سابق ، ص ص 108-114 .

⁴ Nouri Khaled , profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie, sur : <http://www.cixvdded-dz.com -14/profil-migrants-subsahariens.pdf> (11/01/2011).

"تمنراست" و"أدرار" في الجزائر، وكذا تركيز التنظيمات المافياوية على ظاهرة تهريب البشر بالاستفادة من الفساد المحلي. (أنظر الملحق رقم 06).

يرى العديد من المختصين في شؤون الهجرة من بينهم الأستاذ "Pastore" أنه من غير المنطقي الحديث عن صور آلاف أن المهاجرين يعبرون المتوسط، دون وجود تنظيم هرمي موحد لشرطة الحدود أحيانا، خاصة في ظل تداخل وظائف شبكات التهريب المرتبطة ببعضها البعض من تهريب الأفراد إلى المخدرات وحتى السلاح، وفي المقابل أصبح عبور الصحراء سهلا مقابل بعض الدولارات حيث أن التهريب من المغرب إلى الجزر الإسبانية يبلغ 200 دولار للأطفال وبين 800 إلى 1200 دولار للأفارقة الرجال في حين يدفع المغاربة 500-800 دولار، وتقدر منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه في 2004 حاول 120000 مهاجر غير شرعي عبور المتوسط من بينهم 35000 من إفريقيا الصحراء الكبرى و 100000 مهاجر غير شرعي يهاجر سنويا عبر جزر الكناري.¹

تعد موجات الهجرة بجميع أشكالها هي استجابة للتهديدات الأمنية التي تمس مباشرة المجالات والسياسات المتعلقة بالأمن ، وما تعانيه دول منطقة الساحل يعكس صور ومستويات التهديدات الأمنية المتعددة والمتشابكة، الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا نحو الدولة كأداة ، لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديد أمني متعدد المستويات، وهو ما زاد من حدة النقاشات حول المقاربات الأمنية الواجب اعتمادها لمواجهة التهديد الأمني لموجات الهجرة الغير شرعية، وكذا التهديدات الأمنية الأخرى المرافقة سواء بالنسبة للدول الأصل أو دول العبور و المرور أو الدول المقصودة.²

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن كثافة العمليات الممارسة من إرهاب دولي وتنامي دور تنظيمات الجريمة المنظمة "تجارة المخدرات ، المتاجرة بالبشر وتهريب الأسلحة والسجائر..." و كذا الهجرة الغير شرعية، تؤكد أنها أحسنت الخيار بلجوها لمنطقة الساحل الإفريقي، وأنها درست جيدا الانكشاف الأمني فيها وحققت ملاذا جيدا لنشاطها وصدى لعملياتها، وهذا الخطر الأمني ظاهر في العجز الشبه كلي للمقاربات الأمنية التي تتبناها إلى حد الآن دول منطقة الساحل الإفريقي في مواجهتها للتهديدات الجديدة، وهو ما يوجب توطيد مقاربات أمنية شاملة .

¹ شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص.ص. 111-113.

² أحمد طالب أبصير ، مرجع سابق ، ص.ص. 87-89.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التشخيصية لمنطقة الساحل الإفريقي يمكن أن نصل إلى مايلي:

الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي وماتزخر به من إمكانيات وثروات، جعل منها من بين بؤر التوتر ذات الاهتمام الدولي الكبير، ومنطقة إستقطاب من قبل القوى الكبرى . وفي نفس الوقت لعبت التركيبة الإجتماعية المفككة ، التعدد القبلي -الإثني و هشاشة النظام السياسي نتيجة لعملية تراكمية، دورا بارزا في تشكل التهديدات الأمنية التقليدية و الحديثة في المنطقة ، والتي أثرت بصفة سلبية على أمنها و استقرارها.

لقد تجسدت التهديدات الأمنية التقليدية بصفة عامة في النزاعات الداخلية التي تعاني منها المنطقة، والتي عبرت عنها المطالب الانفصالية للعديد من الحركات المتمردة التي تعاني التهميش في العديد من المجالات مثل :التوارق في مالي و النيجر،وهذا بدوره يعكس حركية النزاعات الإثنية التي تعد أخطر وأبرز النزاعات في المنطقة، لأنها ناتجة من اسباب واقعية ، تدل عن مدى الإضطهاد الذي تعانيه المنطقة في ظل هشاشة النظام السياسي، وسياسات الإقصاء المعتمدة و الغياب التام للتنمية، وهوماتعكسه بالتحديد أزمة التوارق واعادة اندلاع الأزمة خاصة منها الاخيرة 2012 في إمتدادها التاريخي و الحاضر.

تعد التهديدات الجديدة أكبر تحدي يواجه دول منطقة الساحل الإفريقي موازاة نع التحولات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة من إنفلات أمني في مالي وإفريقيا الوسطى بالاضافة الى ليبيا ومانتج عنها من تسرب للأسلحة، وتزايد تنامي نشاط القاعدة ومعمليات الاختطافات مما انعكس بدوره على الأمن المجتمعي لأن هذه التهديدات هي مسار وظيفي للأزمات الاقتصادية والفشل الدولاتي، غياب التنمية، التكالب الدولي على المنطقة و تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات معظم دول .

إن تشابك المسائل الأمنية و تزايد الانكشاف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي نتيجة تفاقم الأزمات الداخلية و الصراعات المسلحة وتقشي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وكذا الهجرة الغير شرعية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتأثيرات 2001/09/11، وضع منطقة الساحل الإفريقي موقع اهتمام دولي واسع، مما أفضى إلى دفع الجزائر من منطلق مرجعياتها الدستورية والتاريخية وكذا براغماتية توجهاتها تكيفا مع المنظومة الدولية إلى التعامل مع طبيعة الأوضاع من منطلق مقارنة تعتمد ميكانيزمات متعددة وتتبع من بعدين أساسيين هما التنمية والأمن والسلم كتوجه شامل يتماشى مع الظروف الدولية والتحولت على مستوى البناء القيمي والهيكل لمنظومة العلاقات الدولية واحتراما للشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي .

وعليه قد تم هندسة هذا الفصل من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مرجعيات السياسة الخارجية الجزائرية وذلك بالتركيز على مبادئها وسماتها، وكذا أبعادها الركيزة المؤسسة للمقاربة الشاملة، أما في المبحث الثاني فقد اقتصرنا الدراسة في التركيز على أهم ميكانيزمات المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل من إرهاب وجريمة منظمة وكذا الهجرة الغير شرعية، كميكانيزمات ذات فعالية وأصلح لاحتواء التهديدات الأمنية في المنطقة، وتحقق أكبر قدر من التنمية و الاستقرار، ثم أهم العراقيل التي تواجه هذه المقاربة في بنائها التصوري والعملية.

المبحث الأول: مرجعيات وأبعاد المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد حرصت الجزائر في إطار تفاعلها مع بيئتها الخارجية على تبني مبادئ مرجعية وموجه لسلوكيتها الخارجية تجاه الظواهر الدولية. كما اتسمت في نفس الوقت بمميزات ارتبطت بها كمفسر للعديد من توجهاتها إزاء البيئة الخارجية، مما انعكس بدوره على بلورة وتوجيه أبعاد المقاربة الشاملة المتبناة في مواجهة ديناميكية التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

ارتبطت السلوكية الجزائرية تجاه فضاءها الإقليمي بجملة من المبادئ والسمات، جعلت منها تتفرد في تصوراتها ومقاربتها للظواهر الدولية بما يخدم المصلحة الوطنية ،وتحترم القواعد التي تحكم مسار العلاقات بين الفواعل الدولية.

أولاً: سمات السياسة الخارجية الجزائرية: لقد حرصت الجزائر في إطار تفاعلها مع بيئتها الخارجية تبني العديد من المبادئ كمحدد وموجه لسلوكيتها الخارجية تجاه الظواهر الدولية ، مما فسح المجال لاتسام سياستها الخارجية بمميزات تسمح لتفسير العديد من سلوكيات الجزائر منذ بداية ظهور معالم الدولة.

قال الرئيس هواري بومدين في خطابه الذي ألقاه أثناء اجتماع السفراء الجزائريين في الجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 1969: الاستقلال الوطني ، التعاون المتبادل والمتفتح على العالم على أسس واضحة في إطار احترام سيادة الشركاء ، رفض سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية ، رفض الاستغلال الاقتصادي للعالم الثالث عن طريق التجارة الخارجية وبواسطة الرأس المال الدولي أو بيع مانسميه بالتكنولوجيا " هذه الضروريات التي يجب على بلادنا إن تدافع عنها وتحترمها من أجل المساهمة في إقامة روابط دولية تحترم كل الشعوب بدل تغني الأغنياء وتفقر الفقراء".

تماشياً مع هذه الأهداف، عملت الجزائر على تكييف سياستها الخارجية بما يتوافق مع مرجعياتها التاريخية والدستورية، قيمها ومعتقداته مصلحتها ، وعليه اصطبغت السياسة الخارجية بخصائص منها:

- الحضور العقلانية الثبات الاستمرارية الاستقلالية والمرونة.
- السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية .¹

¹ إبراهيم سعادة ، "الجزائر و الأمن الإقليمي"، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق) ، ص10.

- احترام المبادئ والمواثيق الدولية وكذا الحضور الدائم في المحافل الدولية.
- التركيز على العلاقات الاقتصادية .
- الواقعية الفعالية الديناميكية العقلانية.
- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف، ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة .
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات لتحقيق الأهداف المرجوة¹

هذه الخصائص التي تميز السياسة الخارجية الجزائرية هي انعكاس للقيم المحورية في المرجعية التاريخية* للسياسة الخارجية الجزائرية.

وقد احتوى بيان أول نوفمبر 1954، أهم الثوابت التي تبنتها الجزائر كقيم محورية* في سياستها الخارجية:

- **ثوابت وطنية:** وهي متمثلة في نصرته القضية التحررية الوطنية واستعادة مشتملات الهوية الوطنية و الوحدة الترابية و السيادة.

- **ثوابت قومية:** البعد المغاربي و العربي الإسلامي و الإفريقي و هو دلالة على أن الحركة الوطنية التحررية لها أبعاد تضطلع بها و هو ما جاء في البيان.²

- **ثوابت إنسانية:** و هي مبادئ العدالة و الشرعية الدولية و القيم الإنسانية و هو ما جاء في البيان احترام مجمل الحريات الإنسانية دون تمييز عرقي أو ديني و التأكيد على التعاطف و التضامن الفعال و مساعدة الحلفاء و الدفاع عن المصالح الإفريقية ككل و التصدي للاستعمار الجديد و هو مقالة الرئيس الراحل

¹ هشام فرجاني، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2009، ص.ص 14-17.

* هي ذلك البعد الثوري القائم على امتداد فكرة النضال التحرري الرامي الى نصرته القضايا العادلة والتضامن مع الشعوب المقهورة الساعية لنيل استقلالها.

* هي ذلك البعد الثوري القائم على امتداد فكرة النضال التحرري الرامي لنصرة القضايا السيادية و بناء هيكلتها المقهورة والمظلومة الساعية لنيل الاستقلال و تحصيل جملة المبادئ الثورية التي تعتبر وعاء ومرجع السياسة الخارجية للجزائر منذ منطلق بيان أول نوفمبر 1954، للمزيد أكثر يمكن الاطلاع على: هشام فرجاني، مرجع سابق، ص.ص 14-18

² هشام فرجاني، مرجع سابق، ص.ص 17

بومدين " إن الامبريالية تحاول تعزف نغمة إفريقية في تطبيق مبدأ فرق تسد، ومما لاشك أن إفريقيا من أكثر القارات تعرضا لأطماع الرأسمالية العالمية"¹.

- ثوابت براغماتية: أثناء الثورة قام المفهوم على أساس أن السياسة الخارجية لجهة التحرير الوطني هدفها الحد الأدنى من التأييد الخارجي و عزل السلطة الاستعمارية من المسرح الدولي و تأكيد وجودها ، أما بعد الاستقلال فهي ترتبط بتحقيق المصلحة و فق المساواة و المعاملة بالمثل وهو ما جاء في البيان بتحديد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين الدولتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل².

من هذا المنطلق حددت السمات الركيزة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تماشيا وديناميكية العلاقات الدولية وموقع الجزائر كفاعل دولي منها:

1- سيطرة العوامل الشخصية - الرئيس - في السياسة الخارجية: فالملاحظ بعد الاستقلال هو سيطرة مؤسسة الرئاسة على التخطيط وصنع كذا تنفيذ السياسة الخارجية، على اعتبار كل الدساتير (فدستور 1963 المادة 58)، دستور 1976، دستور 1989 المادة 74 ، دستور 1996 المادة 77) اعطت صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

2- الطابع الأزمو في السياسة الخارجية: إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية يجدها تتسم بالنشاط والحركة في ظل الأزمات بينما يغلب عليها طابع الركود في فترات الاستقرار.

3- طابع الحياد في المواقف الجزائرية تجاه النزاعات منذ الثورة مما اكسبها هيبه لدى المجتمع الدولي وجعل وساطتها مقبولة بين الأطراف المتصارعة³ مثل: مالي، النيجر، أثيوبيا واريتريا، إيران و العراق...

ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ* التي تضمنتها معظم المواثيق الدولية وكذا اقرتها مختلف المنظمات الإقليمية والدولية ، حيث تنص المادة

¹ صالح بن القبي ، " الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم "، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشراف، 2002)، ص.ص 19-20.

² هشام فرجاني، مرجع سابق، ص. 17.

³ سليم العايب ، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي "، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية، باتنة ، جامعة باتنة، 2009) ، ص.ص 34-40.

* ينص الدستور الجزائري على جملة من المبادئ في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 .

86 من الدستور الجزائري 1996 المعدل في 2008 على التالي: "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية".¹

1- مبدأ حسن الجوار الايجابي: تم الإعلان عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمم يوم 20 ديسمبر 1980، والذي يعلن مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود. فحسب التصور الجزائري لا يهدف فقط إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي والاكتفاء بالتقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول المجاورة والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم، عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن إن تنشأ، فضلا عن استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحري المبادلات بين الدول.

2- مبدأ التعاون: تم إعطاء لهذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ السابق لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض³، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات السلطات الإقليمية، كما يحددها القانون الذي يحكم التعاون والقانون الداخلي للدول، وفقا لهذا المبدأ وقعت الجزائر اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب.⁴

3- تسوية النزاعات بالطرق السلمية: تنص المادة 89 من الدستور الجزائري: "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها".⁵

يعد هذا المبدأ شرطا جوهريا في سلوكية الجزائر الخارجية تجاه فضاءها الإقليمي والدولي، نظرا لتلازمه مع المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الداعي لضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها، وكذا

¹ _____، الفصل السابع: "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية"، تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/10، نقلا عن:

http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm

² إبراهيم سعادة، مرجع سابق، ص. 5

³ سليم العايب، مرجع سابق، ص. 24

⁴ المرجع نفسه، ص. 303.

⁵ _____، الفصل السابع: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق.

المبدأ الثاني منها الموجب لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات ، التحقيق ، الوساطة ، التحكيم ، التوفيق والتسوية القانونية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم. لقد كانت الجزائر حتى وفي ظل الثورة التحريرية نابذه لاستعمال القوة ،ودعت إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المجموعة الاقتصادية أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم.¹

هذا المبدأ يحدد أكثر طبيعة الموقف الجزائري الرفض لأي تدخل أجنبي في المنطقة (ليبيا ،مالي) كموقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، وتفضيل الحل السياسي لحل الأزمة وكذا إبقائها في إطارها الإفريقي منعا لأي تدخل أجنبي قد يؤدي إلى استعمال القوة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار من خلال تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية.²

4-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تنص المادتين 93،90 من الدستور على التوالي: "وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" ، " يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الدولية مبادئ أساسيين للسياسة الوطنية ".³

التزاما لهذا المبدأ طبقت الجزائر في سلوكيتها الخارجية على مستوى العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف وحتى في ظل المنظمات الدولية(الأمم المتحدة)* والإقليمية هذا المبدأ ودعمته على اعتبار التأثير والتأثر بين الدول نتيجة ما يجري من حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية فيها غير متجانسة ، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها⁴، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار بدل معضلات التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس، وهو ماالتزمت به الجزائر تجاه الحراك العربي وأزمة مالي 2012.

¹ بلقاسم لحلو ، " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة "، (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي ، جامعة البليدة ، 2004 ، ص 55.56.

² يحي زبير ، الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/10 نقلًا عن: <http://studies.aljazeera.net>

³ الفصل السابع : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ،مرجع سابق.

* ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

⁴ محمد قجالي ، ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية ، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1990)، ص 302.

5- مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: تنص المادة 91 من الدستور نفسه على ما يلي: "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".

طبيعة حركية العلاقات الدولية دفعت بالجزائر للدفاع عن وحدتها الترابية من خلال هذا المبدأ ، نظرا لما يمثله من استمرار لمبادئ ثورتها، ودعمه أساسية لمبدأ حسن الجوار، وكذا ضمان للأمن الإقليمي. وعليه سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، اتفاقية تلمسان يوم 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط يوم 15 جوان 1972 بهذه الاتفاقية التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 6 جانفي 1970، واتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 13 ديسمبر 1983 ومع مالي يوم 8 ماي 1983، النيجر 05 جانفي 1983، وتم التوقيع مع ليبيا معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون في 01 فيفيري 1984 ...

6- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: تنص المادة 92 من الدستور على ما يلي " يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ،ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية ".²

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائرية لعلاقات حسن الجوار لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقة حسن الجوار التي تتضمنها موثائق المنظمات الدولية والاقتصادية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التقريط فيها.³

¹ محمد قجالي، مرجع سابق، ص. 172-175.

² الفصل السابع: "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، المرجع السابق الذكر.

³ محمد قجالي، مرجع سابق، ص. 304.

المطلب الثاني: أبعاد المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

ظلت السياسة الجزائرية تحتل مكانة مرموقة حتى في ظل التحولات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة و11 سبتمبر ، نتيجة للإسهامات التي قدمتها تاريخيا لشعوب دول المستعمرة وأطروحتها في الوساطات بين الدول المتنازعة وتجربتها الواسعة في مكافحة الإرهاب حيث وظفت جهودها الأمنية والسياسية لبنني مقاربة شاملة تحمي منطقة الساحل الإفريقي من أزمات معقدة من خلال ثنائية البعد التنموي والأمني.

أولا: البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي: إدراكا من الجزائر لقيمة التنمية كخيار لا بديل عنه للجروج من دوامة الأزمات الأمنية الداخلية أو المنتشرة في الساحل من عنف بنيوي وصراعات بين التشكيلات العرقية، إضافة لظواهر الخوف والجهل والتخلف، إتخذت الجزائر آليات تنمية كإستراتيجية لتحقيق الأمن والسلم من خلال مقاربتها الشاملة في منطقة الساحل وتتمثل فيمايلي :

1-تنمية الجنوب الجزائري والمناطق الحدودية: نتيجة لهشاشة الأوضاع التي يعيشها الطوارق في دول الجوار بسبب التهميش الممنهج من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة، وتتامي مشاكل الفقر،الأزمات الغذائية ، واستمرار النزاعات الداخلية والإثنية، والنشاط الكبير للتنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية، دفع بالجزائر لتفعيل آليات تنمية بكل أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد كانت البداية وقائية تبنتها الجزائر، وذلك بتوفير البديل الاقتصادي للطوارق المتواجدين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية¹.

استجابة لنداء الطوارق الأجانب تم تقديم مساعدة هامة لهم وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم العودة إلى بلدانهم في إطار من الأمن و الكرامة حسب التعبير الرسمي، وهكذا قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في مدن (جانت، عين قزام، تيميمون) ووفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (الآكل والشرب، الصحة، بناء المدارس)هي مراكز هيئت من أجل تجنب الاختلاط بين الطوارق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يلجؤون للجريمة المنظمة بجميع أنواعها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية².

¹ نبيل بويبة، مرجع سابق، ص. 93 .

² المرجع نفسه، ص. 15.

كما قامت الجزائر بإنشاء محطة توليد الكهرباء طاقتها تقدر بـ 100 ميغا واط تضمن تزويد أكثر من 10 آلاف مشترك بكل من دائرتي عين صالح وعين قزام لتدعيم أسس البنى التحتية الطاقوية ، مشروع الطاقة الجديدة المدينة الجديدة لحاسي مسعود، تخصيص أكثر من 4 ملايين دينار تضاف للميزانية السنوية العادية وإلى الميزانية المرصودة في إطار برنامج دعم الجنوب¹، إضافة لذلك إنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يمتد على طول 4300 كلم يعتبر همزة وصل بين الجزائر و جيرانها في الجنوب كلفته قدرت بـ 64 مليار دينار جزائري.²

يعد مشروع نقل المياه من عين صالح إلى تمنراست من أكبر المشاريع التنموية في الجنوب الجزائري، حيث يندرج ضمن قيام الجزائر باستغلال حصتها من المياه الجوفية بالصحراء التي تتقاسمها مع تونس وليبيا، وتبلغ حصتها 40 مليار متر مكعب ولا تستغل منها سوى 5,3 مليار متر مكعب سنوياً، يقضي المشروع بتحويل المياه من عين صالح إلى ولاية تمنراست عبر 750 كلم، ويقدر حجم المياه المحولة بـ 100 ألف متر مكعب تزويد 300 ألف نسمة في المنطقة، كما تم إنجاز محطة لمعالجة المياه وتم توظيف 2533 عامل، هذا المشروع كلف الدولة 197 مليار دولار.³، وقد تم إطلاق توزيع المياه الصالحة للشرب 07 أبريل 2011 انطلاقاً من آبار عين صالح على مسافة 750 كلم.⁴

كما عملت الجزائر على تمويل البدو الرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري بـ 100 مليار سنتيم، تستفيد ولاية تمنراست وإليزي من حواجز مائية وآبار سطحية، مدارس وعيادات في الحدود لخدمة الجزائريين وغيرهم ، وهذا في إطار برامج تنمية شمال مالي كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة، كما قدمت اقتراح لإنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل إضافة إلى السعي لتوفير مناصب الشغل بقيام المؤسسات الاقتصادية يفتح المزيد من فروعها بإليزي وتمنراست.⁵

¹ نبيل بويبة، مرجع سابق، ص.92

² المرجع نفسه، ص.93-95.

³ رياض معروزي، "جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة : مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه و انتاج الطاقة البديلة"، مجلة الأهرام، 180، (05) 2011، ص 01.

⁴ عثمان لحياتي، شبكة توزيع المياه يؤجل فرحة سكان الأهوار بالمياه : مياه عين صالح وصلت إلى تمنراست لكنها لن تسيل في الحفريات، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15، نقلا عن: <http://www.elkhabar.com>

⁵ عادل يونس، "تمنراست نموذج التنمية الصحراوية"، جريدة المساء، 5248، 2012، ص.03.

2- تقديم المساعدات: تماشيا ومع مشروع تنمية الساحل ومواجهة التهديدات الأمنية من منطلق لين، اعتمدت الجزائر في إطار سلوكيتها التضامنية تجاه دول الساحل آلية المساعدات والتي شملت معظم دول الساحل ، حيث بلغت قيمة المساعدات التي قدمت إلى مالي خلال 2011-2012 بـ 10 ملايين دولار مقابل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب¹، بالإضافة إلى إلغاء الديون الثنائية المحددة بـ 1.4 مليون دولار، والمساعدات الغذائية (جوان 2010 قدرت بـ 2550 طن ،جانفي 2012 قدرت بـ 3100 طن) ، وأخرى إنسانية وطبية (أوت 2011 قدرت بـ 10 مليون دولار لتمويل التنمية في الشمال، أفريل 2012 قدرت بـ 51 طن موجهة للاجئين في الحدود ، أوت 2011 قدرت بـ 3.8 مليون دج كعتاد طبي).²

إضافة لهذا تمت المجهودات الجزائرية التضامنية في إطار التكوينات في المجال المهني ، التعليم العالي(192 منحة) ، الصحة والسياحة، الحماية المدنية والدفاع(58 عسكري)... ، زيادة لسلوكيات تضامنية أخرى تتلخص في اتفاق بين شركة سوناطراك ومالي حول التنقيب عن البترول في حوض "توديني" وقبول الطوارق المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الإسلام السياسي الجزائري.³

تساهم الجزائر بدعم قدرة 10 ملايين دولار لمشروع في مالي مبني على تنفيذ برامج تخفيف تجارة الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية وإيجاد فرص العمل لمن يقبل من أفراد وعائلات تسليم سلاحه ويحصى البرنامج إدماج 10 آلاف شخص اجتماعيا ومهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنمية جديدة⁴، كما تشرف على تكوين قوة عسكرية مشتركة تتألف من 75000 جندي، تعمل هذه الخطوة على توفير 300 نشاط لكل 500 فرد من النساء والشباب بدعم بقيمة 1,30 مليون فرنك إفريقي لتمويل 85 محل و5 مراكز تجارية.⁵

¹ عماد يونس، المرجع السابق الذكر.

² مقابلة مع المدير العام للدائرة الإفريقية، يوم 2014/04/22.

³ المرجع نفسه.

⁴ عبد النور بو خمم ، 50 مليون دولار لتجفيف شمال مالي من السلاح ، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن:

<http://www.elkhabar.com> ،

⁵ جمال عمر ، مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة ، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن:

<http://www.magharebia.com>

أما مع النيجر فخلال السنتين الماضيتين السلوكيات التضامنية الجزائرية المسجلة مع النيجر ارتكزت على إلغاء الديون الثنائية المحددة ب 23.748 مليون دولار ، وكذا مجهودات الجزائر التضامنية في إطار التكوينات في المجال المهني ، التعليم العالي (188 منحة خلال العام الدراسي 2013/2014)، الاتصال ، النقل ، السياحة، بالإضافة لسلوكيات تضامنية أخرى تتلخص في المساعدات الغذائية (أوت 2010 قدرت ب 40طن ، جانفي 2012 قدرت ب 3100طن من الأرز) ، وأخرى إنسانية وطبية (أوت 2010 قدرت ب 3طن، 27 فيفري 2012 قدرت ب 40طن، سبتمبر 2012 قدرت ب 50000 لتر من مبيدات الحشرات..)، بالإضافة إلى مساعدات تقنية في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات (100 جهاز كمبيوتر خلال ديسمبر 2012)، والتعاون في مجال الجمارك.¹

ترتكز مجال المساعدات الجزائرية الى بوركينا فاسو في تقديم المساعدات الغذائية والطبية (في 2009 اثر الفيضانات وما خلفته من خسائر، وكذلك في 2012 لاحتواء آثار اللاجئين الماليين والتي قدرت ب 40طن، واخيرا في 2014 التي كانت موجهة لجمعية سوكا البوركينابية) وكذا التكوين في مجالات التعليم العالي (51 منحة 2013/2014)، الصحة ، السياحة...²

3- إنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل: قال وزير الخارجية السابق مراد مدلسي " التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية³، وعليه دافعت الجزائر من خلال مقاربتها التنموية على ضرورة التعليم ومحاربة الجهل منطلقا في إستراتيجيتها من فرضية أساسية محتواها أنه كلما ارتفعت نوعية التعليم ارتفعت مستوى التنمية الإنسانية ، وقد تم إنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري والبوركينابي والليبي والمالي والموريتاني والنيجيري والتشادي في جوان 2012 بالجزائر تتولى مهمته تطوير الدبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل وتقاسم الانشغالات المفتوحة بين جميع المنظمات لمواجهة تنامي ظاهرة الإرهاب ومشاكل الأمن الغذائي.

4- النيباد: اطار وظيفي لدعم منطقة الساحل: لقد كان للجزائر دور محوري في تفعيل مبادرة النيباد "Nepad" لتنمية إفريقيا عموما ودول الساحل خصوصا، ويظهر هذا من خلال تأسيس الشراكة الجديدة من

¹ مقابلة مع المدير العام للدائرة الإفريقية ، يوم 2014/04/22

² المرجع نفسه.

³ سهيل بادي، "حل أزمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية" ، الخبر، (6967)، (01) 2013، ص 03.

أجل تنمية إفريقيا "NEPAD" سنة 2002، والدفاع عن تفعيل التنمية وفق 3 محاور وهي السلم والأمن والديمقراطية و الحكم الرشيد و أخيرا احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، كما عملت على تقليص الفارق بين الدول المتقدمة وإيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي وتكريس مبادئ الحكم الرشيد كمطلب ركيز للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقد ركزت الجزائر من خلال دورها في التأسيس لهذه المبادرة على على ضرورة وضع آليات للوقاية ممن النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة وفق تقوية دور المؤسسات الإقليمية ،وكذا تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي¹ (اتفاق الجزائر و نيجيريا على شراكة من أجل انجاز أنبوب الغاز العابر الصحراء بطول 4300 كلم و التوقيع عليه في جويلية 2009، انجاز خط ألياف بصرية بين الجزائر (بني صاف) ونيجيريا (أبوجا) مرورا بالنيجر، توقيع الجزائر مع نيجيريا و جنوب إفريقيا في 19 جوان 2008 على انجاز الكوكبة الإفريقية ،أما بالنسبة للدعم المالي و تعزيز المبادلات التجارية فقد خصص 64 مليار دينار من طرف الجزائر للطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر وجنوب الصحراء، إضافة إلى منح الجزائر 105 أورو لاتام إطلاق مشاريع اقتصادية تطبيقا لمشروع الشرق الاقتصادي بين الجزائر ومالي ضمن اتفاق الجزائر تشمل مجال الصحة و التعليم و الإعمار...، وتحسين الخدمات الصحية ،وتخفيف عبأ الديون ،وتعميم المعارف والتعليم من خلال التشييد للمدارس...)².

كما نجد هذه الديناميكية للدور الجزائري حاضرة دائما في كل الدورات الرسمية و تثبيت موقع النيباد بالمشاركة في مجموعة الثماني G8، ووكالات الأمم المتحدة "UNA" وغيرها من شركات التنمية كالمؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية، بالإضافة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أين تمت المناقشات حول المناقشات في 16 سبتمبر، وإصدار قرار 07/57 الصادر في 2002 كإطار للتنمية³، و آخر ما تم تحقيقه الحصول على 25 مليار دولار سنويا من البنك الدولي لإفريقيا حتى 2015 والاتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي على إقامة شراكة منذ 2005 لتحقيق أهداف الألفية، وعليه يبقى الدور الجزائري في الشراكة مع شركاء التنمية داخل و خارج إفريقيا فعال رغم عدم رقيها إلى المستويات المطلوبة.

¹ _____ ، يوسف يؤكد تمسك الجزائر بمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء ، تم تصفح الموقع يوم 2013/04/12 ، نقلا عن:

<http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article701>

² هشام فرجاني ، مرجع سابق، ص. ص 120-122.

³ المرجع نفسه، ص. ص 109-111.

5- **الملتقيات والندوات:** لقد ساهمت الجزائر بشكل بارز من تكريس الخطاب التنموي في حل المشاكل الأمنية وهذا ماكان جليا العديد من اللقاءات والندوات منها: "ندوة الدول الصحراوية" **conference des Etats sahariens**، أين حاولت الجزائر تدعيم علاقاتها مع جيرانها الجنوبيين " مالي، النيجر وموريتانيا" في كافة المجالات السياسية والاقتصادية من خلال إنشاء إطار للتعاون الجهوي والتوصل إلى هدفين : أولها وضع إستراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل السياسية والإقليمية، أما الثانية فتتمثل في العمل على ترقية تعاون متعدد الأطراف مع البلدان المجاورة، مع إمكانية امتداده ليشمل دولا أخرى في المنطقة.¹

كما عقد الملتقى الدولي حول الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم في سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة، حيث أبرزت الجزائر قيمة التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، وبناءا على هذا راهنت الجزائر على برامج التنمية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في المنطقة وتقديم الدعم والإسناد و توفير الأمن والاستقرار في الشمال خاصة بعد الأزمة السياسية التي أطاحت بنظام "أما دو توماني توري"، مع تنمية المناطق الحدودية، كما ضاعفت الجزائر المشاريع الاجتماعية والاقتصادية من خلال إطلاق مشروع الطريق العابر للصحراء، حيث صاحب هذا المشروع الضخم مشروعان آخران يكتسيان أهمية كبرى كخط أنبوب الغاز النيجيري الذي سيزود أوروبا عبر السواحل الجزائرية ، وكابل الألياف البصرية من نيجيريا، حيث عمدت الجزائر بطرحه عبر طريق الصحراء الكبرى الشاسعة سعيا منها لتنمية المنطقة وصولا إلى الجزائر.²

ترى الجزائر من خلال مقاربتها التنموية بأن كل الصراعات القائمة في المنطقة تأتي وراء خلفية الفقر المدقع والأمية ونظم الحكم الضعيفة، كما لم تتمكن دول المنطقة من مواجهة الإحتياجات الاجتماعية بسبب تأثير ضعف الإقتصاد وتراكم الديون الخارجية التي تعتبر أكبر عائقا تعاني منه دول المنطقة، حيث وصل الأمر إلى نزاعات أنتجت فشل دولتي ، والوضع في مالي أبرز مثال على ذلك على اعتبار أن الأزمة في الشمال كانت نتيجة للتنهميش الذي أنتج بطالة وفقر، ومنه الوصول لدائرة العنف السياسي والبنوي، وعليه فالتنمية تعتبر بمثابة الحل الأول لتخفيف من حدة الأزمة.

¹ رتيبة بوعدمة، إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن: <http://www.albilad.net/archives/9193?php>

² يوسف يوكد تمسك الجزائر بمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، مرجع سابق.

ثانيا: البعد السياسي والأمني للمقاربة الجزائرية في الساحل الأفريقي: اعتمدت الجزائر بحكم محاوريتها في المنطقة وفي إطار مقاربتها مبدأ القوة الذكية "Power smart"¹ وهذا تجسيدا لمحاور مقاربتها في شقها السياسي، الدبلوماسي وكذا العسكري، الأمني النابع من مرجعياتها الدستورية والتاريخية، والقائم على ضرورة التعاون المشترك والحوار السياسي بين كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة على الأمن في المنطقة، من أجل استرجاع الاستقرار في المنطقة.

تبنت الجزائر آلية الحوار السياسي كأهم محرك لسلوكاتها تجاه المشاكل التي تعنيها منطقة الساحل من كصعوبة بناء الدولة والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وضعف الأداء المؤسسي، فوفق المنظور الجزائري يمكن تجاوز هذه المشاكل بشكل سياسي وسلمي من خلال الرجوع إلى الشرعية الدستورية والبحث على حل سياسي دائم، وتعزيز الحل التفاوضي والتسوية السلمية مبدئيا، كون الحوار السياسي البيني محوره الماليين مع إشراك العنصر الترقّي، وكذا الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية لمالي، بالإضافة لوجوب قطع الجماعات الترفقية المتمردة كل علاقتها مع الحركات الإرهابية، وهذا ما أكدّه وزير الخارجية الجزائرية السابق مراد مدلسي: "الأزمة في شمال مالي لا يمكن أن تحل إلا بطريقة دبلوماسية وسياسية كون التدخل العسكري تحت منطلق قمع الإرهاب دون الأخذ بعين الاعتبار المطالب الأساسية للجماعات المتنازعة سيزيد من تأزيم الوضع الأمني"²

حاولت الجزائر أن تتوسط بين القبائل والحكومة المركزية في مالي والنيجر احتراماً للشرعية الدولية وماتتص عليه الدساتير المحلية، و في نفس الوقت رد فعل على سياسات التمييز العنصري بين الأعراق واستغلالها من طرف فرنسا، ثم الدفاع عنها من طرف النظام الليبي السابق 1982، أين حاولت اللعب على "ورقة مبدأ للانفصال ولم الشمل"³، لكن الجزائر بحكم ديناميكية سلوكيتها الخارجية وفعاليتها أجهضت هاته المشاريع نظرا لتبعاتها الإقليمية والدولية .

¹ سالم برفوق، إعراف أمريكي بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/15 نقلا عن:

http://www.echaab.net/old/index.php?option=com_content&task=vd

² _____, "Déclaration de monsieur minéster des affaires etrangers Algerienne Morad MEDELICI, L'Algerie rappelle l'exigence politique d'une restauration rapide de l'ordre constitutionnelle", **Libertie**, (4575), (01), 2012.p02

³ سالم برفوق، مرجع سابق .

وبناء على مبادئها ومراجعياتها التاريخية والدستورية، ترى الجزائر بأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو خرق واضح لشرعيتها الدستورية، وأن موقفها ثابت حيال التهديدات الأمنية في الساحل، خاصة منها الأزمة المالية، على اعتبار التمسك بالحل السياسي لحفظ الوحدة الترابية للدولة المالية ودعم كل أواصر الحوار بين الحكومة والمعارضة لاسترجاع الاستقرار السياسي، وعودة المؤسسات الدستورية لإعادة الأمن في المنطقة¹، وقد أكد الرئيس المالي السابق "أمادو توماتي توري" أثناء زيارته الجزائر في 2011، ضرورة تغليب حل سياسي يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي حيث قال: "مالي لن يقبل بأي حال من الأحوال تواجد قوة عسكرية أجنبية فوق ترابه حتى وإن كان الهدف من ذلك يندرج في إطار مكافحة الإرهاب"²، وأضاف السيد توماي توري "أن مالي الغيور على استقلاله وأمنه شأنه في ذلك شأن الجزائر - لن يقبل بأية حال من الأحوال تواجد قوة أجنبية فوق ترابه حتى وإن كانت تلك القوة قد قدمت للمساعدة في مكافحة الإرهاب"³.

ارتكز الموقف الفرنسي منذ البداية على المقاربة العسكرية والتدخل العسكري وهو ما استطاع تحقيقه بتواطئ من أطراف داخلية في مالي وأخرى إقليمية ودولية، وفي المقابل رفضت الجزائر مبدئيا التدخل العسكري في مالي، وهذا ما أكدته تصريحات الوزير الأول السابق "إبراهيم أبو بكر كايتا"، خلال فعاليات مؤتمر تأسيس "جبهة المواطنة الإفريقية الديمقراطية ضد عودة الاستعمار إلى إفريقيا" حيث قال: "إن مالي تجتاز في الوقت الحالي أزمة غير مسبقة باتت تهددها في وحدتها الترابية مشيرا إلى أن بلاده محل أطماع غربية بسبب الثروات التي تتوافر عليها"⁴، وشدد أيضا على رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي في بلاده، وأبدى دعمه الكامل لمبادرة الجزائر في إيجاد حل سلمي بين الماليين، كما أبدى تقديرا كبيرا لمواقف الجزائر إزاء الأزمة، حيث قال "بدأنا نقتنع بأن كل الخطوات والأفكار والآراء والمواقف التي تبنتها الجزائر كانت صادقة وإيجابية، وصحيحة ومؤسسة على معطيات الواقع"، مؤكدا أن الجزائر ترغب في أن يكون هناك حل مالي داخلي بين الماليين أنفسهم.

¹ _____، مقاربة سياسية لحل النزاعات في الساحل دون تدخل خارجي، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/15، نقلا عن:

<http://www.ech-chaab.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%>

² عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2013، نقلا:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943>

³ _____، "رئيس مالي: لن نقبل بتواجد قوة أجنبية في بلادنا"، القدس العربي، (10) 2011، ص 03.

⁴ المرجع نفسه، ص 03

تتبنى الجزائر من خلال مقاربتها لبناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل وحل الأزمات التي تعيشها مالي وليبيا على ثلاثة محاور أساسية بتقديمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أو تواجد أجنبي في شمال مالي وليبيا ، إضافة التأكيد على مبدأ التفاوض لحل الأزمة في شمال مالي و الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة ،ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها¹، وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود للتدخل الأجنبي كونه سيوسع رقعة التهديدات الأمنية، وسيضعف من الأزمة ويعطي الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها.

يرى العديد من المختصين في الشأن الساحلي أن مكافحة الإرهاب أمنيا غير كافية، مما يحتم الاستناد إلى مرتكزات سياسية تنطلق من الحوار الشامل بين الأطراف المتصارعة كأجند وسيلة لإعادة الأمن والاستقرار، والتعامل مع التهديدات وفق مقاربة الأمن الذكي " **Intellegence Security** "،² على اعتبار أن الأطروحة الجزائرية قوية من حيث المحتوى والمبدأ وتتوافق مع الشرعية الدولية التي تسعى لتحقيق الاستقرار من خلال الالتزام بالقرارات الأممية الصريحة كمبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما عبر عنه السيد عبد القادر مساهل بأن: "...الجزائر تطمح بأن يكون البحث عن مخرج للأزمة المالية محاطا بأفضل الفرص للنجاح..."

من خلال هذا تسعى الدبلوماسية الجزائرية للبحث عن مخرج للتهديدات في منطقة الساحل بصفة عامة والأزمة في مالي بصفة خاصة ، ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط* مع مساهمة الجزائر في إدخال كافة الفعاليات في الحوار الوطني دون إقصاء أي مكون عرقي وسياسي في إطار الالتزام بالقوانين المعمولة بها في الدستور المالي.³

لقد دعمت المقاربة الجزائرية في شقها السياسي والدبلوماسي مجموعة من الميكانيزمات السياسية كتكملة للبعد التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة وهذا من خلال إقامة اللجان المشتركة: مثل: اللجنة المشتركة للتعاون مع مالي، النيجر، وبوركينا فاسو، والتشاد على حدى، المجموعة البرلمانية للصدقة

¹ مقاربة سياسية لحل النزاعات في الساحل دون تدخل خارجي، مرجع سابق .

² سالم برفوق، مرجع سابق .

³ سليمان حابي، الأزواد ترفض المشاركة في الحكومة ومستعدة للتفاوض بوساطة مع باماكو، تم تصفح الموقع يوم: 27 جويلية 2012، نقلا عن: <http://www.djazairress.com alkhabar/296951>

بين الجزائر ومالي، وبوركينا فاسو والتي تهدف أساسا إلى تعزيز قنوات الحوار والتشاور البرلمانات، اللجنة الثنائية الحدودية بين الجزائر ومالي، النيجر* والتي تهدف إلى تعزيز الحوار والتشاور القائمة بين البلدين وتنشيط التعاون بينهما من أجل تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما¹، اللجنة العليا المختلطة الجزائر ومالي، بوركينا فاسو، التشاد، النيجر على حدى، حيث تهدف لتقييم موسع للتعاون الثنائي ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيزها وتنويعها وتكييفها مع واقع وأولويات البلدين.² وتهدف هذه اللجان إلى تطوير العلاقة بين البلدين في إطارها السياسي سعيا لزيادة التعاون والتنسيق بين الأطراف فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك وهذا مايعبر دائما عن مدى التزام الجزائر بمبادئها ومدى التضامن والأخوة وحسن الجوار³، وكذا احترام وحدة واستقلال الدول المجاورة من خلال الوقوف معها ضد الحركات المنادية بالانفصال، ونجد ذلك من خلال قيامها باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق، كما دعت الجزائر إلى تضافر جهود كل قوى الوساطة من أجل مساعدة مالي على تسوية الأزمة التي تواجهها.

تعزيزا للبعد السياسي، الدبلوماسي للمقاربة الجزائرية في الساحل، أبقت الجزائر على وساطتها كأداة تعكس مبادئ سياستها الخارجية، وترعى مصالحها في المنطقة من زعزعة الاستقرار والتدخل الأجنبي، واعتمدت الجزائر حل النزاع بطرق سلمية و نبذ الأدوات العسكرية، انطلاقا من مكانتها الإقليمية القارية، وما تحظى به من اهتمام دولي، إذ بدأ التحرك الملموس للدولة الجزائرية في المنطقة منذ 1963 بعد انفجار أول أزمة، وتلاها بعده في مرحلة التسعينيات عقد القمم واللقاءات، الاتفاقيات (قمة رباعية ضمت الجزائر - ليبيا - النيجر - مالي في مدينة جانت الجزائرية يومي 09/08 سبتمبر 1990، اتفاق تمنراست 1991، لقاء العاصمة الأول ديسمبر 1991، لقاء الجزائر العاصمة الثاني 24 جانفي 1992، لقاء العاصمة الثالث: مارس، 1992 لقاء تمنراست من 10 إلى 20 افريل 1994، لقاء العاصمة من 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جوان 1994، اتفاق الجزائر لاسترجاع الأمن والسلم في

* تم خلال اجتماع اللجنة في جويلية 2011 تنصيب أربع لجان فرعية متخصصة وهي: لجنة لتعاون الاقتصادي، لجنة التعاون الإداري والاجتماعي والثقافي والرياضي، لجنة التعاون الفلاحي والصحي والبيئي، اللجنة الفرعية المكلفة بالمسائل المتعلقة بالأمن والتنقل الحر للأشخاص والممتلكات.

* وقد توجت الدورة الأخيرة لها والمنعقدة في سبتمبر 2011 بالإمضاء على ثمانية اتفاقات شراكة في نيدان التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين والتعليم المهني والتقني. التجارة، مجالات الرياضة والشباب، للتبادل الثقافي....

¹ "رئيس مالي: لن نقبل بتواجد قوة أجنبية في بلادنا"، مرجع سابق، ص03

² مقابلة مع المدير العام للدائرة الأفريقية، مرجع سابق.

كيدال في 2006 جويلية 2006 وتبعها ببروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق في 20 فيفري 2007، اتفاق لوقف إطلاق النار 04 أيام (24-25-26-27 جويلية 2008¹، لقاء الجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012) سعيًا منها لبناء الأمن ، وتعزيز التعاون بما يخدم المصلحة المشتركة².

هذه الأجزاء المحورية للمقاربة الجزائرية تم تدعيمها من طرف الحكومات الجزائرية من خلال الشق الأمني والعسكري ، حيث تبنت الجزائر للتصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل مجموعة من الأدوات الأمنية والعسكرية لتأمين الحدود البرية مع دول الساحل و لتفادي تهديد الجماعات الإرهابية وتدخل القوات الأجنبية منها: إنشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي ، التعاون لمكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي من خلال حملات التوعية في مالي تشمل 10 آلاف شخص من سكان الشمال وفقا للهبة التي قدمتها الجزائر المقدرة بـ 10 ملايين دولار بالإضافة لمشروع يتضمن بناء مراكز للشرطة و لرجال الدرك ومعسكرات كبرى للحرس الوطني و تشكيل فرق وحدات مشتركة مع قوات الجيش الجزائري لتقليص الأعباء الجزائرية تجاه المناطق الحدودية³.

تماشيا مع حركية الأوضاع في المنطقة وتفاقم الهشاشة الأمنية ، سعت الجزائر لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة بان الساحل ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، وكذا الحصول على الدعم لتأسيس مركز المراقبة في 2003 بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة وحركات التطرف الديني وضمان تأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري ولتدعيم التنسيق بين دول المنطقة⁴.

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الميكانيزمات الأمنية والعسكرية لتعزيز مقاربتها لمجابهة التهديدات الأمنية في المنطقة منها: لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل "CEMOC" ووحدة الدمج والاتصال "FLU"، تعزيز الوجود العسكري على حدودها الجنوبية والشرقية حيث عمدت الجزائر إلى إرسال ما يزيد عن 10 آلاف جندي لإغلاق المنافذ الحدودية الفاصلة بينها وبين مالي وليبيا ،النيجر، مع مهمة خاصة

¹ نبيل بويبة ، مرجع سابق ،ص.ص 190-193.

² معاد الدهيسات ، شمال إفريقيا جمر تحت الرماد ... الفوضى القادمة من رحم الانقلابات ، تم تصفح الموقع يوم: 27 مارس 2014 ،نقلا عن: <http://revfacts.blogspot.com>

³ عاطف قدادة ، " أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في

الساحل " ، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2014 ، نقلا عن: <http://www.lkhabar.com>

⁴ أنوار بوخرص ، الجزائر و الصراع في مالي ، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن:

<http://www.studies.aljazeera.net>

بتطويق المسالك الصحراوية المهجورة¹، بالإضافة لزيادة عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لنتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين وهذا مآثر في موازنة الدفاع، والجدول التالي يوضح ذلك.²

الجدول رقم 06: ميزانية الدفاع الجزائرية من 2003 إلى 2012

Années	En dollars courants (millions)	En dollars constants (millions) [2011 année de base]	Pourcentage du PIB
2003	2 206	3 152	3,3
2004	2 802	3 585	3,3
2005	2 925	3 753	2,8
2006	3 094	3 847	2,6
2007	3 946	4 514	2,9
2008	5 172	5 259	3
2009	5 281	5 712	3,8
2010	5 671	6 045	3,5
2011	8 652	8 652	4,4
2012	9 325	9 104	4,5

المصدر: SIPRI portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-

كما وقعت الجزائر مع دول الساحل عدة اتفاقيات ثنائية في المجال العسكري تتضمن تدريب قوات الجيش المالي ، النيجيري ، الليبي وتطوير قدراته القتالية والدفاعية وكذا تقديم الدعم اللوجستي ومنها اتفاق حول التعاون العسكري في باماكو يوم 2001/12/16 ، مذكرة تفاهم حول الطيران المدني في مالي يوم 2007/10/17 ، كاتفاقية تمراسات 2009-08-13، لواء شمال إفريقيا، اتفاق حول عملية الإنقاذ الجوي في الجزائر يوم 2011/05/11 ،³ بالإضافة إلى المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لمالي والنيجر وبوركينا فاسو من 1990 إلى غاية 2010 والتي تتمثل في الخيم، اللباس العسكري، السيارات العسكرية، الوقود، قطع الغيار.⁴

¹ عبد الله مامادو باه، أفاق الوضع الأمني و السياسي شمال مالي، تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2014، نقلا عن: <http://www.studies.aljazeera.net>

² Laurence Aïda Ammour, évolution de la politique de défense algérienne, sur ; [http://www.cf2r.org/images/stories/bulletin_documentation/bulletin-documentation-7,\(10/04/2014\)](http://www.cf2r.org/images/stories/bulletin_documentation/bulletin-documentation-7,(10/04/2014)).

³ نبيل بوبية ، مرجع سابق ، ص. 197-198

⁴ ، رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية ، تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2014 ، على الرابط التالي : <http://www.defense-arab.com/vb/threads/47166>

يعد الهدف الأساسي الذي تتمسك به الجزائر في إطار مقاربتها الشاملة في المنطقة هو التأكيد على بعث التنمية الشاملة إضافة إلى التعاون الإقليمي البيئي وتكثيف الجهود وتعزيز مبدأ التنسيق الأمني الذي يعتبر أولى المراحل في بناء الأمن و إدراك وفهم أسباب التهديدات في المنطقة وهذا ماكدّه "ابراهيم بوبكر كايثا" من خلال قوله: "إن الجزائر بلد محوري وذو ثقل في المنطقة ونأمل أن تساعدنا"¹، وهذا مما يجعل موقف الجزائر بهذا الخصوص قويا وصلبا حتى الأمد البعيد.

ثالثا: الدعوة لمقاربة شاملة: ضرورة وتصور: لقد أكدت الجزائر من خلال مقاربتها الشاملة "الأمن السلم والتنمية" على أن الهدف المسطر هو القضاء على يؤر التوتر والوصول إلى بناء قوات افريقية للتدخل ومواجهة الجرائم العابرة للأوطان من خلال وضعه اجهزة النذار المبكر في هذه المناطق مع الأخذ بعين الاعتبار معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحاربة الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة للحكم الديمقراطي وحرية التعبير والتوزيع العادل للثروة للوقاية من التمرد والانفصال².

شددت الحكومة الجزائرية منذ الأزل على جهود التنمية من خلال تزايد الخطر الإرهابي وضرورة تنسيق الجهود لمكافحته حيث وزير الخارجية السابق "مراد مدلسي" "تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب ضروري ولكن موضوع التنمية يعد عامل مهم في القضاء على الظاهرة التي تشهد تطورات خطيرة وتحالف مع جميع أشكال الجريمة المنظمة"، ومن هذا كانت الدعوة إلى إجراء دراسة معمقة لواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل والتحرك وفق حلول مستعجلة لتقليص الفقر وإيلاء اهتمام اكبر لعمل ملموس من شأنه تحسين ظروف الحياة³، وفي نفس الإطار ركز وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" على أنه "بالرغم من التقدم المحرز بالساحل فإنه لا يمكن تحقيق الأمن و الاستقرار الدائم دون تنمية اقتصادية و اجتماعية في بلدان المنطقة، حيث أن المقاربة الاقتصادية للجزائر من أجل مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، كونها مقاربة تعبر عن الإدراك الحقيقي لمشكلة المنطقة، وأن هذه المقاربة هي عقلانية تسمح بمعالجة الأزمة أو النزاع من جذوره وبالتالي حله والقضاء عليه، وهي تتسم بالعقلانية أكثر من شيء آخر"، على اعتبار الجهود المتعددة التي باشرت الجزائر مع شركائها في إطار

¹ Ahmed arzki, " L'ombre de la crise malian plane sur le 19ème spmnet de l'UA a Adis-Abiba ", LATRIBUNE, (5204), 15/07/2012, p02.

² هشام فرجاني، مرجع سابق، ص 142.

³ عربي بومدين، مرجع سابق.

مكافحة كل أشكال الأمن بالساحل في سياق مقاربة شاملة تدمج الأمن و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لمنطقة الساحل الصحراوية.

وبالتركيز على آليات التعاون في إطار مبادرة بلدان الميدان و ندوة الجزائر في سبتمبر 2011 لفريق العمل حول الساحل التي ترأستها الجزائر وكندا في إطار المنتدى الشامل ضد الإرهاب لقيادة أركان جيوش الساحل، ووحدة الاتصال والتنسيق من أجل تقاسم المعلومة التي تعمل من أجل "الاستجابة للبلدان المعنية والشركاء".¹

كما لعبت الجزائر دورا مهما من خلال العمل الذي أطلق في 2013 بطلب من مجلس الأمن والسلم للاتحاد الإفريقي من قبل بلدان منطقة الساحل الصحراوي للتوصل إلى مسار تشاوري يرمي إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن، وتنفيذ المخطط الإفريقي للسلم والأمن في المنطقة. و في هذا الصدد تم تنظيم لقاءين في 2013 على المستوى الوزاري، وثلاث لقاءات أخرى على مستوى رؤساء أقسام الاستخبارات للبلدان المعنية.

من خلال الدبلوماسية الجزائرية في ظل الاتحاد الإفريقي التزم بدوره بحزم بمكافحة الإرهاب من خلال القرار الذي يدين دفع الفدية للإرهابيين خاطفي الرهائن، وتعيين ممثل خاص للاتحاد الإفريقي للتعاون ضد الإرهاب وتنصيب لجنة فرعية حول الإرهاب ضمن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، و إذ نوه بالإستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة الخاصة بالساحل التي تمت المصادقة عليها في جوان 2013، ومدى تطابقها مع المنظور الجزائري الشامل لبناء الأمن في المنطقة.²

لقد ساهمت المقاربة الجزائرية الشاملة في بناء تصور مشترك من أجل الاستقرار في مالي حيث سمح ذلك بإرسال بعثة الأمم المتحدة التي سمح نشرها بتأمين شمال البلد، ودعم جهود الاتحاد الإفريقي والشركاء الآخرين لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لبلدان المنطقة، والعمل على إيجاد حل لأزمة شمال مالي في إطار مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الأمني والحل السياسي القائم على الحوار الشامل لأطراف النزاع دون أي تدخل أجنبي، والذي ترى فيه الجزائر كما قال الوزير الأول الأسبق "أحمد أويحيى" في حوار

¹ أمينة لربص ، لعمامرة يلح على التنمية الاقتصادية لضمان الأمن في منطقة الساحل، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2013، نقلا:

<http://www.ennaharonline.com/ar/national/181020-%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9>

² المرجع نفسه.

مع جريدة "لوماندا" الفرنسية " أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي".¹

المبحث الثاني : ميكانيزمات المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي

لطالما تمسكت الجزائر بمبادئها تجاه تعاملها مع الظواهر الدولية وتكيفها مع ديناميكية العلاقات الدولية، ونظرا لهشاشة الوضع وتزايد حدة التهديدات في فضاءها الساحلي عملت الجزائر من أجل مكافحة تلك الديناميكية لنشاط الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا الهجرة الغير شرعية مع محاولة حلحلة المشاكل والأزمات التي تعانيها الاقلية الترقية وفق ميكانيزمات زاجت بين البعد المحلي والدولي لتراعي فيها مبدأ الشرعية الدولية وتحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الأول: ميكانيزمات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

نظرا لثقل الجزائر كدولة محورية في مكافحة للتطرف والارهاب والجريمة المنظمة فقد تبنت مجموعة من ميكانيزمات أمنية لمكافحة الإرهاب وفق الطابع المحلي، وأخرى وفق الطابع التنسيق بين الفواعل الدولية من خلال المحاور التالية:

أولاً: على المستوى المحلي: تعد الجزائر من البلدان القليلة السبابة إلي وضع مجموعة الإجراءات على مستوى المنظومة التشريعية للقضاء على كل المسببات والعوامل التي تساهم في بقاء وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا من خلال مايلي: مرسوم تشريعي متعلق بمكافحة تمويل الإرهاب 1992/09/30 والذي عدل واستكمل بمرسوم 1993/04/09، وكذا القرار المؤرخ في 1995/02/25 المعدل والمكمل للقرار المتعلق بالقانون الجنائي الجزائري الصادر 1966/06/08 الذي جعل القانون الجنائي متلائما مع الوقائع والتطورات المتعلقة بالنشاطات الإرهابية داخل الوطن أو العابرة للأوطان، كما يعتبر القانون 01/08 المؤرخ 26 08 2001 المعدل والمكمل لقانون الإجراءات الجزائية النص المرجعي بخصوص معاقبة الأعمال الإرهابية²، المرسوم التنفيذي رقم 275-02 المؤرخ في 2002/04/07 والمتمم بالمرسوم رقم 127/08 المؤرخ في 2008/07/06 الذي يغطي جميع الجوانب المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل

¹ محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2013، نقلا:

http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-

² منير موسى أبو رحمة، " دورا لدبلوماسية الجزائرية وقانون تجريم الفدية في مكافحة "، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر : المحددات والإبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أبريل 2014، ص.ص 0-07

الارهاب في الجزائر، قانون الوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها الصادر بتاريخ 2005/02/06.¹

* **قانون الطوارئ:** فرضت حالة الطوارئ بتاريخ 09 فيفري 1992 لمدة سنة، قبل أن تمتد بتاريخ 06 فيفري 1993 من دون أي إشارة إلى المدة التي مدّت إليها إذ جاء في "المادة الأولى" من المرسوم التشريعي رقم 93-02 المتضمن تمديد مدة حالة الطوارئ: «تمدد حالة الطوارئ المعلنة في المرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992»، ليمتد العمل بها لمدة 19 سنة إذ أنها لم ترفع إلا بتاريخ 23 فيفري 2011.

تم في إطار العمل بأحكام حالة الطوارئ سن عدد من النصوص القانونية لغرض تكييف عمل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية (الأمن الوطني، الدرك الوطني...)، والإدارية (الولاية، المجالس المحلية المنتخبة المحلة والمعوضة بمندوبيات تنفيذية بلدية...)، والقضائية (توسيع نطاق الاختصاص الموضوعي للمحاكم العسكرية، وإنشاء محاكم خاصة للنظر في الجرائم الإرهابية، وتكييف إجراءات البحث والتحقيق...) بما يتلاءم ومستلزمات مكافحة الإرهاب التي انتهجت فيها السلطة سياسة الكل أمني.²

تري الجزائر انطلاقا من تجربتها، ان النشاط السياسي للأحزاب يعد من اهم محركي الإرهاب، لذا سعت في خطوة استباقية للتفرقة بين العمل السياسي والتوجهات التي قد توطأ للنشاطات الإرهابية، وهذا مانص عليه دستور 1996، حيث أكدت المادة 93 على حظر إنشاء الأحزاب السياسية بهدف زعزعة الاستقرار باستخدام أسس دينية او لغوية أو عرقية، جهوية.³ هذه السياسة الاستباقية للدولة سمحت للجزائر اعتماد مجموعة من الإجراءات من شأنها تغيير التوجه بالجمع بين صلابة السياسة الأمنية ومرونة سياسات الحوار والتسامح التي بدأ مسارها بسن قانون الرحمة سنة 2005، واستكمل بسياسة المصالحة الوطنية سنة 2006 مروراً بمحطة الوئام المدني سنة 1999، كسبل دولية واسعة لمواجهة الجريمة وإعادة الإدماج والتأهيل الاجتماعي.

* **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:** عبرت المصالحة الوطنية المستفتى عن ميثاقها بتاريخ 29 سبتمبر 2005 بموافقة ما نسبته 97.38% من مجموع الناخبين، عن رغبة الشعب الجزائري في ضرورة تجاوز

1 ____، خلية معالجة الاستعلام المالي، تم تصفح الموقع يوم: 2012/04/12، نقلا عن: <http://www.mf-ctrf.gov.dz>

2 منصور لخذاري، "المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أفريل 2014، ص. 07.

3 نبيل بويبة، مرجع سابق، ص. 154

محنة الإرهاب الذي وصلت بعض التقديرات إلى تحديد ضحاياه بـ«200.000 قتيل، و15.000 مفقود، و1.500.000 مرحل وتارك لموطن سكنه وإقامته منذ سنة 1992».

على المستوى الميداني مكن انتهاج سياسة المصالحة الوطنية من:

- دحر الإرهاب بتجريده من كل حجة لبقائه، بعد أن رفضه الشعب الجزائري وعبر عن رغبته في تجاوزه.
- تمكين مصالح الأمن من إعداد قاعدة بيانات ثرية ومحيّنة عن التنظيمات الإرهابية نتيجة المعلومات المحصلة من التائبين من الجماعات الإرهابية.
- تفكك الجماعات الإرهابية من الداخل بعد أن وقفت قياداتها عاجزة عن الوقوف ضد الإجراءات المغربية التي قدمها "الميثاق" للتائبين من أفرادها.¹

*قوانين ما بعد رفع حالة الطوارئ: ويمكن تتبعها من خلال:

1. الأمر 95-11 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي تضمن "القسم الرابع مكرر" منه: «الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية»، المعوض بالمرسوم التشريعي 93-05 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب.²
2. القانون 01-08 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الذي أعاد النظر في الضوابط الإجرائية للتحقيق في القضايا الإرهابية.
3. القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
4. الأمر رقم 11-03 المعدل والمتمم للقانون رقم 91-23 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية
5. المرسوم الرئاسي رقم 11-90 المتعلق باستخدام وتجنيد الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب.³

ثانيا: على المستوى الإقليمي والدولي: نظرا للانتشار والتطور الذي صاحب نشاطات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الدول خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وإقرار ولاء مختلف الجماعات الإرهابية النشطة على مستوى الدول المغاربية* لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁴، و توسيع نطاقها إلى

1 منصورلخداري ، مرجع سابق ذكر ،ص.ص 07-08.

3منصورلخداري ، مرجع سابق ،ص. 08

* الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية ،الجماعة السلفية الجهادية المغربية، والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، و"الجماعة السلفية الجهادية التونسية.

4 منصورلخداري ، مرجع سابق ،ص. 08

خارج الجزائر، اعتمدت الجائر وفق عقيدتها الأمنية مجموعة الميكانيزمات المستمدة من مبادئها المرجعية، في مواجهة هذه الظواهر على المستوى الجهوي، الإقليمي خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وهي:

1- **النشاطات الدبلوماسية:** استغلت الجزائر مختلف المناسبات والمنابر الإقليمية والعالمية لطرح خبراتها وتسويق مقاربتها في مجال مكافحة الإرهاب القائمة بالأساس على الجمع بين الردع والمواجهة الميدانية للجماعات الإرهابية، وتفعيل مسارات التنمية لتجفيف منابع الجماعات الإرهابية من التجنيد والاستثمار في الوضع المعيشي المزري الذي يعتبر المغذي الأول والأخطر للتطرف عموما والإرهاب خصوصا، ومن أهم الجهود الدبلوماسية في هذا الشأن:

مصادقة الجزائر على جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب منها اتفاقية منع تصنيع وتطوير تخزين الأسلحة البكتيريولوجية أو السامة وتدميرها 10/04/1972، الاتفاقية الدولية ضد اخذ الرهائن 17/12/1979، الاتفاقية الدولية لمعاقبة العمليات الإرهابية باستخدام القنابل 15/12/1997، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22/04/1998، الاتفاقية الدولية لمعاقبة تمويل الإرهاب 09/12/1999، الاتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان 15/11/2000¹، بروتوكول بشأن حضر استعمال الغازات الخائفة ومشابهها. ، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتفاقية حضر استحداث الأسلحة البكتيريولوجية والبيولوجية وتدمير هذه الأسلحة في 1972، اتفاقية حضر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية وعدائية 1976، اتفاقية حقوق الطفل، حضر استعمال وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد 1997... الخ².

* **الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب والوقاية منه:** لعبت الجزائر دورا مهما في مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة الإفريقية، وهو ماتجلى من خلال اتفاقية مكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999، ومن بين ما جاء في نص المادة 04 فيها: تعهد الدول الأطراف بالامتناع عن دعم الجماعات الإرهابية بأي وسيلة، وكذا قيام كل الأطراف بجميع الإجراءات التي من شأنها منع ومكافحة الأعمال الإرهابية، أما المادة 23 فقد أكدت على ضرورة الالتزام الكامل الأطراف بتطبيق قرارات الاتحاد الإفريقي والمعاهدات الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحل السلمي للنزاعات وتحقيق تعاون فعال بين

1 منير موسى أبو رحمة، مرجع سابق، ص. 17

2 علي يونس، وزارة خارجية دول الساحل يرسمون التعاون المشترك: تجريم دفع الفدية والتفاوض مع الإرهابيين، تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/17، نقلا عن: <http://www.alhiwardaiman.com>

مسئولي الأمن المحليين المختصين. وقد تقرر بموجب هذه الاتفاقية إنشاء "خلية بيان النشاط الإرهابي"، وتعد هذه المادة هي الخطوة الأولى نحو تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي.¹

*مساعي تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية: لعبت الجزائر دورا كبيرا في استصدار مجلس الأمن 6247 للقرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين، بعد أن أقرت "الاتحاد الإفريقي" و"الجامعة العربية" بضرورة تبني مشروعه.²

في هذا الاتجاه يُشار إلى تصريح وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي" على هامش انعقاد "الجمعية العامة للأمم المتحدة" شهر سبتمبر 2010: "العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمي والإفريقي وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتخريب على الإرهاب".³

إن الالتزام بقرار منع تقديم الفدية للجماعات الإرهابية هي الخطوة التي جاءت بعد أيام من إفراج السلطات المالية عن إرهابيين مطلوبين للعدالة الجزائرية، مقابل تحرير الرهينة الفرنسي "بيار كامات". ولقد حرص وزراء خارجية الدول السبع المشاركة في اجتماع الجزائر وهي: بوركينا فاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، التشاد، إلى جانب الجزائر كدولة ثامنة التي تنتمي إلى دول الساحل على التأكيد بأن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته يجب أن تتم من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة، تتمحور في مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب.

بالرغم من ذلك، إلا أنه وفي شهر أفريل من سنة 2012 تم اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بمن فيهم القنصل الجزائري في مدينة "غاو" في شمال مالي، وقد تم الإفراج عن ثلاثة منهم في جويلية 2012، وبقي أربعة منهم محتجزين، وإعمالاً للمبادئ المتفق عليها فإن الجزائر رفضت دفع الفدية المالية للخابطين.⁴

1 عمار بوزيد ومليكة ايت عميرات، "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، (561)، (04/2010)، ص26.

2 منصور لخذاري، مرجع سابق، ص. 14.

3 المرجع نفسه، ص. 14.

4 يحي زوبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل ومنع الحرب ومكافحة الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم : 2012/03/17، نقلا

عن: <http://studies.aljazeera.net>

*الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: تم ضبط أعمالها خلال انعقاد أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي يوم 16 مارس 2001، بحضور وزراء الخارجية وممثلين عن الجزائر، مالي النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، ليبيريا، التشاد، وقد تم التوصل من خلالها إلى ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن وبناء التنمية، وكذا ضرورة تنفيذ برامج التنمية المستدامة وإدماج المواطنين، والحرص على التذكير بالوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتهم في إطار مقارنة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تشمل العمل الوطني، الثنائي، الإقليمي، والدولي، وأطبقا لمبادئ حسن الجوار والتضامن بين دول المنطقة، وهذا ما تدعم من خلال تصريحات وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي: "إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون التنازل، وكذا واجب التضامن الذي يحدا توجها نحو أوطاننا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا علينا احترامها."

*ملتقى الجزائر حول "الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال وغرب إفريقيا في 30 مارس 2009 حضره خبراء من إفريقيا والعالم، تمت دراسة فيه وتحليل تزايد الارتباط بين الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة الغير شرعية.

*ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية: احتضنتها الجزائر بتاريخ 07، 08 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات "الاجتماع الوزاري لدول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر)" المنعقد بتاريخ 20 ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو"، أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية شارك فيها 38 وفد ما بين دول وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، لتعتبر أول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن والتنمية.

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب²: تعد الجزائر أحد الأعضاء المؤسسين الجدد للمنتدى، وقد أكد وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعامرة" خلال الاجتماع الوزاري الرابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك، الذي عقد برئاسة كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية "جون كيري" و وزير الشؤون الخارجية

¹ أعمار بوزيد ومليكة وايت عميرات، مرجع سابق، ص. 27

² شهرزاد فكيري وفايزة ختو، "الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والإبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أبريل 2014، ص. 17. * أنشئ في سبتمبر 2011 بنيويورك. وتتمثل مهمة هذا المنتدى الذي يضم 29 بلدا من بينها الجزائر و الاتحاد الأوروبي في تحديد الحاجيات الوطنية و الدولية في مجال مكافحة الإرهاب و إعداد حلول ملائمة و تنسيق قدرات الدول و تعزيزها في هذا المجال.

التركي "أحمد داوود" غلو الجهود التي تبذلها الجزائر من دون هوادة في مجال مكافحة مسألة الاختطافات مقابل الفدية من قبل مجموعات إرهابية و روابطها مع الجريمة المنظمة الكبرى كتهريب المخدرات والتهريب...، و أن موقف الجائر دائما التزام الجزائر بالوقاية و مكافحة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية و الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها الأمم المتحدة في 2006¹. على اعتبار العلاقة الهيكلية القائمة بين السلم والأمن و التنمية ودور الجزائر في تأدية دورها كاملا في إطار آليات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الإطار قررت الدورة الرابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب تجديد عهدة رئاسة الجزائر و كندا على رأس فريق الساحل للفترة 2013-2014.

كما تواصل دور الجزائر في احتضان المبادرات الداعمة لتنسيق العمل الإفريقي وحتى الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال افتتاحها لأعمال اجتماع إقليمي حول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بتاريخ 23 جوان 2013 في وهران ،والذي ترأسته الجزائر وكندا، إضافة إلى مشاركة الجزائر في ورشات العمل مثل التي عقدت حول التطرف العنيف في إفريقيا الغربية والتي انعقدت في مدينة واغادوغو في شهر أفريل 2013، وكذا الاجتماع التقني للخبراء حول أمن الحدود الذي احتضنته مدينة نيامي في شهر ماي 2013 من نفس العام، إضافة إلى مذكرة الجزائر كما سبق الذكر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات ومنع منح الفدية للإرهابيين².

وعليه، تؤكد الجزائر على مدى خطورة تنامي التهديدات العابرة للحدود وسلباتها كونها أصبحت عاملا لزعزعة الأمن الإقليمي والدولي ككل ،خاصة بعد تطورات أزمة مالي وليبيا والتدخل الأجنبي، وهو ما جعل سلطات مالي الانتقالية تطلب المساعدة من كافة الشركاء في المنطقة ومن خارجها في إطار تنفيذ اللائحة الأممية رقم 2085 الصادرة عن مجلس الأمن، إلى جانب المطالبة بنشر قوات أممية ضمن إطار أوسع وأشمل، مما كان عليه في السابق. وبالتالي، نلمس من خلال هذا محاولة الجزائر لعب دور محوري فيما يخص قضايا الساحل، خاصة في مجالها الحيوي، إلا أن لتضارب وتداخل المصالح الفرنسية والأمريكية في المنطقة في إطار ما يسمى ب: "إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية" أثرت على الدور المتوقع³.

¹ منير موسى أبو رحمة، مرجع سابق، ص25

² شهرزاد فكيريو فايزة ختو، مرجع سابق، ص17 .

³ المرجع نفسه، ص 26.

2-المبادرات العملية الميدانية: إضافة إلى الجهود التي تبذلها الجزائر على المستوى المحلي تنظيميا ودبلوماسيا لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، اعتمدت الجزائر في إطار دورها في الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية العسكرية الأمريكية التي سعت إلى تجسيده من خلال "الأفريكوم" **Africom** والفرنسية لفرض الأمن وتحرير الرهائن المختطفين إلى طرح مبادرات لضمان عدم التواجد الأجنبي¹ و التنسيق بين دول الميدان وتغطية ضعفها اللوجستي والعسكري من خلال مايلي:

***على المستوى المحلي:** اعتمدت الجزائر على اجراءات مختلفة تتمثل في إعادة تهيئة العديد من الأجهزة الأمنية بين يتمشى والتهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت في منطقة الساحل بالإضافة إلى احتضان الجزائر لمراكز تدريب عسكرية على مستوى كل من ولايتي (الأغواط وورقلة) والذي استفادت منه دول المنطقة فيما بعد ،ثم اقتراح برامج جديدة (كالبرنامج التأهيلي للجمارك الجزائرية ، تدعيم العمل الميداني بالعمل المؤسساتي من خلال إنشاء المعهد الوطني للأدلة الجنائية (2008)²، وبعده عمدت بإنشاء مركز عمليات وطني لمكافحة الإرهاب ليمتد فيما بعد لمركز إقليمي ميداني يتعامل مع التهديدات الأمنية المتجددة في الساحل الإفريقي .

-إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي: جاءت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-275 المؤرخ في 2002/04/07 والمتمم بالمرسوم رقم 127/08 المؤرخ في 2008/07/06 والتي تعد مؤسسة مستقلة عمومية ، مهمتها مكافحة تمويل الإرهاب وتبليص الأموال وجمع المعلومات والتعاون مع مثيلاتها الأجنبية للكشف عن هذه الظواهر.³

***على مستوى الاقليمي والدولي:** يظهر للتنسيق الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف بين دول المنطقة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة لعبت الجزائر دورا كبيرا تجلى ذلك في اتفاقية مكافحة الإرهاب التي طبقتها كل الدول المعنية بالأمر (مالي ،النيجر ، تشاد ، موريتانيا)، ومن أهم مخرجاتها مخطط التحرك **plan d'action** الذي يسمح بتقوية الإمكانيات المتاحة عن طريق التعاون عبر حكومي، ومكافحة الإرهاب*

¹ احسن بلخيرات ، " المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي " ، تم تصفح الموقع يوم : 2011/12/08، نقلا عن : <http://www.eljazeera.com>

2 حكيمة علالي ، البعد الأمني في السياسة الخارجية : الجزائر نموذجا ،مرجع سابق ، ص175.

3عمار بوزيد ومليلة ايت عميرات ،مرجع سابق ، ص27.

* حسب هذه الاتفاقية الإرهاب هو: " شكل من أشكال العنف المتعلق بالجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود، ووجود التجارة الغير شرعية لتمويل نشاطاته".

وكل ما يرتبط به من جريمة منظمة الإرهاب، ولمواجهة ذلك يجب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر المناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية خاصة في ظل وجود علاقة وطيدة بين الإرهاب، الفساد، تبيض الأموال وهذا ما ورد في المادة 10 من الفصل (D)، في حين حدد الفصل (C) الآليات الضرورية لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب وتضمنت المجالات التالية: وضع تشريعات وطنية تجرم تمويل الإرهاب وتبيض الأموال، وضع وحدة استخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة، تدريب الأفراد في مجال مكافحة تبيض الأموال، التعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية لتطوير فهم عالمي ضد تبيض الأموال.¹

زيادة على هذه الإجراءات تقرر إنشاء خلية بيان النشاط الإرهابي ومهمتها جمع البيانات وتعريف المنظمات والأشخاص الذين لهم علاقة بالجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام في المنطقة، كما نصت على ضرورة الالتزام الكامل من الدول الأعضاء، بتطبيق قرارات الاتحاد الإفريقي التي تم توقيعها لمكافحة الجريمة والإرهاب. والحل السلمي للنزاعات وهذه خطوة لتأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي "PSC".

كما اتفقت الجزائر ومالي على تكثيف الدوريات والعمل العسكري الميداني من أجل التصدي لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال المراقبة الجيدة للحدود بين البلدين كإستراتيجية للحيلة بين الشبكات الإرهابية و جماعات الدعم والإسناد جاسة بعد التدخل الفرنسي في مالي، وفي هذا الإطار صرح الرئيس المالي في 2014/05/23 قائلا: "إن الجزائر ومالي تقومان بأعمال، من نشأتها التشاور حول المشاكل المرتبطة بأمن حدودها المشتركة من أجل تسييرها سويا".²

-وحدة التنسيق والاتصال: أنشأت بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، وتشاد السابق انعقاده بتاريخ 16 مارس 2010، تم التأكيد فيها على دور أجهزة الإعلام في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال تفعيل شبكات الاتصال الخاصة بلجنة الأركان العملية المشتركة.

1 شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 116.

2 حكيمة علالي، السياسات الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص 174.

سبق الإعلان عن إنشائها، الإعلان عن تأسيس "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" التي ما جاء استحداث "الوحدة" إلا لجعلها إطاراً لتأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة "اللجنة" للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب وغيره من أشكال الإجرام المنظم في الساحل الإفريقي.

- **لجنة الأركان العملياتية المشتركة***: أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أبريل 2010 بمدينة تمنراست -التي اتخذت مقراً لقيادتها العملياتية- من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء (دول الميدان): الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر.

جاءت هذه اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه مكافحة الميدانية الأنجع للإرهاب و إيجاد سبل التعاون بين الأوطان المتعددة¹، وقطع الطريق على أمام المساعي الخارجية للتدخل بحجة ضعف دول المنطقة وعدم قدرتها، وقد حددت مهام اللجنة أساساً في متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية، مباشرة عمليات البحث، وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتهما والقضاء عليها، مع ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة بعيداً عن تأثير العامل الخارجي، وهذا ما أكده رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق "أحمد قايد صالح" قائلاً: "إنني أعتقد جازماً بأننا قادرون (دول منطقة الساحل الإفريقي) على التحمل الكامل لالتزاماتنا على المستوى الإقليمي والدولي بتهيئة القوى والوسائل الضرورية لمواجهة التهديد الإرهابي"². أما بالنسبة لهياكلها -اللجنة- فتمثلت في أربع خلايا أساسية: الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الاستعلامات.³

إضافة للتعاون الإقليمي يعد التنسيق والحوار الاستراتيجي مع الفواعل الدولية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مهما في مضمون المقاربة الجزائرية، وهوما يظهر من خلال التعاون العملياتي الجزائري الأمريكي في إطار "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" TSCTI 2005 التي شاركت فيها الجزائر من خلال عملية FLINTLOCK"، بهدف تعزيز إمكانياتها وتطوير الجهود الإستباقية و

*حددت اللجنة مجال تدخلاتها في منطقة مشتركة للنشاط العملياتي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كلم، وعمق 933 كلم يغطي المناطق الحدودية المشتركة للدول الأربعة.

1منصور لخذاري، مرجع سابق ذكر، ص16

2بوعلام غمراسة، قادة جيوش أربعة دول يبحثون في مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي المبادرة من الجزائر... ورعاية من الاتحاد الإفريقي، تم تصفح الموقع يوم 2012/02/15، نقلاً عن:

[maawsat.com/details . asp?section= 4 article= 531671.issue=11216](http://maawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issue=11216)

3منصور لخذاري، مرجع سابق، ص17

الإجهاضية وتحسين الإستخبارات والمراقبة اللّوجستية في مكافحة الإرهاب والتهديدات المحتملة من تنظيم القاعدة، وكذا من أجل دعم الأمن والتنمية والاستقرار الإقليمي في المنطقة¹، وفي المقابل رفضت الجزائر استضافة قاعدة الإفريكوم "Africom" انطلاقا من مبادئها الرافضة للتواجد الأجنبي في المنطقة الساحلية مع الإبقاء على تطوير التعاون الاستراتيجي والذي تم توجيهه من خلال الحوار الاستراتيجي في 2010 ليشمل جميع المجالات بما فيها الأمن والتنمية، بالإضافة للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي من خلال مكافحة الإرهاب وتبني برامج التنمية والتطوير الذاتي في مالي والنيجر كجهود مشتركة لمواجهة التحدي المشترك.

من خلال ماسبق نصل الى أن معظم الميكانيزمات المتبناة من طرف الجزائر لمواجهة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، على الرغم من صرامتها وتوافقها مع المبادئ الدستورية والقانونية، إلا أنها لم تؤدي الدور المنوط بها بشكل كبير، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم فعاليتها وضعف القدرات في مواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، ومايعزز ذلك هو استمرار موجات التمرد التارقي(الأزمة في مالي)، وآثار الحراك السياسي والاجتماعي (تونس، ليبيا)، وكذا تزايد نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية و... الخ.

المطلب الثاني: الميكانيزمات الجزائرية لمواجهة تهديد الهجرة الغير شرعية في الساحل الأفريقي

إلى جانب المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل استقرار منطقة الساحل من خلال التعاون مع غيرها من الدول في مجال مكافحة الإرهاب، والعمل على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة، وفي المقابل تتامي تأثيرات الهجرة الغير شرعية على الأمن والاستقرار في المنطقة والضغط المتواصل من طرف الدول الأوروبية الموجه إلى دول المغرب العربي² خاصة الجزائر لوقف انتشارها، سارعت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي لاعتماد إجراءات قانونية، تنظيمية وعملياتية جديدة تكافح بها هذه الظاهرة في بعدها المحلي والإقليمي، بعدما أصبحت محطة عبور لمهاجرين غير شرعيين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء³ وهي:

¹ - شاكز ظريف، مرجع سابق، ص 152.

² محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، (04)، (01) 2011، ص 263.

³ المرجع نفسه، ص 263.

1- إجراءات قانونية : أصبحت الهجرة السرية جريمة طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم : 31 أوت 2008 والذي يجعل الحراقة والذي شرحناها فيما سبق بأنها مرادفة للهجرة غير القانونية بمعاقبة مقترفها للسجن ستة أشهر وتتم محاكمة الحراقة الذين يقعون رهن الحبس المؤقت وفقا للمادة 175 من القانون 10/09 المؤرخ في: 25 فيفري 2009 المعدل و المتمم للأمر 651/66 المؤرخ في: 8 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، وفيما مضى كان من يتم توقيفه من المرشحين للهجرة السرية يستفيد من إجراء الاستدعاء المباشر وتتم إدانته فيما بعد بالسجن غير النافذ فيما تشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في الإتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات .

2- إجراءات تنظيمية: إن المتتبع للأحداث يلاحظ بأن رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين يوميا تقريبا وعند إكتشافهم أثناء التفتيش يتم إقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم و تشخص هويتهم و تتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية و تتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير القانونية و يحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري¹ أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل إرتكاب جرائم و يتم تقديمهم إلى العدالة أما الذين يكونون محل بحث فسيحولون إلى مصالح أمن الولاية أو لأمن الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة .

3- إجراءات أمنية : إن الأضرار التي تسببها الهجرة غير القانونية بدأت تشكل إنشغالا ذو أهمية بالغة و خاصة لمصالح الأمن و شساعة مساحة الجزائر، وكذا طول حدودها البرية و البحرية فرض عليها تعزيز المراقبة على حدودها بحيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور و حماية الحدود مثل:

-مجموعة حرس الحدود : وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي و تعمل على طول الحدود البرية و تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة و أخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين و الهجرة السرية و قد تمكنت مصالح حرس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير القانونية .

¹ سناء العروسي، المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ،تم تصفح الموقع يوم 2014/02/12 ، نقلا عن:

<http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp>

-مصالح شرطة الحدود : لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية و البحرية و الجوية و المتمثلة في الإجراءات الإدارية و القانونية المنظمة لدخول و خروج الأشخاص و الممتلكات عبر الحدود.¹

-الترحيل : وفق إجراء يتضمنه قانون 2008/ 11/08 ،والأعداد الهائلة للذين يقيمون بالجزائر بصورة غير شرعية قامت منذ سنة 2008 لغاية سنة 2012 أكثر من 20000 شخص مهاجر إفريقي، 2013، 34000 شخص.²

كما يتم التكفل بالأجانب بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى، و تقوم بالتعرف على المتوطنين مع المهاجرين غير القانونيين ،و نظرا لتأزم الوضع و توافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهو جهاز مركزي للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفة مؤسسة للإشراف و التنسيق ومن أهم مهامه: وضع إستراتيجية وقائية و ردعية للهجرة غير الشرعية كما أنشئت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية و التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية.³

إن الدارس لدور الجزائر في مكافحة الهجرة الغير شرعية يلاحظ أن الحكومة الجزائرية عملت على تبني الميكانيزمات التالية و التي تتمحور حول الأولويات الثلاث الآتية :

-معرفة التدفقات: من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث و الدراسات حول الهجرات و الخلاف حول الجهة التي يتبع لها والتي لم تعد تشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس

¹ محمد رضا التميمي، مرجع سابق ، 263

² رمضان حينوني، الهجرة الإفريقية الغير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست، تم تصفح الموقع يوم:

2013/02/15، نقلا عن: http://www.rihabalkalimah.cultureforum.net/t807_topic

³ محمد سمير عياد، مرجع سابق ، ص 05

الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق و الإحصائيات حول تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارتي الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج .¹

-**السيطرة على التدفقات:** فالشرطة الوطنية و شرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة غير القانونية و تتوزع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الأعمال : التوقيفات ، السجن و الطرد، الحكم المتسامح.

-**التعاون:** فالسلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة من الجنوب الجزائري تولي إهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي و الأوروبي لتتبع نتائج ملموسة على أرض الواقع و ذلك من خلال التعاون مع الدول الأوروبية و التعاون الإقليمي من خلال إشراك دول الساحل بأن تربط السيطرة على الهجرة غير القانونية بترقية الديناميكية الإقليمية و في هذا الإطار تشارك في منظمة النيباد و تتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كإتفاق التعاون الأمني مع مالي،النيجر 2001 .²

كما عملت الحكومة الجزائرية على إضفاء فاعلية أكبر على التعاون لمكافحة هذه الظاهرة ،من خلال محاربتها و مقاومتها في البلدان المرسل و دول العبور، ودول الاستقبال، وكذا اعتماد و تطبيق مقاربة متوازنة و متناسقة في هذا المجال و خاصة من خلال وضع إجراءات مناسبة تتمثل في تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين و بناء قدرات العاملين، تجهيز وسائل تواكب التطور لمراقبة الحدود ، تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال و تطبيقها بصفة فعلية ، تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية و الأمنية و القضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تسهم و تدعم الهجرة غير القانونية .

عزمت الجزائر على تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة غير القانونية وهي الظاهرة التي ما فتئت تواجهها باستمرار بالتعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني لمكافحة الهجرة غير القانونية وهي الظاهرة التي لم تتوقف عن النمو مطلقا، وذلك من خلال إجراء التغييرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم : 11 - 08 الصادر بتاريخ : 21 جويلية 2008 الخاص بدخول و إقامة و تنقل الأجانب في

¹ محمد نور ، "الهجرة غير المشروعة و الجريمة" ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض ، مطبوعات مركز الدراسات و البحوث القانونية) ، 2008 ، ص. 88 .

² البشير الحوت، مرجع سابق .

البلاد¹، والذي يهدف إلى تلبية الرغبة في التعامل مع تدفقات الهجرة المختلفة و الآخذة في التزايد من خلال إطار قانوني جديد يحدد شروط دخول الأجانب و خروجهم و إقامتهم و تنقلهم في الجزائر بموجب الاتفاقيات الدولية التي تشترك فيها الجزائر و الاتفاقيات التبادلية التي وقعت عليها فضلا على أن هذا القانون يراعي المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية للجزائر .

تبنت الجزائر من خلال مقاربتها ميكانيزمات تتلخص مضامين حول إدارة قضايا الهجرة غير الشرعية على المستوى الإفريقي ، من خلال التوصيات التي خلّص إليها اجتماع ما بين الوزارات حول الهجرة غير الشرعية الذي عقد بالجزائر العاصمة في 15 نوفمبر 2005 و الذي خرج بنقاط يتمثل أبرزها فيما يلي :محاربة الهجرة بالتركيز على احترام حقوق الإنسان و المعاملة الإنسانية للمهاجر غير الشرعي ،تفعيل مكانزمات لضمان متابعة و مراقبة ظاهرة الهجرة بالتنسيق مع دول الجوار و بالخصوص دولتي مالي و النيجر ،دعم الجهود التنموية في اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة دول الجوار مالي و النيجر من أجل إبقاء المهاجرين في دولهم ،العمل المستمر من أجل إدراج قضايا الهجرة غير الشرعية في المحافل الدولية و الجهوية.²

كما عملت الجزائر من خلال دورها في إطار التعاون الإقليمي بين دول الساحل على إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة من خلال التنسيق الأمني وتكثيف التبادل الإستعلاماتي ودعم التنمية التي تأتي في إطار مبدأ العمل المشترك لدول المنطقة ،وهو ما جاء من خلال توصيات لجنة الأركان العملياتية المشتركة ،من خلال اللقاءات المتتالية، أين تم التركيز للعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية ،التوسع في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة الغير شرعية مثل: الأشخاص المهربين أو من يساعدهم أو من يسهل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها أو من يوفر وسائل النقل أو...الخ،إعفاء الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات الهجرة الغير شرعية من المساءلة القانونية بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطات بوجود المخطط الإبرامي أو معلومات تسهم في إحباط المخطط أو القبض على منفذيه³ ،إضافة إلى مواجهة الأسباب الحقيقة لظاهرة الهجرة الغير شرعية والمتمثلة في سوء الحالة المالية والاجتماعية وضعف الوعي الأمني وعدم توفر فرص العمل...الخ، إطلاق

¹ مصطفى عبد العزيز مرسى ، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي، تم تصفح الموقع يوم:

2014/01/12، نقلا عن: <http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper2>

² مصطفى عبد العزيز مرسى ،مرجع سابق.

³ صالح قرفي، مكافحة الهجرة الغير شرعية ، تم تصفح الموقع يوم 2012 /02/15 ،نقلا

عن: [http://www.dalinannya.com/jh2dàdnèd\(sbgslmsntè-\(.fsnks//ckihhd](http://www.dalinannya.com/jh2dàdnèd(sbgslmsntè-(.fsnks//ckihhd)

مبادرات مشتركة بين الدول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة مع أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة الغير شرعية، دعم برنامج التنمية المستدامة والعمل على تطوير دول منطقة الساحل الإفريقي.¹

وفي إطار المبادرات الإقليمية أشار الدكتور : "أمحمد برقوق" أنه بخصوص محاربة تنظيم القاعدة والهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل، فلا بد من: "تفعيل الإدارة السياسية لمكافحة الإرهاب والهجرة الغير شرعية ، وضرورة عمل دول المنطقة على تشكيل دور متناسق وهادف لإنهائها".

وفي نفس الإطار أكد "محمد يازوم" وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر على تحسين التنسيق بين دول الميدان لمواجهة الرهاب والهجرة الغير شرعية لقوله: "نحن راضون عن النتائج التي تمخضت عن مبادرتنا الإقليمية فمسألة الإرهاب والهجرة في إقليم الساحل والصحراء مسألة تهم أولا هذه الدول، وثانيا تهم العالم برمته، لذلك دعونا الشركاء الإقليميين تبادلنا الآراء و قدمنا برنامجا لمواجهة هذه التهديدات التي تعرفها المنطقة وأكدنا على ضرورة تحسين التنسيق بين دول الميدان العسكري والأمني".²

تعتبرا لمقاربة التي تتبناها الجزائر على المستوى الإفريقي هي نفسها المقاربة التي تتبناها على المستوى الدولي. حيث لعبت الجزائر دور أساسي من أجل بلورة موقف إفريقي مشترك حول قضايا الهجرة و التنمية عبر تنظيم مؤتمرات حول الموضوع ، فمثلا تم المشاركة في المنتديات الدولية كالمنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية "FMMD" الذي تأسس منذ 2006، وتنظيم اجتماع الخبراء الأفارقة بالعاصمة في افريل 2006 الذي بلور رؤية افريقية مشتركة حول الهجرة و هي الفكرة التي بلورتها خلال قمة الاتحاد الإفريقي في جويلية 2007 .

يقوم التصور الإفريقي الذي دعمته الجزائر على الربط بين الهجرة و التنمية و ضرورة معالجة الأسباب الأساسية المؤدية إليها، ويتعلق الأمر بالقضاء على العوامل التي تدفع للهجرة خاصة الاقتصادية. وهو ما يتطابق مع المقاربة الجزائرية ومتجسدة من خلال الندوات الوزارية، كالتى جمعت فيها بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي حول " الهجرة و التنمية" في طرابلس نوفمبر 2006،³ كما ساهمة الجزائر في

¹ صالح قرفي، مرجع سابق ، ص22.

² بوعلام غمراسة، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

هذا اللقاء من خلال جمعها لوزراء خارجية الدول الإفريقية بما فيها المغرب، وكذا أعضاء الاتحاد الأوروبي*، عملت خلال اللقاء على خلق شراكة بين دول المصدر، العبور و المقصد من أجل ضمان تسير متوازن ومشارك لقضايا الهجرة.¹

من الناحية الميدانية يظهر التعاون على المستوي الجهوي مع دول الجوار الجنوبية خاصة مالي والنيجر، بوصفها المناطق التي تعرف تدفق المهاجرين الأفارقة، حيث يتم من خلال اتفاقيات التعاون على مستوي الولايات الحدودية لهذه الدول في مجال الكفاح ضد الهجرة غير الشرعية عبر تبادل المعلومات و التنسيق من أجل تفكيك شبكات التهريب، كما يتعدى التعاون الجزائري مع مالي والنيجر في مجال رقابة الحدود إلى العمل على دعم التعاون الاقتصادي والتجاري كأساس لإبقاء المهاجر غير الشرعي في بلده .

زيادة على هذا ومن خلال البعد اللين للمقاربة الجزائرية دعمت الجزائر تعاونها مع كل من مالي و النيجر عبر اتفاقيات تعاون على الحدود وقعتها مع مالي في 1995 و في 1997 مع النيجر ، من منطلق مكافحة الهجرة غير الشرعية . بالإضافة إلى إنشاء لجان ثنائية على الحدود مع مالي من خلال اتفاقية تم توقيعها في 1998 بادرار تحت إشراف وزير الداخليتين نظم الشراكة تعاون بين الولايات الحدودية للدولتين و هي " ادرار و تمنراست " الجزائريتين و " غاوا و كيدال " من شمال مالي للتحكم في الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى اتفاق مع نيجريا في 2002 حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين النيجريين بالإضافة إلى اتفاقيات تعاون مع تونس في 1966 و مع المغرب 1963 و كذا ليبيا في 1987.²

كما تعززت مقاربة الجزائر حول مكافحة الهجرة غير الشرعية عمليا خلال الندوة الدولية بشأن مكافحة "الإرهاب" والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل بين دول الميدان "الجزائر ، مالي ، موريتانيا والنيجر" والشركاء من خارج الإقليم ، المنعقدة بقصر الأمم في العاصمة الجزائرية خلال 7 و 8 سبتمبر 2011 .

تلك اللقاءات إلى جانب أخرى سعت من خلالها الجزائر و دول الميدان على إرساء قواعد التعاون الثنائي والإقليمي بين دول المنطقة، سواء في ميدان السلم و الأمن أو في مجال التنمية بالإضافة إلى تبني إستراتيجية موحدة و ممنهجة لمواجهة ظاهرة الإرهاب ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود والفقر والهجرة غير

*الجزائر في إطار دعم مقاربتها حول الهجرة ، تشارك دائما في المحافل الدولية حول القضية غير أنها رفضت المشاركة في الندوة الوزارية " الأوروبية الإفريقية "حول الهجرة و التنمية المنظمة في جويلية 2006 بالرباط بالتنسيق مع فرنسا و اسبانيا بسبب الأحداث الدراماتيكية في سبتة و مليلية في أكتوبر 2005 ، لتركيز الجزائر على المعاملة الإنسانية للمهاجرين و محاولة لإخراج الهجرة من الإطار الأمني .

¹ سفيان سي يوسف ، دول الميدان تبحث في استراتيجيات مكافحة الإرهاب ، تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/12، نقلا عن:

http://arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=144914&catid=36&Itemid=111

²بوعلام غمراسة، مرجع سابق.

الشرعية وتشمل بذلك كافة الأصعدة السياسية ، العسكرية ، الاستخباراتية والتنمية ، كما تم التركيز على التنسيق مع الدول الصديقة والداعمة لها و أكدت الجزائر على ضرورة العمل وسن إستراتيجية موحدة من أجل النهوض بالتنمية بدول الساحل" ، الأمر الذي يسمح بمواجهة الآفات الخطيرة التي تعاني منها دول الساحل كالتخريب والمخدرات والهجرة غير الشرعية¹... ، وهذا ما يضيف طابع الشمولية والتوازن على المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بأنها خاصة وأنها تنطلق من تقاسم المسؤولية بين دول الجوار²، سواء من خلال تعزيز الحلول الأمنية أو التنمية إذ تشمل كل الجوانب.

لقد عملت دول الميدان على تكثيف التبادل الاستعمالي في إطار مشترك ، في الجانب السياسي ، العسكري و الاقتصادي و قد كانت أبرز الآليات التي تقرر تبنيها لمواجهة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و أشكال الجريمة المنظمة ، هي لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" مقرها بتمنراست. المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي ، من خلال هذه اللجنة يتم تفعيل شبكات الاتصال و توفير الخرائط العملياتية لتسهيل المراقبة بها .³

يعد الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية هو التعاون بين دول الميدان لمكافحة الإرهاب ، الهجرة السرية و تجارة المخدرات و كل الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة المنتشرة بمنطقة الساحل الإفريقي ، بالرغم من أن الجزائر تأكد على ضرورة التركيز على التنمية ، إلا أن الحلول الأمنية و العسكرية لا يمكن الاستغناء عنها من أجل إدارة قضايا الهجرة و الجريمة المنظمة بالمنطقة .

يعد الشق التنموي في المقاربة الجزائرية مرصد ومرجع كل السياسات الإقليمية والدولية و فالنموذج الأوروبي القائم على غلق الحدود و مراقبتها و تسليحها ، يعكس منطق الأمنة الغالب كخيار حتمي عليها مما يعكس فشل المقاربة التنموية في السياسات الأوروبية، وهو ما يؤثر بدوره على طبيعة العلاقات مع دول جنوب المتوسط ك غياب الدعم المادي الأوروبي لإدارة الهجرة بالتركيز على التنمية في الدول الإفريقية .

أما البعد الأمني للمقاربة الجزائرية وانطلاقا من ميكانيزماته الأمنية والعسكرية لا يستطيع وحده إيقاف تدفقات الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، ما لم تحل المشاكل الاقتصادية بالدول المصدرة ، فالرقابة على الحدود و غلقها سيكلفها الكثير دون أن تصل إلى إيقافها ، فالحل الأمثل على المستوى الإقليمي هو اللجوء إلى مساعدات اقتصادية و استثمارات على الحدود ، الأمر الذي من شأنه تثبيت

¹ : سفيان سي يوسف ، مرجع سابق .

² بشير عميور ، "الساحل ... دول الميدان و إرساء إستراتيجية موحدة " ، مجلة الجيش ، 579 ، (09) 2011 ، ص 16.

³ بشير عميور ، مرجع سابق ، ص. ص. 18، 19 .

المهاجرين بالجنوب و لابد من التركيز على المساعدات الاقتصادية لهذه الدول لأن غلق الحدود لن يكون ناجعا للجزائر بل بخلق لها تبعات على مستويات الامن القومي. وهذا ما يلاحظ من خلال غلق الحدود مع المغرب والنيجر وليبيا ومالي والتي اتخذت الطابع المسلح "militarisées".

لقد تزايدت الانعكاسات السلبية للهجرة الغير شرعية على الأمن بمستوياته في منطقة الساحل والجزائر بالتحديد ، خاصة مع تأزم الوضع في مالي وليبيا، وطبيعة تصورات الضفة الشمالية لها ساهم في تحديد المعالم الرئيسية التي تغيب عن المقاربة رغم تعدد الجوانب بين أجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة و سياساتها وفرض القيود الصعبة على الهجرة القانونية، وهو بدوره مآفرز على وجه الخصوص نتائج وخيمة.

وعليه نخلص إلى أن الآليات المنتهجة في إطار المقاربة الجزائرية في بعدها الأمني والتموي في كل المستويات رغم فعاليتها الكبيرة في مواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، لاسيما في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة الغير شرعية، إلا انه وفي ظل ديناميكية الاستعصاء الناتج عن غياب التكيف في المنظور الجزائري مع ديناميكية الأحداث، والبطأ في استغلال الوقت لمواجهة بعض التهديدات على غرار الأزمة المالية وتعامل الجزائر مع الحراك في ليبيا حالت دون الأداء الجيد وفرضت التدخل الخارجي .

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه تفعيل المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

إن المكانة الريادية للجزائر في منطقة الساحل شرعنت لها تصوّرا ودورا في مواجهة التهديدات الأمنية الساحلية المرتكزة على مقاربة شاملة لتعالج هذه التهديدات بوسائل مباشرة، وتطمح إلى معالجة مسبباتها، وهذا الأمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين في المنطقة الذين لا يمكن مقارنة جيوشهم أو مقدراتهم المالية بجيش ومقدرات الجزائر. وكذا تلقى الجزائر في نفس الاعتراف من القوى الخارجية، مثل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذا الدور لازمه معيقات على مستوى التصور والأداء في بعده المحلي، الإقليمي ، الدولي انطلاقا من:

- هشاشة النظام السياسي الجزائري خاصة في إطار الحراك السياسي والاجتماعي في تونس وليبيا والأزمة المالية ، فرغم أن التيارات الإسلامية لم تستطع إحراز نجاح مماثل لما حققه نظراؤها في تلك الدول ،

خاصة مصر وتونس في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وكذا كثرة الانتفاضات الشعبية ومهارة الأنظمة السياسية في مواجهتها، مما أفقد الجزائريين شهية الثورات؛ فإن المشهد الجزائري يشهد "صراعاً صامتاً"، حول أداء النظام ومستقبله¹، مما يطرح علامات استفهام حول الاستقرار السياسي ودور المؤسسة العسكرية المحوري في صنع السياسة الداخلية والخارجية، مما يجعل من الجزائر التقرب عبر آليات التعاون إلى القوى الكبرى تجنباً لضغوطات متوقعة على وضعها الداخلي.²

- ضعف الإمكانيات المالية والبشرية والمادية الذاتية من أجل تغطية العجز المسجل في مراقبة الحدود الجنوبية. ورغم النجاحات التي حققت إلا أن الاختراق المسجل في حادثة تيفنتورين في جانفي 2013 يعطي إشارات إلى تعاظم حدة هذا المشكل مع الوقت وارتباطه بتحديات أخرى، فإلى متى تتحمل الجزائر مثل هذا العبء في ظل تقصير وعجز الدول المتاخمة وفي ظل تفاقم التبعات الإنسانية للنزاعات في التخوم الجنوبية للجزائر؟

- مشكل مجابهة الجغرافيا الوعرة لإقليم الساحل بحيث يشكل بمساحته الضخمة، حدوده تضاريسه مناخه القاسي عائق أمام المراقبة وسهولة للاختراق،³ ويكون بيئة مواتية بامتياز لتواجد ونشاط الجماعات المسلحة وانتشار التهديدات الجديدة صعبة التحديد مكانيا وزمانيا وكذا ومصادرها وهوما يفرض تحدي في المواجهة.

- إشكالية تفعيل معادلة التنمية والأمن على المستوى الداخلي للتدرج في القضاء على التهديد في الساحل عبر المطالبة بدعم من المجتمع الدولي في إطار استراتيجيات للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (مرافقة لا تدخل) التي ترمي إلى تكامل لصالح منطقة الساحل وإحداث انسجام أكبر بين الدول المشكلة لها في سبيل تحقيق أمن وتنمية. وإن أبسط ما يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي، وفق التصور الجزائري، من أجل مساعدة الدول على التخلص من التهديد الإرهابي هو تجفيف موارد تمويل الإرهاب عبر الكف أساسا عن دفع الفديات سواء للإرهابيين أو القراصنة أو الجماعات المتمردة أما أقصى ما يمكن أن تقدمه فهو أن توجه الأموال - التي تخصص للتدخلات العسكرية - إلى مساعدة الدول الإفريقية على دفع عجلة التنمية.⁴

¹ فضيلة عيسات، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي:- المحددات والأبعاد-، -، تبسة: جامعة تبسة، 28 و 29 أبريل 2014، ص 12.

² فضيلة عيسات، مرجع سابق، ص 12.

³ حسام حمزة، "الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهمة المستعصية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أبريل 2014، ص 04.

⁴ المرجع نفسه، ص 05.

- هشاشة المقاربة الجهوية كحل للتهديدات الأمنية ذاتية المنشأ "Solutions endogènes" أي: ساحلية المنشأ والتطبيق باعتبار أن دول الساحل هي المعني المباشر بالتبعات السلبية للديناميكيات الأمنية لهذا الإقليم. هذا ما يفسر الرفض الجزائري المتواصل ل: تدخل - وخاصة تواجد - قوى فوق إقليمية "Puissances extrarégionales" أجنبية أو حتى بعيدة عن الإقليم الساحلي (رفض إشراك المغرب الأقصى في مختلف البنى الأمنية الإقليمية باعتباره دولة غير صحراوية). بالإضافة إلى الاستعصاء الذي تواجهه الجزائر في تطبيق هذه المقاربة هو التدخل الأجنبي الذي يأتي في كل مرة ليجهض الجهود الجزائرية.

- العجز عن تقديم حلول مباشرة وسريعة للتهديدات الأمنية الساحلية، مما يقود في كل مرة إلى اللجوء إلى حل التدخل العسكري المباشر بتفويض أممي. حيث تواجهه الجزائر في هذا السياق عدم طرحها لبدائل فعالة تحول دون التدخل الأجنبي في تخومها الجنوبي، إذ لا يمكن للجزائر في نظام معولم أن توقف اهتمام الفواعل الدولية بالتبعات الإنسانية للأزمات الإقليمية الساحلية إلا إذا قدمت حلولاً مباشرة وفعالة وسريعة، وهي شروط غير متوفرة في المقاربة الأمنية الجزائرية حالياً.¹

- المشكل المرتبط بالموقف الرفض لأي تدخل أجنبي في المنطقة، والذي يرتبط مبدئياً مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول²، والنتائج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية فرغم جهود الجزائر منذ الانفصال الذي حدث في شمال مالي على إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق الممثلين في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية³، إلا أن هذا التوجه يبقى على ضعف التصور الاستراتيجي الجزائري.

- صلابة الضغط والاهتمام الأجنبي بالمنطقة الساحلية نظراً لمكانتها المحورية في إستراتيجيتها المستقبلية بسبب قدراتها الكامنة، ثم اختلاف رؤاها لمواجهة تهديدات إقليم الساحل وحلولها المقترحة لإشكالاته الأمنية مع الرؤية والحلول الجزائرية⁴، فالولايات المتحدة ترى أنّ مكافحة الإرهاب مهمة مشتركة يجب أن تتخبط

¹ حمزة، "الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهمة المستعصية"، مرجع سابق، ص 06

² عبد الغاني دندان، "السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة: قراءة تحليلية في مكان القوة ومبررات الفشل"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أبريل 2014، ص 10.

³ حسام حمزة، مرجع سابق، ص 07.

⁴ المرجع نفسه، ص 08.

فيها كلّ الدول "المتحالفة ضدّ الإرهاب"، أمّا الجزائر فتري في مكافحة الإرهاب مهمّة حصريّة مقصورة على دول الساحل فقط، ولعلّ بوادر الاختلاف لاحت مؤشراتهما خلال زيارة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في أكتوبر 2012، ومن قبلها الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، وكذا الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري للجزائر في 03 أفريل 2014.

- الانكشاف الوظيفي لمبادرة دول الميدان من جهة والدول المشكلة لها على حدى (موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا)، نتيجة للالتزامات التي تعني منها الدول الساحلية وانهايار بعضها (مالي وليبيا). وكذا العلاقات القوية التي تربط بعضها مع فرنسا، فرغم سعي الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة برؤيتها لحلّ مشاكل المنطقة والتي تتركز على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخّل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محدّدة، إلا أن الشكوك متبادلة وغياب الثقة ساعد على ضعف الأداء وتطبيق مضامين المقاربة الجزائرية.²

يضاف إلى هذا تدخل مجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية "ECOWAS" في مسائل المنطقة وقربها من فرنسا وموقفها الداعم للتدخل العسكري الفرنسي والذي دفع الجزائريين بعد فترة مناوئة إلى الرضوخ والقبول بمبدأ التدخل العسكري في شمال مالي كملاذ أخير لحل الأزمة ولكن ليس قبل فصل حركات الطوارق عن الإرهابيين ومجموعات التهريب.

- استغلال القوى الكبرى المهمة بالإقليم الساحلي والقارة الإفريقية عموما الضعف الذي تعاني منه الجزائر على مستوى مراقبة والتحكم في ديناميكية الإقليم من أجل إحباط رهاناتها وتعميق الاستعصاء الذي تعانيه في مواجهتها.³

- التنافس المغربي الجزائري على الريادة في المنطقة المغاربية والساحلية⁴، فبالرغم أنّ الجزائر لا ترفض مبدأ التعاون الإقليمي الموسع لصد التهديدات المشتركة للأمن الإقليمي، إلا أنها ترى في إبقاء المغرب بعيدا عن الترتيبات الأمنية الساحلية وتتخوف من محاولات مناداة بعض الأطراف بضمّه إلى لجنة أركان العمليات المشتركة أو المنظمات الإقليمية الأخرى، فالمغرب بالنسبة للجزائر ليس دولة ساحلية والاعتراف

¹ فضيلة عيسات، مرجع سابق، ص12.

² حسام حمزة، "الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهمة المستعصية"، ص08.

³ المرجع نفسه، ص.ص 10-08.

⁴ مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/15، نقلًا

عن: www.aljazeerasrudies.net

بأنه دولة ساحلية يشكل اعترافا غير مباشر بسيادته على الصحراء الغربية ،¹ وهذا مايزيد من تعزيز التدخل الفرنسي بشكل مباشر كطرف محاصر للدور الجزائري.

هذه المعوقات التي تواجهها المقاربة الجزائرية في بعدها التصوري والعملي، بالإضافة لديناميكية تعقد البيئة الأمنية الساحلية وسرعة تطور التهديدات الأمنية في المنطقة، يضع الجزائر أمام رهان حقيقي للتخفيف من وطأتها ومقارعة الوقت بإعادة مراجعة سياساتها لكي يمكن تجاوز الخسائر المتواصلة.

¹ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص147.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى مايلي:

المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية هي شاملة في معالجتها للإنكشافات الأمنية في منطقة الساحل، وتتطلب من لتقود بها العديد من حالت الوساطة بين فرقاء الأزمة في مالي والنيجر ملتزمة بمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحسن الجوار و مصّة على حق التوارق في التنمية المحلية لإيجاد حلول لهذا النزاع ، أما بالنسبة لميكانيزمات مكافحة الإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية فتجمع فيه بين البعدين العسكري والغير عسكري، وتربط الأمن بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة كتوجيهين ركزين لتحقيق الأمن والسلام والتنمية و ، ويمكن حصر مرتكزاتها في: العمل المتعدد الأطراف ،التنسيق الإستراتيجي-الإستخباراتي،التنسيق العسكري-العملياتي مع دول الساحل والصحراء ، تجريم دفع الفدية ، تولي دول المنطقة حماية أمنها بنفسها.

على الرغم من ذلك تبقى هذه الميكانيزمات في بعدها المحلي والإقليمي والدولي غير فعالة نسبيا في مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة ، لأنها بقيت مقتصرة على مبادرات جزائرية أصبحت عاجزة عن مسايرة التطورات الدولية، وخاضعة لمتغيرات داخلية(السعي لتكريس المصلحة الخاصة ،التحكم لمبادئ وعدم تكييفها مع المصالح ،محدودية الإمكانيات المتاحة..)، وخارجية(لتدخلات الخارجية) تعيق توجهاتها، ومن ثمة كيف يمكن للجزائر أن تواجه مسببات هذه الظاهرة في فضاءها الإقليمي وهي تعاني منها محليا؟. وما يبرهن قصور هذه الميكانيزمات هو استمرار موجات التمرد التارقي واستمرارية الأزمة المالية بالإضافة لتداعيات الحرب في ليبيا على الأمن القومي الجزائري وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية وعملياتها في مالي والنيجر وحتى في عمق الجزائر ،بالإضافة لتزايد شبكات الجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة ونسبة المهاجرين الغير شرعيين خاصة إلى الجزائر.

تناولت الدراسة المقارنة الجزائرية بأبعدها وميكانيزماتها ووعراقل تفعيلها تجاه أهم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، وهي دراسة أمنية بالدرجة الأولى شملت مستويات أمنية متعددة، فالبحث كان هادفا نحو الجمع بين معظم مستويات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في شكل صورة موحدة لمشكلة أمنية، ومدى تعامل المقاربة الجزائرية معها في ظل الديناميكة المستعصية للأزمات، وكذا تداخلها مع الحركات الجديية التي تشهدها ليبيا ومالي من حيث طبيعة الارتباطات الجيوستراتيجية والنبوية للمنطقة. وعليه نخلص الى مايلي:

طبيعة التحول الذي طرأ على المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، فرض إعادة النظر في بعض القضايا المتعلقة بالدراسات الأمنية في بعدها المفاهيمي والنظري لتعكس تحولا كبيرا في مضمون الأمن ، بحيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية طرح جديد من زاوية مغايرة يتم الحديث في إطاره عن مفهوم الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، وتلعب فيه هذا الأخير متغيرات جديدة كالانتمية الإنسانية والحوكمة وحقوق الإنسان والديمقراطية دورا نتيجة لادماج سياسات الأمن والتنمية في الأجندة الدولية واعتبارها كمقاربة محورية في تفسير أسباب النزاع، والعنف داخل الدول، بالتالي خلق حالة اللأستقرار، وهو الأمر الذي تم إسقاطه على منطقة الساحل.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو-سياسية التي تثير إهتمام الفواعل الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة ، ونتيجة للحركية في أنماط التهديدات التقليدية والجديدة التي تعرفها المنظومة الوستقالية تأثرت القيمة الجيوامنية لمنطقة الساحل الإفريقي كفضاء فرعي من المنظومة وهو بدوره مالمس لمعضلتي الأمن و التنمية، ونظرا لكون الجزائر تحتل موقع المحور في هذه القضايا الأمنية انطلقا من الامتداد الجيوستراتيجي للأمن والذي تعكسه الجغرافيا والمصلحة، تأثرت وجوديا بهذه البيئة الأمنية المضطربة واتعكاسات التهديدات الأمنية على استمراريتها كنظام وشعب.

إدراكا من الجزائر لقيمة الاستقرار والتنمية كخيارين لا بديل عنه للخروج من معضلتي التنمية والأمن بكل أبعادها المنتشرة في الساحل من عنف بنيوي وصراعات بين التشكيلات العرقية، وتزايد النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة إضافة لظواهر الخوف والجهل والتخلف، إتخذت

الجزائر آليات كإستراتيجية لتحقيق الأمن والسلم والتنمية من خلال مقاربتها الشاملة في منطقة الساحل النابعة من مبادئها ومرجعياتها التاريخية والدستورية وكذا البراغماتية الناتجة عن حركية العلاقات الدولية، إلا أن عبأ المهمة الأمنية وثقلها على الجزائر يفرض البحث عن مخرج أو على الأقل التخفيف من وطأتها، ليصبح أمرا ملحا بمرور الوقت، إذ صار من المؤكد أن تأخير الحل أكثر يؤدي إلى استعصاء أكبر بالنسبة للجزائر وخسارة متواصلة في مواجهتها لتهديدات الأمنية الساحلية.

تبنّت الجزائر مقارنة أمنية شاملة، وفق مجموعة المبادئ التي تسيّر وفقها سياستها العامة، بحيث ركزت الجزائر على الوقوف في وجه التدخل الأجنبي في المنطقة باعتباره يزيد الأمور تعقيدا، وأن تحل مشاكل المنطقة في إطار داخلي، باعتبار أن دول المنطقة قادرة على حل مشاكلها بنفسها، وبطريقة سلمية عن طريق الحوار السلمي بين جميع الأطراف الفاعلة، كما أن الأمور السياسية وحدها غير كافية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، بحيث أن تحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي من شأنهما إخراج المنطقة من دائرة الفقر، الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية في ما يحدث في المنطقة، أما على المستوى العسكري والأمني فإن الجزائر حاربت الإرهاب والجريمة المنظمة على ترابها بكل امكانياتها وهوما نجحت فيه إلى أبعد الحدود، واستطاعت تكوين جيش قادر على مواجهة التهديدات الأمنية ذات الطابع العسكري أو المسلح، كما تساهم الجزائر في مساعدة جيوش المنطقة، سواء عن طريق التنسيق الأمني أو عن طريق التكوين، وهذا كله يعبر عن الإرادة الحقيقة التي تعمل بها الجزائر من أجل استقرار المنطقة وازدهارها.

رغم تبني الجزائر لمقاربة شاملة ذات بعد تنموي وأمني وبميكانيزمات متعددة لمواجهة التهديدات الأمنية الساحلية، إلا أن العقيدة الإستراتيجية للأمن القومي الجزائري لم تصل بعد لتجاوز العقلية التقليدية المبنية على الاحتكام إلى مبادئها في ظل الظروف التي تفرض العقلانية من خلال ديناميكية الأحداث، مما أنتج فشل سياسة التوازن الهش في شمال مالي التي رعتها الجزائر عبر وساطتها وانفجار الأزمة في 2012، وكذا تزايد الضغوط الأمريكية على الجزائر للتعاون الإقليمي لمواجهة الإرهاب، وفي المقابل برز رهان الخشية من طرف الجزائر كالتهميش في أية ترتيبات إقليمية لا سيما بعد المسعى الفرنسي لتشكيل محور إقليمي بقيادة المغرب ودول الساحل

والصحراء في ظل استمرار هشاشة النظام السياسي الجزائري وسيطرة المؤسسة العسكرية على صناعة القرار.

إن ديناميكية التهديدات الأمنية وتزايد الانكشاف الأمني الذي تعاني منه منطقة الساحل خاصة بعد انهيار الدولة في ليبيا والأزمة في مالي وأثرهما على الأمن الإقليمي الجزائري، دعت الضرورة لإعادة ترتيب أولويات توجهات السياسة العامة بشكل كامل انطلاقاً من قاعدتين أساسيتين، تتمثل الأولى في إعادة صياغة مبادئ نظرية ومنهجية تقوم على مبدأ تعزيز الديمقراطية "Democracy promotion"، مبدأ الخطاب السياسي السلمي "peacefull political discourse"، ومبدأ الالتزام بتعهدات دولية "Commitments"، ومبدأ

Integrative not to international، مبدأ السياسة التكاملية لا التنافسية competitive policy، أما القواعد العملية التطبيقية كقاعدة ثانية فتشمل قاعدة صفر في المشاكل مع دول الجوار "Zero problems with neighboring countries" من خلال سياسة الاعتماد المتبادل مع الدول خاصة الجوار وإتباع مسار تعاوني أكبر لحل المشاكل معها، وهو ما يضمنه مبدأي تعزيز الديمقراطية والخطاب السياسي السلمي "من توعية الشعب الجزائري وتعبئته نحو تطبيقها وترسيخها، إضافة إلى اعتماد قاعدة دبلوماسية السلام الوقائية Diplomacy Préventive في إطار المبادئ التوجيهية الأربعة، وتصاغ السياسة الجزائرية الجديدة، على اتخاذ خطوات استباقية قبل بروز الأزمات وتصاعدها إلى مستوى خطير، باعتماد سياسة الأمن للجميع، والحوار السياسي على مستوى رفيع، والاندماج الاقتصادي خاصة الإقليمي، والدخول في مصالحات توفيقية ومساعي حميدة، وتقصي حقائق لمعالجة المشاكل العالقة، ولعل موضع التطبيق الأفضل هو: وضع خطوات استباقية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي لوقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتفعيل دور الجزائر في مشاورات دول 5+5، ثم التنسيق الجيد مع الدول الأفريقية.

ولتعزيز دور للمقاربة الجزائرية فالأولوية تستمر من قاعدة الدور الفعال Effective role وذلك بتفعيل الدور الجزائري في المنظمات الدولية والإقليمية والقارية، وتوظيف الأموال لتسهيل وصول الدبلوماسية الجزائرية لمراكز صنع القرار الدولي، مما سيجعل للجزائر دوراً مؤثراً في

صياغة القرارات الدولية على شاكلة دور قطر في الحراك السياسي والاجتماعي العربي ، ولا بأس في أن يكون الجزائرية مستقبلا نفس الدور، في كل قضية متصلة بالاستقرار العالمي.

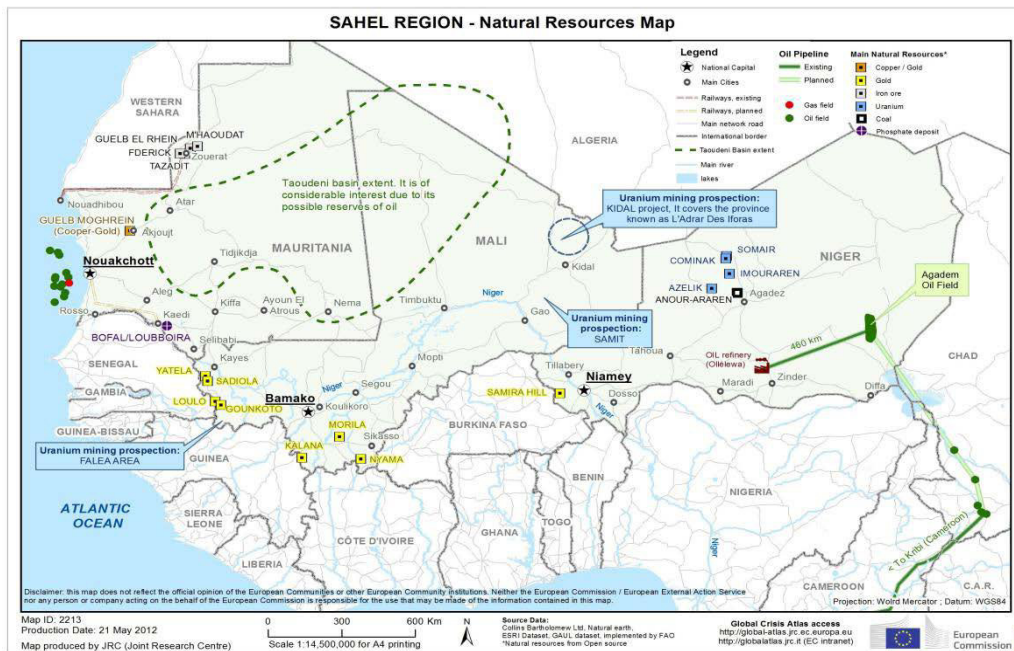
وفي سبيل تحقيق هذه الغاية على الجزائر أن تستفيد وتستثمر في جميع الفرص للعب دورا مؤثرا في المنطقة لتحقيق الريادة الإقليمية بلعب دور صانع السلام في المنطقة ولها الحق في ذلك، فأغلب الأنظمة السياسية بالقارة سقطت، وعلى الجزائر لعب ذلك في تنمية أمنها الداخلي والخارجي على حد سواء، لأن غياب الاستقرار الداخلي سينعكس سلبا على الأمن الخارجي. وعليه فهل سيبقى التصور والأداء الجزائري في ظل المقاربة الشاملة تجاه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي في مستقبله القريب مرهون بالابقاء على الوضع الراهن ؟

الملحق رقم 01 :خريطة توضح المجال الجغرافي لمنطقة الساحل وفق المعيار الجيوأمني



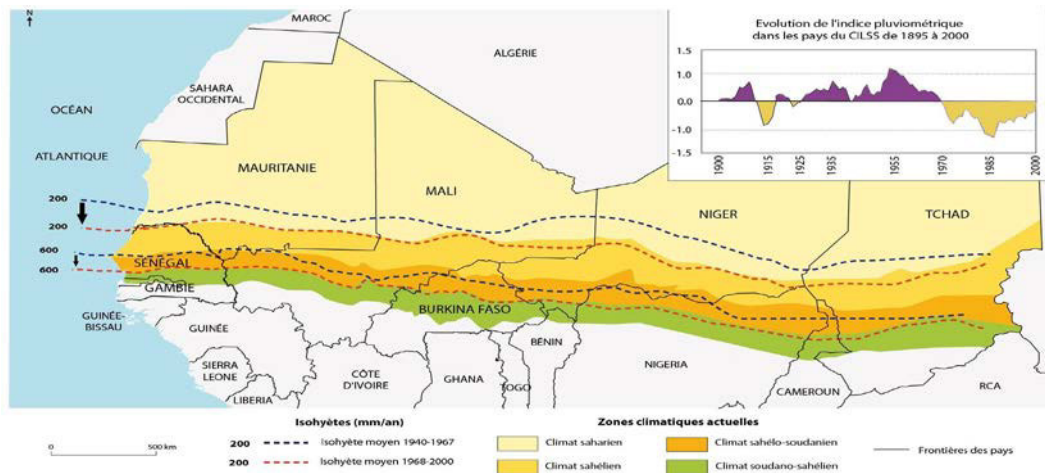
المصدر : <http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%ountries%2014/02/02um>

الملحق رقم 02:خريطة توضح الانتشار الطبيعي للموارد الطاقوية في بعض دول الساحل الإفريقي



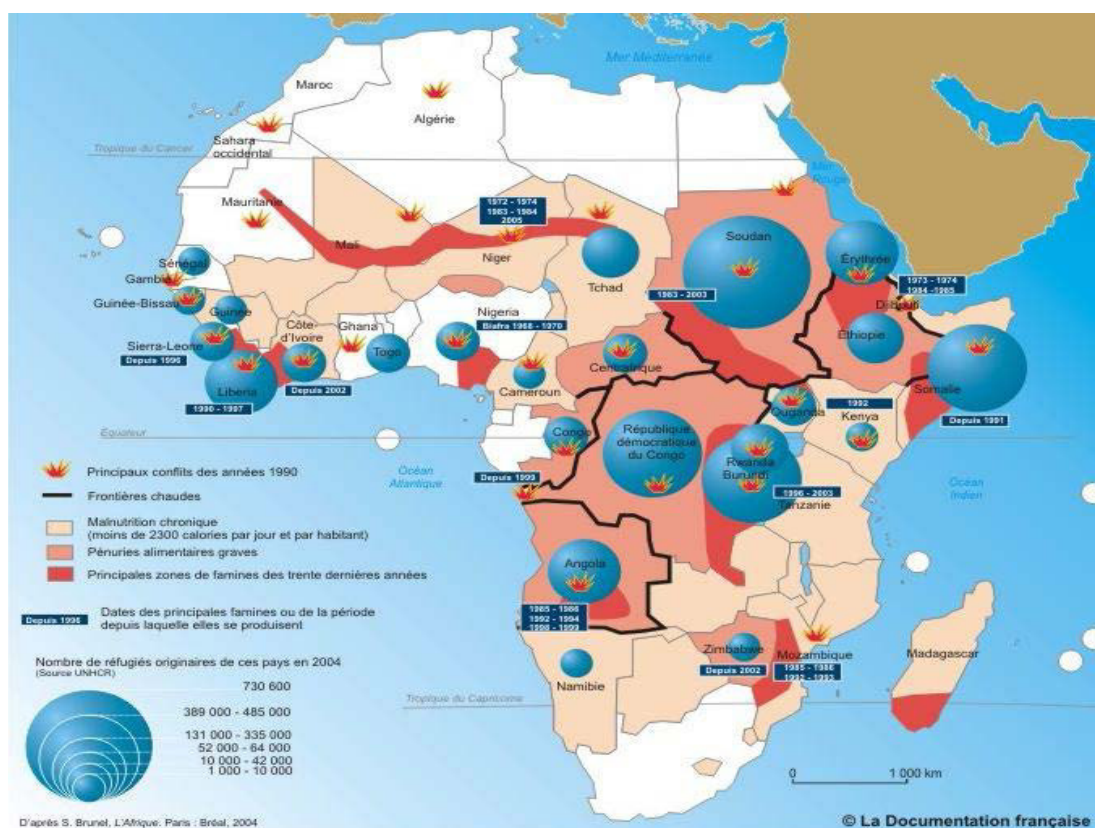
المصدر : <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/pub2002013/01/02>

الملحق رقم 03: خريطة توضح الطبيعة المناخية في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: [http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=u&source=\(2014/04/10\)](http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=u&source=(2014/04/10))

الملحق رقم 04: خريطة توضح امتدادات الحزام الازماتي حول الساحل الإفريقي



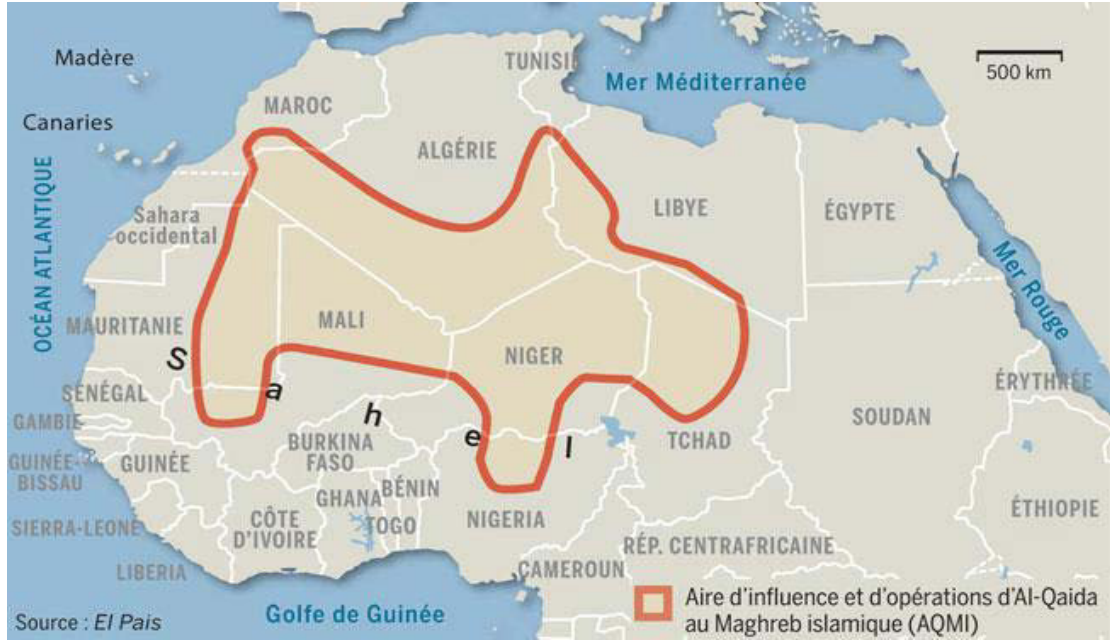
AFRIQUE - Principaux conflits des années 1990, famines et populations réfugiées

Source : Documentation photographique n°8048

المصدر: [http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=isch&tbo=u&source=\(20/04/10\)](http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=isch&tbo=u&source=(20/04/10))

20/04/10)

الملحق رقم 05: خريطة توضح منطقة نشاط تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي



المصدر : [http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%20countries%20sahe\(l2014/04/12\)](http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%20countries%20sahe(l2014/04/12))

الملحق رقم 06: توضح مسار المهاجرين غير الشرعيين عبر الدول الإفريقية



المصدر : <http://www.google.com/search?hl= q=map%20of%20countries%202012/01/02>

الملحق رقم 07: اتفاق الجزائر لاسترجاع السلم، الأمن والتنمية في إقليم كيدال

**ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION
DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT
DANS LA REGION DE KIDAL**

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.
3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.
4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.
- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

H

A+

G-A

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

- 1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;
- 2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;
- 3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;
- 4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;
- 5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;
- 6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;
- 7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;
- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;
- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;
- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;
- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;
- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

- 8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;
- 9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;
- 10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;
- 11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

- 1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
- 2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;
- 3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

- 4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les événements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.
3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procèdera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.
4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

- 1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.
- 2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.
- 3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
- 4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.
- 5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :
 - Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.
 - Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.
 - Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.
- 6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.
- 7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.
- 8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Pour l'Alliance Démocratique
du 23 mai 2006 pour le Changement

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration
Territoriale et des Collectivités Locales

Ahmada Ag BIBI



Pour le facilitateur



SE Abdelkrim GHERAIEB
Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغة العربية:

أ- القواميس :

1. ابن منظور ، " لسان العرب "، القاهرة: دار المعارف ، دون طبعة ، دون سنة .
2. بن هاديّة ، علي وآخرون ، "القاموس الجديد للطلاب"، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط.7، 1991) .

ب- الكتب:

3. أبو قاسم، مصطفى عبد الله ، " قصايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية و التطبيق " ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1997 .
4. بن القبي، صالح ، " الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم "، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، 2002)
5. بن عنتر، عبد النور ، "البعد_المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، ط1، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 .
6. بوادي، حسنين محمدي ، "العالم بين الإرهاب والديمقراطية "، (ب.س.ط) لإسكندرية: دار الفكر العربي
7. بوعشة، محمد ، "العرب والمستقبل في الصراع الدولي "، الجزائر : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2000.
8. بيليس، جون و سميث، ستيف، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، ط1، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .
9. جندلي، عبد الناصر، "منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009) .
10. حتى، يوسف ناصيف، "النظرية في العلاقات الدولية "، بيروت : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996 .
11. حمدي، عبد الرحمان حسن ، إفريقيا : التحديات والمستقبل، (الإسكندرية : دار النجاح ، 2003)

12. الخشن، محمد عبد المطلب ، "تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية و الإعتبارات الموضوعية"، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2007.
13. دليو، فضيل وآخرون، "الهجرة و العنصرية في الصحافة الأوروبية"، الجزائر : مؤسسة الزهراء للنشر، 2003 .
14. الزيات، الحليم ، "التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي :البنية والأهداف"، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2002 .
15. الشرجي عادل مجاهد، وآخرون ، " أزمة بناء الدولة في الوطن العربي "، ط2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،(2011).
16. صن، أمارتيا ، "التنمية حرية"، ترجمة : شوقي جلال، الكويت : مطابع السياسة ، 2004 .
17. عرفة، خديجة و أمين، محمد ، " الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي "، الطبعة الأولى، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2009 .
18. عز الدين، أحمد جمال ، "الإرهاب و العنف السياسي " ،القاهرة : دار الحرية ، 1984.
19. غدنز، أنطوني ، ترجمة :فايز الصناع، "علم الاجتماع" ، ط1، بيروت :المنظمة العربية للترجمة، 2005.
20. غريفيتش، مارتين و أوكلاه، تيري ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية "، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2008).
21. الغزال، إسماعيل ، " الإرهاب و القانون الدولي " ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1990.
22. فونتانال، جاك ، ترجمة: محمود براهيم ، " العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009 .
23. ماكنامارا روبرت ، ترجمة: يوسف شاهين، "جوهر الأمن "، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
24. محمود، أحمد إبراهيم ، "الحروب الأهلية في إفريقيا "، جامعة القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001.

25. المخادمي، عبد القادر رزيق، "النزاعات في القارة الإفريقية- انكسار دائم أم انحسار مؤقت"، ط1 ، القاهرة : دار للنشر والتوزيع ، 2005.
26. مصباح، عامر ، "الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية " ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 .
27. مصباح، عامر ، "معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية" ، ط1 ، الجزائر ، المكتبة الجزائرية .
28. مصباح، عامر نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية"، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
29. نور، محمد ، "الهجرة غير المشروعة و الجريمة" ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض ، مطبوعات مركز الدراسات و البحوث القانونية) ، 2008
30. يوسف، صديق ، "الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة"، دار المعرفة: ، (ب.ب.ن) ، 1998 .

ج- المذكرات، الدراسات والرسائل الجامعية:

31. بشكيط، خالد ، "دور_المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2012) .
32. بوعلام، ناصر ، "جدلية الامن والتنمية في الساحل الافريقي" ، (مذكرة ماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013).
33. بويبية، نبيل، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقارنة الجزائرية والمشاريع الأجنبية " ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية والدراسات السياسية، القاهرة، 2009).
34. حسين، موسى ، "البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية"، (مذكرة ماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013).
35. حمزة، حسام ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2011) .
36. رسولي، أسماء ، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، 2010).

37. زقاغ، عادل ، "إدارة النزاعات الإثنية لفترة مابعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة. 2004).
38. سعادة، إبراهيم ، "الجزائر و الأمن الإقليمي"، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق).
فرجاني، هشام ،"البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية) ، الجزائر ، جامعة الجزائر 3 ، 2009).
39. ظريف، شاكِر ، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية . التحديات و الرهانات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2011).
40. العايب، سليم ، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية بالنتنة ، جامعة باتنة ، 2009).
41. علالي، حكيمة ،"البعد الأمني في السياسة الخارجية :الجزائر نموذجا"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية ،جامعة قسنطينة ، 2009) .
42. قجالي، محمد ، ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية ،(رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1990)
43. لعلوح، بلقاسم ، " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي ، ، جامعة البليدة ، 2004).
44. معمري، خالد ، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات دولية، جامعة باتنة ، 2008) .
45. __، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء والفرار من الآخر"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن، سبتمبر 2012.

د- التقارير :

46. برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير خالد مالك حول التنمية البشرية: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، نيويورك ، 2013، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أسباب الصراع في إفريقيا وتحقيق

- السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها ، الدورة 67 ، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة ، جويلية 2012.
47. البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، تقرير عن التنمية في العالم: الصراع، الأمن و التنمية، واشنطن، 2011 .
48. المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة 2012-2013: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا البرنامج رقم 14، نيويورك: الأمم المتحدة، 16 فيفري 2010.
49. مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة، جوان 2013.
50. مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة 14 جوان 2013 .
51. مجلس التجارة والتنمية ، التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص على كيفية تعزيز القطاع الخاص ، جينيف: الأمم المتحدة ، 16-28 سبتمبر 2013 .
52. وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتية ، تقرير حول أزمة الساحل ، الإمارات العربية المتحدة، 20 سبتمبر 2013.

هـ - المجلات والجرائد:

53. إجلال، رأفت، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء " .السياسة الدولية . 145 ، (07) 2001.
54. ألفي، أكرم، "هل هل ينجح إنفاق باريس في إنهاء الأزمة "، السياسية الدولية ، 152 ، (04) 2003.
55. بادي، سهيل ، "حل أزمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية " ، الخبر ، (6967) ، (01) 2013 .
56. برقوق، أمحمد ، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش ، 543 ، (01) 2008.

58. البكزش، الطيب، "الترايط بين الأمن الانساني وحقوق الإنسان، المجله العربيه لحقوق الانسان"، البحر في حقوق الإنسان، (10)، 2003.

59. بن عنتر، عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسية الدولية، (04)، 2008.

60. بهاء الدين موراد، "الجيش يخترق شبكة اتصالات القاعدة في الجنوب"، البلاد ، 4403 ، (04) 2014

61. بوزيد، عمارو ايت عميرات، مليكة، "جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب"، مجلة الجيش، 561، 2010(04).

62. التميمي، محمد رضا ،"الهجرة غير القانونية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة ورقلة ، (04) ، (01) 2011.

63. حامد، محمد بشير ، "الشرعية السياسية وممارسة السلطة - دراسة في التجربة السياسية المعاصرة-" ، المستقبل العربي ، 94 ، (12) 1998.

64. الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن - مستوياته وصيغ تهديداته- "، المجلة العربية للعلوم السياسية، (21)، 2009.

65. الحوت، البشير ، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية المغاربية" ، دراسات، (28) ، 2007.

66. العربي، محمد ، "الدفاع و الأمن ، إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو - إستراتيجية" ، مجلة العالم الاستراتيجي ، (03) ، (05) 2008 .

67. عميور ، "الساحل ... دول الميدان و إرساء إستراتيجية موحدة" ، مجلة الجيش ، (579) ، (09) ، 2011.

68. عياد، محمد سمير ، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي 'العوامل و السياسات"، العالم الإستراتيجي، (05)، (3)، 2008.

69. محمود، أحمد إبراهيم ، "الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا "، السياسية الدولية ، 143 ، 2001.
70. مصطفى، بشير ، "قارة حاضرة وهموم منسية " ، الشروق اليومي ، 3009 ، (07) 2010.
71. معروزي، رياض ، "جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة : مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه و انتاج الطاقة البديلة " ، مجلة الأهرام ، (180) ، (05) 2011 .
72. ولدأباه ،السيد "المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي " ، مجلة الشرق الأوسط ، 671 ، (02) 2008.
73. يونس، عادل ، "تمنرست نموذج التنمية الصحراوية" ، جريدة المساء ، (5248) ، 2012.
74. ____ ، "رئيس مالي : لن نقبل بتواجد قوة أجنبية في بلادنا" ، القدس العربي " ، يوم (10) 2011.

و - الندوات العلمية:

75. أبو رحمة، منير موسى ، " دورا لدبلوماسية الجزائرية وقانون تجريم الفدية في مكافحة " ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والإبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أفريل 2014.
76. أبوفريحة، السيد علي ، " تداعيات إخفاق الدولة في منطقة الساحل الإفريقي بين تحديات الداخل المتراكمة وتحديات الخارج المتغيرة" ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : "المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي" ، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013.
77. أعجال ،محمد الأمين لعجال ، " تطور مفهوم الأمن وفق المقاربات النظرية " - ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، - واقع وأفاق - ،قسنطينة :جامعة منتوري ، 30/29 أفريل 2008 .
78. بن خليف، عبد الوهاب ، " الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: التهديدات و الحلول " ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي" ، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013.

79. حمدوش، رياض ، " تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط،- واقع وأفاق - ، قسنطينة :جامعة منتوري، 30/29 أفريل 2008.
80. حمزة، حسام ، " الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية: المهمة المستعصية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والأبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أفريل 2014.
81. دندان، عبد الغاني ، "السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية الجديدة:قراءة تحليلية في مكان القوة ومبررات الفشل"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والأبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 13 مارس 2014.
82. رضا مدموم، " قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط،- واقع وأفاق - ،،قسنطينة :جامعة منتوري ، 30/29 أفريل 2008 ، ص.ص 08-09.
83. عبد القادر دندن، " نظرية الدور و تحليل الأدوار الإقليمية للدول"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي:- المحددات والأبعاد- - ، تبسة :جامعة تبسة، 28 و 29 أفريل 2014 .
84. علالي، حكيمة ، "طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013.
85. عيسات، فضيلة ، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاثانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي:- المحددات والأبعاد- - ، تبسة :جامعة تبسة، 28 و 29 أفريل 2014.
86. فكييري، شهرزاد و ختو، فايزة ، "الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الإقليمي للجزائر :المحددات والإبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أفريل 2014..

87. لخداري، منصور ، "المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : الدور الاقليمي للجزائر :المحددات والأبعاد، الجزائر، جامعة تبسة، تبسة، 28 و 29 أبريل 2014.
88. منافي، فريال و غربي، رقية ، "طبيعة العلاقة بين الدولة الفاشلة والإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول : "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013.
89. منصر، جمال ، "التحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط،- واقع وأفاق - ، قسنطينة :جامعة منتوري ، 29/30 أبريل 2008.

و - المواقع الإلكترونية

90. آيت سعادة ، زهير ، الأزمة الليبية و انعكاساتها الأمنية على منطقة الساحل ، الأزمة الليبية و إنعكاساتها الأمنية على منطقة الساحل، تم تصفح الموقع يوم 2013/11/18 نقلا عن : <http://www.elayem.com/2011/11/20/>
91. برقوق، أمحد ، الأمن الإنساني: مقارنة إبتمو-معرفية"، تم تصفح الموقع يوم 2012/02/12 ، نقلا عن: [Http // Wwww. Barkouk-Mhand Yolacite .Com /A K](http://Www. Barkouk-Mhand Yolacite .Com /A K)
92. برقوق، سالم ، إعتراف أمريكي بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/15 نقلا عن: <http://www.echaab.net/old/index.php?opent&task=vd>
93. بلخيرات، حسن ، المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي " ، تم تصفح الموقع يوم : 2011/12/08، نقلا عن : <http://www.eljazeera.com>.
94. بو خمم، عبد النور ، 50 مليون دولار لتجفيف شمال مالي من السلاح ، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن: <http://www.elkhabar.com>
95. بوخرص، أنوار ، الجزائر و الصراع في مالي ، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن: <http://www.studies.aljazeera.net>
96. بوعدمة، رتيبة ، إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي، تم تصفح الموقع يوم 2012/04/15 ، نقلا عن <http://www.albilad.net/archives/9193?php>

97. بومدين، عربي ، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية ، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2013، نقلا:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329>
98. تاكاويكي، ياما مورا ، ترجمة :عادل زقاع ، مفهوم الأمن نظرية في العلاقات الدولية ، تم تصفح الموقع يوم 15/04/2012 ، نقلا عن : [http // :www.geocities .com /adel zeggah/ lits/](http://www.geocities.com/adeltzeggah/lits/)
99. حابي، سليمان ،الأزواد ترفض المشاركة في الحكومة ومستعدة للتفاوض بوساطة مع باماكو،تم تصفح الموقع يوم: 27جويلية2012،نقلا عن:http://www.djazairess.com_alkhabar/296951
100. حنفي، خالد ، النفط الإفريقي، بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، تم تصفح الموقع يوم: 12/01/2014 ، نقلا عن: www.digitalahram.org.eg/article
101. حينوني، رمضان ،الهجرة الإفريقية الغير الشرعية وأثرها على التركيبة الإجتماعية في تمنراست،تم تصفح الموقع يوم 15/02/2013، نقلا عن: <http://www.rihabkalimah.cultureforum.net/t8>
102. دخوش، محمد ، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، تم تصفح الموقع يوم 13 مار 2013، نقلا:-http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020
103. الدهيسات، معاد ، شمال افريقيا جمر تحت الرماد ... الفوضى القادمة من رحم الانقلابات ، تم تصفح الموقع يوم: 27 مارس 2014 ،نقلا عن: <http://revfacts.blogspot.com>
104. زبير، يحي ، الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب ، تم تصفح الموقع يوم: 10/04/2014 نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net>
105. زقاع، عادل ، إعادة صياغة الأمن -برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، تم تصفح الموقع يوم 14/01/2014 ، نقلا عن: www.geocities.com/adeltzeggagh/recon1.html
106. زكي، عبد المعطي ، مفهوم الأمن القومي وعلاقة بالأمن المائي، تم تصفح الموقع يوم :10/05/2013،نقلا عن: [http // :www.alamotonline .net/13php m/](http://www.alamotonline.net/13php m/).
107. زوبير، يحي ، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل ومنع الحرب ومكافحة الإرهاب، ، تم تصفح الموقع يوم : 17/03/2012 ، نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net> .
108. الشريم، سعود ،مفهوم الأمن في الإسلام ،تم تصفح الموقع يوم :01/12/2012.نقلا عن : <http://www.Islamdoor.com>
109. العروسي، سناء ، المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا ،تم تصفح الموقع يوم 12/02/2014 ، نقلا عن: <http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp>

123. ____، مقارنة سياسية لحل النزاعات في الساحل دون تدخل خارجي، تم تصفح الموقع يوم 2014/01/15، نقلا عن:
124. ____، هل التنمية تحقق الأمن أو الأمن يحقق التنمية ومشكلة إقليم أزواد ؟، تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12، نقلا عن: <http://www.alriyadh.com/2010/09/16/article559993.htm>

2- باللغات الأجنبية:

A- Les ouvrages :

125. Buzan, Barry and Weaver, ole, "**Regional power :the structure of international relations**", (UK : Cambridge university press , 2003).
126. DILLON, Michel, "**politics of security**", (London :Routledge ,1996), p.121. delcourt, Barbara, " **théories de la sécurité**" , (paris: commentaire et critique , 2007).
127. Do Santos, Anne Noronha, (**military intervention and secession in south Asia M the cases of Bangladesh , Srilanka , Kashmir and Banjab** , library of congress cataloging –on-publication data , 2007).
128. Galasuis, Marlie and Kaldor, Mary, "**indivedual first A Human security strategy for the european union in merika lerched , Politics and society**" ,(us newgersy: the state university of newgersy).
129. Gillesetautres, Bordessoule, "**Sahara :guide de voyage "**" , (France ,Paris :Nathan , 2003)
130. Gregorie, Emmanuel et schmmintz, jean, "**monde arabe et Afrique noire :permanences et nouveaux liens**" , (eds) contiminitos et ruptures .ex : orstom ; institut de recherche pour le développement ,2000).
131. Jacques ,Giri, "**le sahel au XXie siècle "**" , (_Paris : éditions Karthala,1989) , p.160
132. Macdonabld, Matt, "**constructivism: in security studies an introduction**", (new York:Routledge,2008).
133. Posner, Daniel, "**Institution and ethnic polities in Africa**" ,(Cambridge: University press, 2009).
134. Sutch, Peter and elias, Juanita, "**international relations – the basics**", (new York : Routledge ,1999) .
135. Thomas, Caroline, "**Global gouvernance ,develepement and human security**", (London: pluto press , 2000) .

136.Viott, Paul R. and Kauppi, Markand, "**international relations theory : realism – globalism**", (London: allyn bavon Rotledge, 1999.

B- Les rapports:

137.l'assemble nationale française, **La Situation sécuritaire dans les pays de la zone saharien** ; rapport présente par les député Henri plangol et François Lanche, N 4431, 2012

C-Les theses et les études :

138. Alexander Yonah, "Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013", **International Center for Terrorism Studies and the Potomac Institute for Policy Studies**, (01) 2014

139. Alexander, yonah, "Maghreb & Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat of al-Qaeda and other Terrorists in North & West/Central Africa," **International Center for Terrorism Studies and the Potomac Institute for Policy Studies**, January 2010.

140.Jacquemot, pierre et michailof, serge,"le développement du sahel et en particulier du mali" **institut de relations internationales et stratégiques** , mai 2013

141.Tadj ,Mahdi," Enjeux Ouest-Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel ", **Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (C.S.A.O)** , (01) ,2010 .

D- les revues et Les journaux:

142.Antil, Alain, " Le boom minier au Sahel Un développement durable ?", **Ifri** , (02) , 2014

143.Arzki, Ahmed, " l'ombre de la crise malian plane sur le 19ème spmnet de l'UA a Adis-Abiba " , **LATribune**, (5204) ,15/07/2012

144.Batterbury, Simon, Andrew warren , " the African , Sahel 25 years after the great drought :assessing progress and moving towards new agendas and approaches", **global environmental change**(11) ,2001

145.BUZAN, Barry," new patterns of global security in the twenty first centry", **interenational affairs** , 1999

146.Carson, Johannie, Colin, Armand, "Défis sécuritaires transnationaux En Afrique " , **revue Internationale Et Stratégique**,2009.

147.Favarel, Gilles -carrigues, "la criminalité organisée transnationale :concept a enterrer ?", **l'Economie politique** , 15, 2012

- 148.Hope, Ted,"the promise of constructivism in international relations theory ", **international security** , summer(23).
- 149.Kaldor, Mary et Marcoux, Sonia, "La sécurité humaine: un concept pertinent ?", *Politique étrangère* ,(04),2006.
- 150.Li, Quan and Schaub, Drew, "Economic globalization and transnational terrorism: pooled time -series analysis" ,**journal of conflict resolution**, 2004.
- 151.Roussellier, Jacques, "Terrorism in north Africa and the sahel: al qa'ida franchise or freelance?", **midlle East institute policy brief**, N34, Washignton,.DC august2011
- 152.Sidibe, Issa, "Mali regard croise sur une crise qui tend vers sa fin" ?, **l'essentiel de point de chauds du Maghreb et de l'Afrique** ,N220,Mauritanie, février,2013
- 153.Zobir, Yahia, "La Politique Etrangère Américaine au Maghreb : Constances et Adaptations " , **Journal d'Etudes des Relations Internationales au Moyen-Orient**, 7(01) , 2006.
- 154._____,l'Afrique subsaharienne :vers un engagement collectif durable, **Centre for transatlantic relations : the Johns Hopkins university** , , USA : washington D.C, 2009
- 155.____ , "Déclaration de monsieur minéster des affaires etrangers Algerienne Morad MEDELICI, L'Algerie rappelle l'exigence politique d'une restauration rapide de l'ordre constitutionnelle" , **Libertie**,(4575) ,(01)•2012.

E– Les Sites Web :

- 156.Alkire, Sabina ,a conceptual framework for human security, a valaibal at : <http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf>>>P 04, (04/01/2014)
- 157.Aïda Ammour,Laurence, évolution de la politique de défense algérienne,sur ; [http://www.cf2r.org/images/stories/bulletin_documentation/bulletin-documentation-7,\(10/04/2014\).](http://www.cf2r.org/images/stories/bulletin_documentation/bulletin-documentation-7,(10/04/2014).)
- 158.Arcudi, Giovani, la sécurité entre permanence et changement" institut universitaire de haute étude internationales, avalable at : <http://Cairn, Info, publication de Arardi-Giovani/30/998/2012-02-07//Html>.
- 159.Axworthy, Llyod, Human security-safety for people in a changing world, a valaibal at : <http://www.cpdindia.org/Globalhumansecurity/changingworld.htm>
- 160.Ayse, Ceyham, analyse de security :Dillon,Waever ,avalaibal at : <http://www.verues.org/conflicts/article PHP ? idarticle 328 retrived on 29/11/2012>

161. Bagger, Thomas, Security in the Sahel: Call for Articles ?, available at: [http://www.atlantic-community.org/-/security-in-the-sahel-call-for-articles?redirect=http%3A%2F%2Fwww.atlantic-community.org\(10/04/02014\)](http://www.atlantic-community.org/-/security-in-the-sahel-call-for-articles?redirect=http%3A%2F%2Fwww.atlantic-community.org(10/04/02014))
162. Bourgeot, André, Sahara des tout les enjeux : La découvert, disponible a l'adresse: <http://www.ciaonet.org /olj/CC/3132.cc-Fallnin 98/bom 01.pd 15/01/2014>
163. Cramford, Beverly, Explaining cultural in Yugoslavia :institutional weakness, economic crisis and identity politics ,on web site : <http://www.repostivies .ed/lib.org/cgviewcentre strategique /research.pdf .>
164. Gallet, Lionel, L'indexation des États fragiles: nouvel outil des relations internationales ,in: http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Miseau_poi nt Les Etats Fragiles,
165. Guiningham, William, Theoretical framework for Conflict Resolution ,disponible sur: <http://www.og guiningham -html 1074=cain /ulstac .uk ./conflict>.
166. <http://www carin.info/revue-herodote-2011-3-p.43. la date de entre. 23/12/2012>
167. Khaled, Nouri, profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie, sur : [http://www.cixvdddef-dz.com -14/profil-migrants-subsahariens.pdf \(11/01/2011](http://www.cixvdddef-dz.com -14/profil-migrants-subsahariens.pdf (11/01/2011)
168. Iarot, pascal, la géo-économie : nouvelle grammaire de rivalités internationales ,disponible sur le site web: <http://www.diplomatic .gow .f/ ing /pdf/fdo 1147.pdf>.
169. Lohmann ,Annette, Winning the Peace in Mali: Long-term Approaches Needed, available at : <http://www.atlantic-community.org/-/winning-the-peace-in-mali-long-term-approaches-needed?redirect=http%3A%2F%2Fwww.atlantic-community.org>
170. Thies, Cameron G., Role Theory and Foreign Policy , available In: http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy .html
171. Tisseron, Antonin, What Kind of Terrorism in the Sahel After Operation Serval? Nomadic Jihadism and Regional Expansion, available at: <http://www.atlantic-community.org/-/what-kind-of-terrorism-in-the-sahel-after-operation-serval-nomadic-jihadism-and-regional.%>

172. Tourech, Rita, " Securization theory and securisation studies, journal of international relatives and development ,available at : http://Dxs.Doi.org/10.1057_palgrave,jird.180072/2013/01/12
173. zemmermann, Doron, " the transformation of terrorism, the new terrorism : impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception ",available at: [http://www.ciarsepack/cp03/cp03g-07\)\(27/04/2014](http://www.ciarsepack/cp03/cp03g-07)(27/04/2014)
174. :20/04/10) <http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=isch&tbo=u&source=14/05/2014>
175. : [http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%20countries%20sahe\(l](http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%20countries%20sahe(l) 2014/04/12)
176. [http://www.google.com/search?hl=q=map%20of%20countries%20\(12/04/2014](http://www.google.com/search?hl=q=map%20of%20countries%20(12/04/2014)
177. [http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%20ountries%20\(2014/02/02](http://www.google.com/search?hl=fr&q=map%20ountries%20(2014/02/02)
178. [http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=isch&tbo=u&source=\(2014/04/10](http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+=isch&tbo=u&source=(2014/04/10)
179. [http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub\(2012/02//13\).](http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub(2012/02//13).)
180. SIPRI [portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-\(2014/04/10](portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-(2014/04/10)

رابعاً: فهرس المحتويات

8	مقدمة.....
20	الفصل الأول : الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن وفق المنظور العقلاني والتأملي.....
21	المبحث الأول : مفهوم الأمن و التهديدات الامنية.....
21	المطلب الأول :مفهوم الأمن
21	أولاً : التعريف اللغوي للأمن.....
22	ثانياً : التعريف الاصطلاحي.....
25	المطلب الثاني : مفهوم التهديدات الأمنية.....
25	أولاً : تعريف التهديد الأمني.....
27	ثانياً: طبيعة التهديدات الأمنية.....
31	المبحث الثاني : الأمن وفق المنظور العقلاني : الوضعيون وتفسير الواقع الأمني.....
31	المطلب الأول : الأمن وفق المنظور العقلاني :الواقعية وتفسير الواقع الأمني.....
31	أولاً: الواقعية الكلاسيكية.....
33	ثانياً: الواقعية الجديدة.....
35	المطلب الثاني : الأمن وفق المنظور العقلاني :البرالية وتفسير الواقع الأمني.....
38	المبحث الثالث : الأمن وفق المنظور التأملي : ما بعد الوضعيون وتفسير الواقع الأمني.....
38	المطلب الأول : المنظور البنائي للأمن : جسر الهوية الأمنية.....
40	المطلب الثاني : المنظور النقدي الاجتماعي : الإنسان كموضوع وهدف للأمن.....
43	أولاً: مدرسة كوبنهاجن والتحليل الأمني الشامل.....
45	ثانياً: الأمن المجتمعي و الأمننة: دور الهوية والخطاب في تحديد المسألة الأمنية.....
49	المطلب الثالث : الأمن الإنساني : مقارنة أمنية شاملة.....
49	أولاً : الأمن الإنساني : اعتناق ايتنومعرفي.....
52	ثانياً: الأمن الإنساني والعلاقة البنوية بالتنمية الإنسانية.....
56	الفصل الثاني : منطقة الساحل الافريقي : دراسة ايتمولوجية.....
56	المبحث الأول : الوضع الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل الافريقي.....

- المطلب الأول : الوضع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي.....57
- أولا : المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.....57
- ثانيا: علاقة البيئة الطبيعية بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي.....59
- ثالثا : البعد الجيواقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي.....60
- المطلب الثاني: الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي: تداخل وتقاطع وظيفي.....63
- أولا : الأمن ودوره في تحقيق التنمية في دول الساحل الإفريقي.....63
- ثانيا: التنمية ودورها في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي.....66
- المبحث الثاني : التهديدات الأمنية التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي69**
- المطلب الأول : المسببات الحركية للتهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي.....69
- المطلب الثاني : إشكالية بناء الدولة ومعضلة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي.....73
- أولا: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.....74
- ثانيا: معضلة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي79
- المبحث الثالث : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي.....85**
- المطلب الأول : الإرهاب و الجريمة المنظمة : تكامل وتداخل في الأدوار85
- أولا: تحديد بنية العلاقة لمفهوم الإرهاب والجريمة المنظمة.....87
- ثانيا: الساحل الإفريقي: مجال خصب لتكامل وتداخل الأدوار بين الإرهاب والجريمة المنظمة.....90
- المطلب الثاني : الهجرة الغير شرعية.....97
- أولا : تعريف الهجرة الغير شرعية.....98
- ثانيا : تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن و الاستقرار في الساحل الإفريقي.....99
- الفصل الثالث : المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي :المرجعيات ،الإبعاد والعراقيل.....105**
- المبحث الأول :مرجعيات وإبعاد المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....106**
- المطلب الأول: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....106
- أولا: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.....106
- ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....108
- المطلب الأول : أبعاد المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....112
- أولا: البعد التنموي للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....112
- ثانيا: البعد السياسي والأمني للمقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي.....118

124.....	ثالثا: الدعوة لمقاربة شاملة: ضرورة وتصور.....
المبحث الثاني: ميكانيزمات المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.....	124.....
المطلب الأول: ميكانيزمات المقاربة الجزائرية لمواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة.....	124.....
أولا: على المستوى المحلي.....	127.....
ثانيا: على المستوى الإقليمي والدولي.....	129.....
المطلب الثاني: : ميكانيزمات المقاربة الجزائرية لمواجهة الهجرة الغير شرعية.....	137
المطلب الثالث: العراقل التي تواجه تفعيل المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.....	145.....
خاتمة.....	150.....
ملاحق.....	159.....
قائمة المراجع.....	156.....
الفهارس	175.....
أولا: فهرس الجداول.....	176.....
ثانيا: فهرس الأشكال.....	176.....
ثالثا: فهرس الملاحق.....	176.....
رابعا: فهرس المحتويات.....	177.....

قائمة المختصرات

UNITED STATES AFRICA COMMAND	AFRICOM	القيادة الأفريقية الأمريكية
AL-QAEDA IN THE ISLAMIC MAGHREB	AQIM	القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
JOINT CHIEFS OF STAFF COMMITTEE OF THE SAHEL	CEMOC	لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل
ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES	ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
UNIT INTEGRATION AND COMMUNICATION	FLU	وحدة الدمج والاتصال
INTERNATIONAL FORUM ON MIGRATION AND DEVELOPMENT	FMMD	المنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية
THE GROUP OF EIGHT	G8	مجموعة الثمانية
SALAFIST GROUP FOR PREACHING AND COMBAT	GSPC	الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية
MOROCCAN JIHADIST SALAFIST GROUP	MJSG	الجماعة السلفية الجهادية المغربية
FIGHTING ISLAMIC GROUP IN LIBYA	FIGL	الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا
TUNISIAN JIHADIST SALAFIST GROUP	LIFG	الجماعة السلفية الجهادية التونسية
THE MOVEMENT FOR ONENESS AND JIHAD IN WEST AFRICA	MOJWA	حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا
THE NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT	NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
PEACE AND SECURITY COUNCIL OF THE AFRICAN	PSC	مجلس السلم والأمن الإفريقي
INITIATIVE TRANS-SAHARA COUNTERTERRORISM	TSCTI	مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء
UNITED NATIONS AGENCIES	UNA'S	وكالات الأمم المتحدة